التحولات المجتمعية نحو الشراكة المجتمعية
مقاربة الشرطة المجتمعية
دراسة ميدانية لتداعيات ثورة ٣٠ يونيو(*)

د. أسمـاء جـابر على مهـران
مدرس علم الاجتماع الجنائي
كلية الآداب – جامعة أسيوط

الملخص

استهدفت الدراسة الراهنة مساعى التحول نحو الشراكة المجتمعية بين أجهزة الشرطة وأفراد المجتمع والمتمثلة فى الشرطة المجتمعية فى مصر خاصة بعد ثورة ٣٠ يونيو والتى تضامن فيها أجهزة الأمن مع أفراد المجتمع، فمن هنا جاءت الدراسة للتعرف على أهداف الشرطة المجتمعية وأبرز العوامل المؤدية إلى تطبيقها، وتوضيح الوظائف الاجتماعية للشرطة المجتمعية، والتعرف على المبادئ والأسس التى تقوم عليها، والمعوقات التى تواجه الشرطة المجتمعية عند تطبيقها فى المجتمع المصري، ووضع تصور لمقترحات التغلب على معوقات تطبيقها. وطبقت الدراسة الميدانية باستخدام طريقة المسح الاجتماعى بأسلوب العينة العشوائية على عينة من أفراد المجتمع المترددين على مختلف إدارات الجهاز الشرطى وقد بلغ عددهم (٢٣٧) مفردة، وعلى عينة من ضباط مديرية أمن أسيوط وقد بلغ عددهم (٩٣) ضابطا. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أنه من أهداف الشرطة المجتمعية هى تكريس نظرية الأمن مسئولية الجميع، وكسر الحاجز النفسى لدى أفراد المجتمع والخوف من رجل الشرطة، وزيادة رضا المجتمع المحلى عن الشرطة، وأن من أهم

(*) **مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة المجلد (٨٠) العدد (٣) أبريل ٢٠٢٠**

العوامل التى تؤدى إلى تطبيق الشرطة المجتمعية، هى الحاجة إلى فكر جديد لمواجهة أنماط مستحدثة من الجرائم، وتغير النسيج الاجتماعي، وزيادة الاضطرابات الاجتماعية. أما عن أن أهم وظائف الشرطة المجتمعية هى زيادة الثقة المتبادلة بين أفراد المجتمع والأجهزة الأمنية، وتلبية الحاجات الاجتماعية والأمنية للمواطنين. أظهرت النتائج أن من أهم معوقات الشرطة المجتمعية المتعلقة بأفراد المجتمع هى ضعف التواصل بين منظومة الأمن والجمهور، ونقص الوعى الأمنى وإحجام كثير من أفراد المجتمع عن التعاون مع جهاز الشرطة، وغموض فكرة الشرطة المجتمعية فى أذهانهم. أما المعوقات المتعلقة بجهاز الشرطة فتمثلت فى البيروقراطية السائدة لدى بعض رجال الشرطة، ورفضهم الاستجابة للتغيير وانخفاض الروح المعنوية لدى رجال الشرطة، وعدم وضوح آليات التطبيق وضعف التخطيط والتدريب. أما مقترحات التغلب على معوقات الشرطة المجتمعية فتمثلت فى التهيئة الفنية والتدريبية للمشاركين فى الشرطة المجتمعية حيال أدوارهم، وضرورة اهتمام أجهزة الشرطة بتغيير مفاهيم قياداتها وتطوير نظم عملهم، وإصدار النظم واللوائح التى تحدد الأسس النظامية للعلاقة بين الشرطة، والأفراد المشاركين فى وظيفة الشرطة المجتمعية.

الكلمات المفتاحية:

التحولات المجتمعية ــ الشراكة المجتمعية ــ الشرطة المجتمعية ــ مقاربة الشرطة المجتمعية ــ الثورة.

Abstract

The current study targeted efforts to shift towards a communitypartnership between the police and community members represented in the community police in Egypt، especially after the June 30 revolution، in which the security services solidarity with the community members ، hence the study came to identify the goals of the community police and the most prominent factors leading to their application and clarification of jobs Social police of the community، and identify the principles and foundations on which they are based، and the obstacles that face the social police when applied in Egyptian society، and develop a vision for proposals to overcome the obstacles to their application. The field study using the social survey method a random sample was applied to a sample of community members who hesitated on the various departments of the police apparatus، and they

numbered (237) singles، and on a sample of Assiut Security Directorate officers whose number reached (93) officers. The study concluded with a set of results، the most important of which is that one of the objectives of the community police is to devote the theory of security to everyone's responsibility، to break the psychological barrier of community members and the fear of the police man ، and to increase the community's satisfaction with the police، and that one of the most important factors that lead to the implementation of community police is the need for new thinking to confront new patterns of crime، change the social fabric، and increase social unrest، as for the most important functions of community policing are to increase mutual trust between members of society and the security services، and to meet the social and security needs of citizens، as results have shown a of the most important obstacles to the police and community members on the community is poor communication between the security and the public system، and the lack of security awareness and the reluctance of many members of the community to cooperate with the police، and the ambiguity of the idea of community policing in their minds. As for the obstacles related to the police، they were the prevailing bureaucracy of some police officers، their refusal to respond to change and the low morale of the police and the need for the police services to change the concepts of their leaders and develop their work systems، and to issue regulations and regulations that define the legal basis for the relationship between the police and individuals involved in the Community police function.

Key words

Community transformations - Community partnership - community police - the community police approach revolution.

المقدمة:

أولا: الصياغة التصورية لموضوع الدراسة:

١ـ مقدمة الدراسة:

سعت المجتمعات المعاصرة إلى تحقيق التكامل بين أنماط الضبط الاجتماعى الرسمية وغير الرسمية فى هدف واحد وهو تحقيق السيطرة الاجتماعية، ووصولًا لهذه السيطرة كان لا بد من القضاء على مسببات المشكلات، وإشاعة جو من

الأمن والأمان فى كافة ربوع المجتمع، وبين مختلف فئاته. ويتحقق ذلك عن طريق **أولًا:** قوة مادية تضع الضمانات الكفيلة بالضباط والأفراد والجماعات فى تفاعلاتهم الحياتية، وضبط كل من تسول له نفسه الاعتداء عليها والخروج على قواعدها، **وثانيًا:** قوة معنوية تأثيرية تكمن فى أجهزة الأمن، وتكون بمثابة الموجه والمرشد لتحقيق العلاقة العضوية بين القوة المادية المتمثلة فى أجهزة الشرطة كنظام أمني، والبناء الاجتماعى حيث يهدف النظام الأمنى إلى خدمة المواطن بدلًا من تهديده. (**عبد العال**، ٢٠٠٢:٣٠٠)

ولن تتحقق المشاركة بأن تطلب الشرطة من الناس العون والمساعدة لمصلحتهم؛ وإنما تتحقق تلقائيًا من جانب الشعب كنتيجة لسلوك الشرطى ولما كان المواطن هو الضحية فلا بد ألا يحجب عن الشرطة تعاونه ومساعدته حتى يتحقق لها النجاح فى مكافحة الجريمة **أولًا** ثم كشفها؛ إذا ما وقعت **ثانيًا**، ولن يتولد هذا التعاون إلا إذا كانت جسور الشرطة ممتدة بين الشعب والشرطة. (إبراهيم، ١٩٩٣: ٢٨٧).

ومن هنا فقد ظهرت الحاجة إلى ابتكار أساليب جديدة للعمل الشرطى تتفق مع المفهوم الشامل للأمن، فجاءت الشرطة المجتمعية التى تهدف إلى توفير التعاون المشترك بين أفراد الشرطة والمواطنين لتدعيم الدور الاجتماعى فى جهاز الشرطة، وتفعيل الدور الوقائى من الجريمة، وإشراك أفراد المجتمع فى هذه المسئولية وكسر الحاجز النفسى لدى أفراد المجتمع من أجهزة الشرطة، والقضاء على مسببات الخوف منها، وتعميم أسلوب التعاون والإصلاح، والتأهيل الاجتماعى للتعامل مع الحالات السلوكية المنحرفة والجنائية، ومتابعة الانتهاكات والتجاوزات سواء أكانت من أفراد المجتمع أم من أفراد الشرطة، والعمل على ضمان حقوق الإنسان. (سعيد واخرون ،٢٠١٠: ٤).

جاءت الشرطة المجتمعية كأحد الحلول للمشاكل الأمنية وتقوم على إدخال المجتمع بأفراده فى عملية حفظ الأمن والشراكة بين الشرطة والمجتمع، ويكون العمل من قبيل المبادرة فى التحرك نحو الأحداث المتوقعة فى الانتظار وليس

العمل برد الفعل كما هى الحال فى الشرطة التقليدية، ومن ثم يتم الحد من الجريمة والاستفادة من مصادر المعلومات المتوافرة لدى المواطنين بكسب ثقتهم مما يشجعهم على المشاركة فى أداء مهام الشرطة وبذلك ترتفع وتيرة العمل والإنجاز الشرطى بصورة ملحوظة.(خيرت ،٢٠١١: ٤٠٦)

هذا الأسلوب الإستباقى انتشر فى العديد من دول العالم وسجل إنجازات ونجاحات متعددة، كما أن إختلاف الثقافات والبيئات من دولة إلى أخرى أدى إلى تنوع أساليب وتطبيقات هذا المنهج الجديد فى العملية الأمنية، وساهم بشكل فعال فى زيادة الأمن والأمان فى المجتمع لأنه رغم الجهد الكبير الذى تبذلة المؤسسة الأمنية فى منع الجريمة ومكافحتها فإنها لن تستطيع الحد من الجريمة دون إشراك المجتمع. (البشرى ، ٢٠٠٩: ٣)

٢ـ إشكالية الدراسة وتساؤلاتها:

فى استطلاع للرأى قام به مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية فى شهر أغسطس عام ٢٠١١م تبين أن جهاز الشرطة حظى بأدنى مستوى من رضاء المواطنين حيث توقف مستوى الرضاء عن الداخلية عند ٤٣%. وفى استطلاع للرأى صدر من مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار فى ٢٥ يناير ٢٠١٢ على أسباب قيام الثورة رأى ٨٢ % أن قمع الشرطة كان أحد أهم أسباب قيام الثورة. (حافظ وآخرون، ٢٠١٢: ٢٣) .

وخضع المجتمع المصرى منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ لمجموعة من التحولات المجتمعية والسياسية والاقتصادية التى أثرت على مختلف جوانبه الاقتصادية، والاجتماعية، والأيديولوجية، والثقافية نتج عنها تحول فى علاقة أعضاء المنظومة الأمنية ببعضهم البعض من جانب، وفى علاقاتهم بأفراد المجتمع المصرى من جانب آخر. وقد تأثر مناخ المنظومة الأمنية بالتداعيات التى تسببها الثورة، رغم أنها حامية النظام سواء قبل الثورة أو بعدها، وسواء كان النظام القائم ملكيًا أو جمهوريًا، فدور الشرطة هو حماية النظام وحماية المجتمع من الجريمة قبل وقوعها، وتعقب الجناة فى

حالة حدوث الجريمة وتقديم الأدلة وتعقب الجاني. (خيرت، ٢٠١١: ٤٠٧)

وتمثل الخصوصية التى تميز بها عام ٢٠١٣ باعتباره عامًا يجمع بين عهدين ونظامين بينهما ثورة شعبية؛ المبرر والحافز الكافى لكى تنصهر كل القوى الفاعلة فى المجتمع فى عملية مستمرة لإعادة تعريف العلاقات؛ إن الثورة المصرية ساهمت فى إعادة تعريف العلاقات بين القوى الفاعلة فى المجتمع مع بعضها البعض، وفى إعادة تعريف علاقاتها مع المجتمع ذاته انطلاقًا من أن القواعد التى كانت تحكم تلك العلاقات؛ اختلطت وارتبكت تحت فعل الضغط الثوري؛ وتحتاج إلى إعادة ترتيب وفقًا لموازين القوى الجديدة. (محفوظ، ٢٠١٤: ١٢).

وتقدم تجربة الثورة المصرية نموذجًا واضحًا لانحياز أجهزة الأمن لجماهير الشعب خلال الموجة الثانية للثورة فى ٣٠ يونيو ٢٠١٣ وأدارت ظهرها للنظام مما أدى إلى بناء جسور جديدة من الثقة بين المجتمع وجهاز الأمن يمكن استثمارها للتقدم بقوة نحو بناء شرطة عصرية مهنية محترفة تستجيب لقيم وتحديات العصر، حيث إن ملف إصلاح قطاع الأمن فى أى مجتمع، أخطر من أن يترك للموسسة الأمنية لتتحمل بمفردها مسئولية إصلاح الجهاز الأمنى دون أى مشاركة مجتمعية، بل ينبغى أن تساهم فيه كل الجهات المعنية. (محفوظ، ٢٠١٤: ٢٥ـ٢٦)

ولأن الشرطة وخاصة تلك الموجودة على مستوى المجتمع المحلى، أول نقطة إتصال بين المواطنين والدولة، ويحدد سلوك الشرطة ما إذا كان الشعب سيعتبرهم حماة له أو يزيد من حدة المظالم التى غالبًا ما تساهم فى نمو الجريمة والتطرف والإرهاب. فقد اتفق ممارسو المجتمع المدنى والجهات الأمنية الفاعلة على أن تمتع العمل الشرطى بثقة المجتمع أمر بالغ الأهمية لمنع التطرف والعنف، كما يمكنه أيضًا أن يعمق قدرة الجمهور على الصمود فى وجة إيديولوجيات الجماعات الإرهابية التى غالبًا ما تندد بالمظالم والقمع والفساد من جانب الجهات الأمنية بهدف حشد التأييد للقضية. فالشرطة

المجتمعية الفعالة لا يمكن فرضها أو تطويرها ببساطة كإستراتيجية أو تكتيك لمنع الجرائم، بل هى روح يجب غرسها فى ثقافة الجهات الأمنية الفاعلة وممارستها لسد الفجوة بينها وبين الناس والمجتمعات المحلية التى تلتزم بحمايتها وخدمتها. (هولمز وآخرون، ٢٠١٧: ١٨).

تُعد الشرطة المجتمعية فلسفة (فكرًا) واستراتيجية تنظيمية (طريقة لتطبيق تلك الفلسفة) تسمح للشرطة والمجتمع بالعمل معًا بطرق جديدة لحل مشاكل الجرائم والفوضى وقضايا الأمن، لتحسين نوعية حياة كل أفراد المجتمع، هذه الفلسفة مبنية على الإعتقاد بإن الناس يستحقون ويملكون الحق فى أن يكون لهم رأى فى العمل الشرطي، مقابل مشاركتهم ودعمهم له. كما أن هذه الفلسفة مبنية على الرأى القائل بأن حل مشاكل المجتمع يتطلب السماح للشرطة والشعب بدراسة طرق مبتكرة لمعالجة شئون المجتمع، إلى ما هو أبعد من التركيز الضيق على الجرائم والحوادث الفردية، كما أن هذه الفلسفة تتداخل مع العمل على مجالات القضايا المتخصصة كالمخدرات، والأسلحة، والاتجار بالبشر والجريمة المنظمة. (مركز شرق وجنوب أوروبا لتبادل المعلومات، ٢٠٠٧: ٣)

وعلى ضوء ما سبق يتبين أن الاستفادة من الشراكة المجتمعية فى المنظومة الأمنية أصبح ضرورة ملحة يفرضها واقع الأمن الاجتماعى فى المجتمع المصرى خاصة فى ظل تصاعد معدل جرائم الإرهاب والعنف والتطرف، ومن ثم فإن الوصول إلى الأمن المجتمعي، لا يعتبر مسئولية تخص الأجهزة الأمنية بمفردها، والدول عامة وإنما مشاركة جميع أطياف المجتمع بكافة مستوياته ومؤسساته وأدواته مما يساهم فى أن يعم الأمن أرجاء الدولة، كما ترتبط الدراسة بفكرة الانتقال من المفهوم التقليدى للعمل الشرطى والذى ينصب على أن الجهاز الشرطى هو الجهاز الوحيد المنوط به ملاحقة المجرمين، والقضاء على الجريمة، إلى مفهوم أكثر شمولًا، وأوسع مدلولًا، وذلك لمواجهة الجرائم المستحدثة والتطور والسريع للجريمة وذلك من خلال الشرطة

المجتمعية باعتبارها عقدًا اجتماعيًّا بين المواطنين والدولة لتحقيق الأمن المجتمعي.

تبرز فى هذا السياق إشكالية الدراسة فى إجراء دراسة مقارنة بين وجهتى نظر كلٍّ من عينة من أفراد المجتمع والضباط حول التحول نحو الشرطة المجتمعية من خلال بيان مبادئها، ووظائفها، ومعوقاتها ومقترحات مواجهة المعوقات.

وبناء عليه تدور إشكالية الدراسة بالإجابة على التساؤل الرئيسي:

ما الشرطة المجتمعية؟

ويتفرع منه التساؤلات الآتية:

١ـ ما أهداف الشرطة المجتمعية من وجهة نظر عينة الدراسة من أفراد المجتمع والضباط؟

٢ـ ما العوامل المجتمعية المؤدية إلى تطبيق الشرطة المجتمعية من وجهة نظر عينة الدراسة من أفراد المجتمع والضباط؟

٣ـ ما الوظائف الاجتماعية للشرطة المجتمعية من وجهة نظر عينة الدراسة من أفراد المجتمع والضباط؟

٤ـ ما المبادئ والأسس التى تقوم عليها إستراتيجية الشرطة المجتمعية من وجهة نظر عينة الدراسة من أفراد المجتمع والضباط؟

٥ـ ما المعوقات التى تواجه الشرطة المجتمعية عند تطبيقها فى المجتمع المصرى من وجهة نظر كل من عينة الدراسة من أفراد المجتمع والضباط؟

٦ـ ما مقترحات التغلب على معوقات للشرطة المجتمعية من وجهة نظر عينة الدراسة من أفراد المجتمع والضباط؟

٣ـ أهمية الدراسة:

أ ــ على المستوى (النظري) العلمي:

تسعى الدراسة أن تكون إضافة بحثية للمتخصصين فى مجال علم اجتماع الجريمة فى تحديث الموجهات النظرية فى القضايا المتعلقة بالأمن المجتمعى والقضاء على الجريمة.

ب ــ على المستوى (التطبيقي) العملي:

١ـ توفير الأهداف والأسس التى تنهض عليها الشرطة المجتمعية فى مصر وآليات تنفيذها باعتبارها إحدى الأدوات الأساسية التى تساعد على تدعيم الثقة بين قطاع الأمن والمجتمعات المحلية، وحماية المجتمع من المخاطر التى يحدثها الخارجون على القانون.

٢ـ مساعدة واضعى السياسات وقادة الشرطة فى اتخاذ الخطوات الضرورية نحو آليات تنفيذ الشرطة المجتمعية ، وتحديد أدوار المواطنين فى تحقيق برامجها.

٣ـ يعزز تفعيل الشرطة المجتمعية من دعم التفاهم والثقة المتبادلة بين الشرطة والمواطنين حول مواجهة الجرائم ومرتكبيها ومنع حدوثها مستقبلًا، وبيان دور المجتمعات المحلية فى استتباب الأمن.

٤ـ الشرطة المجتمعية أحد الجسور الفاعلة بين المؤسسة الأمنية والمجتمع المحلى وأنها تعظم من إضفاء الطابع الإنسانى على الشرطة حتى تؤدى دورها بفاعلية فى حماية مصالح الدولة وتوفير الأمن بمساندة جهود أفراد المجتمع المحلي.

٥ـ تعد الشرطة المجتمعية أحد التدخلات التى تقوم على مبدأ الشراكة مع المجتمع ومن تُدْرَس دراسة مشكلات المجتمع قبل أن تتطور إلى جرائم بالإضافة إلى تقليص والقضاء على الأنتهاكات التى ترتكب ضد المدنيين فى المجتمع وما يترتب عليه من تداعيات بفضل ثقة الجمهور فى الدولة.

٦ـ تبصير هيئات المجتمع المدنى بهذه القضايا والظواهر وتكريس جهودهم نحوها.

٤ـ أهداف الدراسة:

١ـ بيان أهداف الشرطة المجتمعية من وجهة نظر مفردات عينة الدراسة من أفراد المجتمع والضباط.

٢ـ إبراز العوامل المجتمعية المؤدية إلى تطبيق الشرطة المجتمعية من وجهة نظر عينة الدراسة من أفراد المجتمع والضباط.

٣ـ توضيح الوظائف الاجتماعية الشرطة المجتمعية من وجهة نظر عينة الدراسة من أفراد المجتمع والضباط.

٤ـ تناول المبادئ والأسس التى تقوم عليها الشرطة المجتمعية من وجهة نظر عينة الدراسة من أفراد المجتمع والضباط.

٥ـ تحديد المعوقات التى تواجه الشرطة المجتمعية عند تطبيقها فى المجتمع المصرى من وجهة نظر عينة الدراسة من أفراد المجتمع والضباط.

٦ـ وضع تصور لمقترحات التغلب على معوقات الشرطة المجتمعية من وجهة نظر عينة الدراسة من أفراد المجتمع والضباط.

٥ـ فروض الدراسة:

١ـ يوجد فرق معنوى ذو دلالة إحصائية بين استجابات المبحوثين من أفراد المجتمع والضباط حول أهداف الشرطة المجتمعية.

٢ـ يوجد فرق معنوى ذو دلالة إحصائية بين استجابات المبحوثين من أفراد المجتمع والضباط حول العوامل المجتمعية المؤدية إلى تطبيق الشرطة المجتمعية.

٣ـ يوجد فرق معنوى ذو دلالة إحصائية بين استجابات المبحوثين من أفراد المجتمع والضباط للوظائف الاجتماعية للشرطة المجتمعية.

٤ـ يوجد فرق معنوى ذو دلالة إحصائية بين استجابات المبحوثين من أفراد المجتمع والضباط لمبادئ الشرطة المجتمعية.

٥ـ يوجد فرق معنوى ذو دلالة إحصائية بين استجابات المبحوثين من أفراد المجتمع والضباط لمقترحات التغلب على معوقات الشرطة المجتمعية.

ثانيًا: الإطار النظرى للدراسة وقضاياها النظرية:

١ـ مفاهيم الدراسة والتعريفات الإجرائية:

(أ) التحولات المجتمعية:

كل تحول يقع فى التنظيم الاجتماعى سواء فى بنائه أو وظائفه خلال فترة زمنية، وهو كل تغير فى التركيبة السكانية للمجتمع، أو البناء الطبقى أو النظم الاجتماعية، أو فى أنماط العلاقات الاجتماعية، أو مختلف المؤسسات الاجتماعية (كداى ،٢٠١٥: ٧٩)

كما تعرف بأنها التغير الاجتماعى الذى يعد خاصية أساسية تتميز بها الحياة الاجتماعية فى سبيل إستمراريتها ونموها ومن خلاله يتهيأ له التواؤم مع الواقع من أجل تحقيق الاستقرار والتوازن الاجتماعي. لذا ركز علماء الاجتماع على التحولات المفاجئة فى حياة الشعوب التى قد تعتبر ولادات غير طبيعية ومشوهة إذا لم تلازمها وتصاحبها تحولات فى البنية الاقتصادية والثقافية والسياسية. (القمحاوي، ٢٠١٧: ٦).

ويقصد بالتحولات المجتمعية فى هذه الدراسة:

مجموعة التغيرات المجتمعية الجذرية التى حدثت داخل البنى الاجتماعية المختلفة للمجتمع بفعل الثورات وخاصة ثورة ٣٠ يونيو، ونتج عنها رباط وثيق من الثقة بين المنظومة الأمنية وأعضاء المجتمع المصري، وانعكست تلك الثقة على علاقاتهم ببعضم البعض من أجل مد يد التعاون لرجل الشرطة والحد من فرص خرق المواطن للقانون.

(ب) الشراكة المجتمعية:

عرفها فرانك وسميث الشراكة المجتمعية بأنها " العلاقة عندما يتشارك اثنان أو أكثر بأهداف متوافقة ويشكلون اتفاقًا لعمل شيء سويًا. فالشراكة هى عبارة عن أفراد يعملون مع بعضهم البعض فى علاقة تعاونية نافعة، وفى أحوال كثيرة يشتركون فى العمل مع بعضهم البعض فى أعمال لا يمكن إنجازها بشكل فردي. (Smith & Frank 2000)

أما بربرا ديور وتوماس جودن فيعرفان الشراكة المجتمعية بأنها العلاقة التى تنتج عن أوجه التعاون المشترك بين منظمات المجتمع المختلفة فى أحد مجالات التنمية والتى تقوم على أساس مشترك فى الرؤية والقيم والأهداف والمخاطر والمنافع والمراقبة والتعليم، والتى تتطور مع مرور الوقت. (Barbare Durr GwenThomas 2001,21)

ويقصد بالشراكة المجتمعية فى الدراسة الراهنة:

عملية تفاعل قائمة على التعاون بين المواطنين وجهاز الشرطة تقوم على أسس مشتركة لتحقيق الصالح للفرد والمجتمع وفق خطة أمنية لمواجهة الجريمة وأفكار المجرمين وجرائمهم.

(ج) الشرطة:

الكلمة بوليس (police) مشتقة من لفظ (Polite a) وتعنى هذه الكلمة عند الإغريق (المدينة) ثم أصبحت تطلق على الجهاز الذى يصون أمن المدينة. (مشرف،١٩٩٢: ٢٩)

عرفت الشرطة من قبل (Wilson) فى كتابة إدارة الشرطة، أن الشرطة هى أعداد من الرجال والنساء مدربين تدريبًا خاصًّا لمساعدة الدولة مساعدة مستمرة وفعالة على مدار الساعة لإقرار النظام العام. كما ورد فى قانون الشرطة الإنجليزى لسنة ١٩٦٤م فى المادة (٤) ما يستدل منه على تعريف كلمة بوليس (شرطة) هي؛ الرجال والنساء الذين يُستخدمون لممارسة أعمال

البوليس ويكونون قوة بوليس قادرة ومؤهلة لإنجاز الأعمال المكلفة بها. (سعد ،٢٠٠١: ١٨)

عرفها قاموس لونجمان بأنها منظمة رسمية واجبها هو التأكد من أن الناس تطبق القانون، وتقبض على المجرمين، وتحمى الناس وممتلكاتهم. ويستخدم مصطلح الشرطة للإشارة إلى العاملين فى مجال منع الجريمة وحفظ النظام والتحقق من مدى الالتزام بالأنظمة والقوانين، أو إلى الأجهزة التى لها صلاحية من قبل المجتمع لاستخدام القوة الجبرية وغيرها من الوسائل لمنع الجريمة والانحراف وحفظ النظام، وحماية الأشخاص والممتلكات والتحرى عن الجرائم قبل وقوعها أو بعده. وتعتمد فاعلية أجهزة الشرطة وحفظ الأمن ليس فقط على الكفاءة المهنية لأفرادها وإنما أيضًا على مساندة المجتمع وتعاون أفرادها انطلاقا من مفهوم الأمن مسئولية الجميع. (سعيد، ٢٠١٠: ٦٦ـ ٦٧). وتعد مؤسسة الشرطة بشكل عام إحدى الهيئات التنفيذية التى تختص بتحقيق الأمن فى المجتمع وهى بذلك لا تختلف عن الهيئات التنفيذية الأخرى التى تلبى احتياجات المواطنين الأساسية كالصحة والتعليم وغيرها من الخدمات. (المصرى وآخرون ،٢٠١١: ١).

ويقصد بالشرطة فى الدراسة الراهنة:

- إحدى أدوات وأنظمة ومؤسسات الدولة لإقرار النظام العام وسيادة الأمن الشامل.
- هيئة نظامية أمنية قديمة قدم البشرية.
- تستهدف المحافظة على الأمن العام وحماية الأرواح ومنع الجريمة وتحقيق الأمن والأمان للمواطنين.
- تسعى إلى مراعاة مصالح أفراد المجتمع ومساعدتهم للحصول على حقوقهم والالتزام بواجباتهم تجاه المجتمع.
- مساعدة المؤسسات والهيئات الأخرى فى المجتمع فى اتخاذ التدابير اللازمة

لمنع الجريمة والوقاية منها.

- القيام بأعمال الدوريات والحراسة وتنظيم حركة المرور، وتقديم مختلف الخدمات الأمنية والاجتماعية.
- جمع الأدلة المرتبطة بمرتكبى الجريمة من إجراءات ضبط وتفتيش وتقديم للمحاكمة إذا ثبتت الإدانة.

(د) الشرطة المجتمعية:

ذكر ستيفن هاوس رئيس شرطة اسكتلندا، إنه من الصعب تعريف الشرطة المجتمعية... فهى تعتمد على قبول المجتمع ورضائه، حيث إنه لا يمكن إنشاء شرطة مجتمعية بين عشية وضحاها. فهى تحتاج إلى الشراكة مع المجتمع المحلى كما لا يمكنك أن تأخذها من مجتمع يقبلها، وتفرضها على مجتمع يرفضها بل يجب أن تكون المجتمعات شريكة فى تصميمها وتنفيذها. كما يجب أن تكون القيم مشتركة بين الجمهور والضباط وإلا تكون شرطة مجتمعية بالاسم فقط. (هولمز وآخرون، ٢٠١٧: ١٨)

يرى البعض أن المصطلح الإنجليزى (Community Policing)هو الأقرب إلى مصطلح الشرطة المجتمعية الذى يشير إلى مشاركة المجتمع فى العمل الأمنى بهدف منع الجريمة والحد منها. (السيد، ٢٠٠٦: ١٢٥)

ثمة خلط بين مفهوم الشرطة المجتمعية ككيان ناضج، واضح الملامح حديث من جهة، وممارسة الشرطة المجتمعية فى المجتمع المحلى والتى مارست فى حقب تاريخية مبكرة من وجود الشرطة وعلى مراحل متدرجة من التطور، فالمفهوم الأخير أقدم وجودًا لكنه يفتقر للأركان التى يقوم عليها المفهوم الأول، كما أن المفهوم الثانى يكاد يكون تعبيرًا لغويًّا اعتياديًّا مؤداه ممارسة الوظيفة الشرطية فى المجتمع المحلي، بينما المفهوم الأول هو اصطلاح دقيق واضح المعالم، ناضج التطور، يمثل منهجًا علميًّا الأسس والأصول، ومنظم التطبيقات والفروع موازيًا للشرطة بمفهومها التقليدي. (جعفر،

٢٠١٠: ٢٩ـ٢٠).

وتشير الباحثة هنا إلى تعريف للشرطة المجتمعية من خلال اتجاهين أساسيين:

الاتجاه الأول: يستند هذا الاتجاه فى تعريفه للشرطة المجتمعية من خلال تحديد مسئولياتها ووظائفها ومهامها فى المجتمع. ومن هذه التعريفات:

تعريف (Weathered) يرى أن هناك ثلاثة معانٍ لشرطة المجتمع هي: (البداينة، ١٩٩٧: ١١٦)

- **مصحح للصور والممارسات** (الأسلوب العسكري) فى الاستجابة السريعة لهواتف الطوارئ ، وتركز شرطة المجتمع على توفير العديد من رجال الشرطة فى دوريات دارجة أو محمولة وذلك لمضاعفة اتصالهم وظهورهم فى المجتمع المحلي.
- **المشاركة** فى المسئولية بين الشرطة والمجتمع فى ضبط الجريمة والتحكم فيها.
- **تكوين الأبنية الاجتماعية** وتطويرها فى مجال الاتصال مع المجتمع المحلى من خلال حاجات المجتمع والتأثير فى سلوك الأفراد.

أما (باترسون Patterson) فيعرف شرطة المجتمع من خلال تحديد مهامها وهي: (البداينة، ١٩٩٧: ١١٦)

- الشرطة الموجهة نحو حل المشكلات Problem Oriented Policing
- الشرطة الموجهة نحو الجيرة Neighborhood Oriented Policing
- الشرطة الموجهة نحو المجتمع المحلي Community Oriented Policing

الاتجاه الثاني: ارتكز هذا الاتجاه فى تعريفه للشرطة المجتمعية من خلال الإشارة إلى مكونات النظام الشرطى وأهدافه وفلسفته. ومن هذه التعريفات:

تعريف معهد (إبرميدويست للشرطة المجتمعية) بالولايات المتحدة الأمريكية: (Upper Midwest Community Policing Institute)(Robert 1990:5)

بأنها فلسفة للمنظمة الشرطية ومدخل لتنمية المشاركة بين المجتمع والحكومة والشرطة، ومبادرة لحل المشكلات بالمشاركة مع المجتمع للوقوف على أسباب الجرائم والخوف من الجريمة والموضوعات المجتمعية الأخرى. أما **(توماس باركر وهنتر)** فيعرفان الشرطة المجتمعية بأنها فلسفة وليست نهجًا تكتيكيًّا، فهى استباق للحدث ولامركزية للنشاط الشرطى الرامى لخفض الجريمة، والخوف منها والإخلال بالنظام، والاستجابة لاحتياجات المجتمع، وتقوم بمراجعة مسئوليات الشرطة وفحص المشكلات وتحديد أسبابها وتطوير معالجتها. (الزهيري، ٢٠٠٥: ٩)

أما (Oliver) فقد أشار إلى أن الشرطة المجتمعية نهج شمولى متكامل من أجل تحسين نوعية الحياة فى المجتمع فى إطار جغرافى محدد، ويتحقق ذلك من خلال إتباع اللامركزية فى الشرطة.

وتنفيذ تلك الخصائص الآتية: (Oliver ،2008:5)

١ـ إحداث تغيير تنظيمى للشرطة التقليدية.

٢ـ التفاعل بينها وبين أعضاء المجتمع المحلى وإعداد البرامج الاستباقية التى تساعد على الحد من الجريمة وخفض معدداتها.

٣ـ تضافر الجهود لعلاج الأسباب المؤدية إلى الجرائم وإنهائها.

كما تعرف بأنها عمل استباقى ووقائى تعاونى لمعالجة المشكلات المجتمعية المؤدية للجريمة بالتعاون بين الشرطة وكل عناصر المجتمع، بالإعتماد على إستراتيجيات تنظيمية، تتجة نحو آليات ومتطلبات المشاركة، والعوامل المرتبطة بها (محمود، ٢٠١٥: ٢٩).

أشار ممدوح عبد الحميد عبد المطلب إلى الفرق بين المفهوم الغربى والعربى للشرطة المجتمعية، حيث ذكر أن المفهوم الغربى يعتمد على اشتراك حقيقى لبعض عناصر المجتمع فى العمل الأمني، بينما المفهوم العربى يعتمد على تفعيل الدور الأمنى للمجتمع المدنى عن طريق حثه باستمرار على

المساهمة فى خدمة المجتمع بالمشاركة فى جهوده الرامية إلى ضبط النظام بشقيه الإدارى والقضائي. (عبد المطلب، ٢٠٠٥: ٦)

ويقصد بالشرطة المجتمعية فى الدراسة الراهنة:

- مدخل شرطى جديد يتسم بالتحديث والتفكير الخلاق وحل المشكلات.
- أنها قوة أمنية ووسيط تفاعلى بين المؤسسات الأمنية وأفراد ومؤسسات المجتمع لخلق تعاون وتكامل منظم وفق الأسس العلمية والقوانين المعمول بها.
- تشتمل على مجموعة من التدابير العلاجية والوقائية التى لا تخرج عن السياسة الاجتماعية الأمنية التى ينشدها ويتبناها المجتمع.
- تهدف هذه التدابير إلى تحسين مستوى الحياة وتحقيق الضبط الاجتماعى والمجتمعى من خلال مؤسساته وأجهزته الرسمية وغير الرسمية.
- تسعى إلى منع الجريمة والحد منها والخوف منها ورصد الظواهر والمهددات الأمنية والمشكلات الاجتماعية وعلاجها والقضاء عليها.
- تنظيم المجتمع وتنظيم سلوك أفراده وتقديم التوجيه والنصح والإرشاد لهم.
- تأصيل مبدأ الانتماء والمسئولية الاجتماعية وصولا إلى الأمن بمعناه الشامل.
- استثمار طاقات وقدرات أفراد المجتمع وبناء ثقتهم بأنفسهم وحثهم على العمل بشكل علمى وصادق مع أعضاء الجهاز الشرطى وتقديم المعلومات التى تساعد أجهزة الأمن على الوصول إلى مرتكبى الجرائم التى تهدد أمن الوطن والمواطن.
- من جانب آخر يجب تطوير مهارِات رجل الشرطة والتخلى عن صورته النمطية المعتادة والتحلى بشكل جديد والسعى نحو إعلاء قيم العمل الشرطى فى نفوسهم والعمل على تحقيق الرضا الوظيفى لهم والعمل جنبا إلى جنب مع أفراد المجتمع انطلاقًا من مبدأ أن الأمن حق وواجب على جميع أفراد المجتمع.

(هـ) مقاربة الشرطة المجتمعية:

يقصد بمقاربة الشرطة المجتمعية فى الدراسة الراهنة:

مفهوم سوسيولوجى يقتضى الشراكة بين المؤسسة الأمنية وأفراد المجتمع وفق ما تقتضية آليات التعاون والشراكة مع تحديد دقيق لأدوار أفراد المجتمع، وتحليل للأوضاع المجتمعية التى تستلزم تلك الشراكة.

مع الأخذ فى الاعتبار:

- تحديد القوانين وبلورة السياسات التى تنفذ فى إطارها الشرطة المجتمعية.
- هدف مقاربة الشرطة المجتمعية هو دعم ثقافة الثقة بين جهاز الشرطة والمواطنين فى المجتمع.
- تبنى مقاربة الشرطة المجتمعبة من أجل القضاء على الاضطرابات الناجمة عن سوء العلاقة بين المؤسسة الأمنية والمجتمع.
- تبنى مقاربة الشرطة المجتمعية من أجل القضاء على الجرائم ومكافحتها ومشاكل الأمن فى المجتمع.
- تبنى مقاربة الشرطة المجتمعية من أجل مكافحة كل أشكال الفوضى الخلاقة والتجمعات الهدامة والدعاوى التخريبية.
- تبنى مقاربة الشرطة المجتمعية يقوم على مبدأ أن فقدان الثقة والصورة الذهنية السلبية عن جهاز الشرطة يؤدى الى إزدياد مساحة الفجوة بين المؤسسة الأمنية وأفراد المجتمع مما يترتب علية إزدياد المشاكل الناجمة عن سوء العلاقة.

هى مقاربة يدعو إليها صانعو السياسات وقادة الشرطة ولها أهداف ووظائف، مبادى، وإجراءات، وسياسات تُعتمد من خلال شراكة مجتمعية محلية تضمن نجاح وفعالية التنفيذ. وهى مقاربة تستشرف الدور الذى ستلعبه قطاعات متعددة على رأسها جهاز الشرطة، وجهات فاعلة فى المجتمع المدنى فى إطار برامج الوقاية والتدخل والقضاء على الجريمة وتحقيق الأمن المجتمعي.

(و) الثورة:

تعرف موسوعة علم الاجتماع الثورة بأنها التغيرات الجذرية فى البنى المؤسسية، تلك التغيرات تعمل على تبديل المجتمع ظاهريًّا وجوهريًّا من نمط سائد إلى نمط جديد يتوافق مع مبادئ وقيم وأيديولوجيات وأهداف الثورة، وقد تكون ثورة عنيفة دموية، كما قد تكون سلمية، وقد تكون فجائية سريعة، كما قد تكون بطيئة تدريجية. كما تعرف بأنها عملية تغيير جذرى للنظام السياسى يؤدى إلى الإطاحة بالنظام القديم والنخبة التابعة لة. (عكرش والديب، ٢٠١٥: ١٧١١)

٢ـ المداخل النظرية للدراسة:

تقوم الدراسة المتخصصة للقضايا المجتمعية على عدد من النظريات العلمية حتى تكتسب الدراسة المصداقية والطابع العلمى والمنهجية فى التحليل لتحقيق الأهداف التى ترمى إلى تحقيقها. تنطلق الدراسة الراهنة فى تناولها ودراستها لقضية الشرطة المجتمعية من نظرية التفاعلية الرمزية لأنها ذات الصلة بموضوع الدراسة وأكثر قدرة على تفسيرها حتى تصبح إطارا مرجعيًّا يسهم فى الدراسة والتفسير والتحليل.

التفاعلية الرمزية [نشأتها – روادها – مقولاتها] والشرطة المجتمعية:

اعتمدت النظرية على المدرسة الفلسفية النفعية التى هى مدرسة أمريكية خالصة وعلى التفسير الاجتماعى للأيكولوجيا [أى دراسة العلاقة بين الكائن والبيئة] وعلى مناهج الدراسة الحقلية التى طورها الانثروبولوجيون والتى تعرف بين علماء الاجتماع الآن بمنهج الملاحظة بالمشاركة. ويعتبر جورج هربرت ميد George Herbert Mead منظرها الرئيسى والأبحاث الحديثة حول هذا المنظور تعطى ميد قصب السبق فى هذه المدرسة خاصة بعد عمله الموسوم بـ (العقل والذات والمجتمع (self and society, Mind) وهى تقوم على مجموعة من المسلّمات حول الفاعل الاجتماعى وهى أن الفاعل يختار بين أهداف

ويختار الوسائل لتحقيق تلك الأهداف فى موقف يتكون من موضوعات مادية واجتماعية والأخيرة تتضمن معايير اجتماعية وقيمًا ثقافية. (كريب، ١٩٩٩: ١٢٩ـ ١٣٠).

أ ـ فرضيات التفاعلية الرمزية:

ويعطينا (هربرت بلومر) صياغة للفرضيات التفاعلية: (كريب ١٩٩٩: ١٣٢).

١ – أن البشر يتصرفون حيال الأشياء على أساس ما تعينه تلك الأشياء لهم بواسطة الرموز.

٢ – هذه المعانى هى نتاج للتفاعل الاجتماعى فى المجتمع الإنساني.

٣ – هذه المعانى تُحور وتُعدل، وتُتَدَاوَل عبر عملية تأويل يستخدمها كل فرد فى تعامله مع الإشارات التى يواجهها.

تطابق هذه الفرضيات الثلاث تقريبًا مع الأقسام الثلاثة لكتاب ميد (العقل والذات والمجتمع).

٤ – **إن الرموز** وبالتالى المعانى المرتبطة بها ليست معزولة وتشكل جزءًا من مجموعات معقدة يعرف الفرد إزاءها دوره وهو التعريف الذى يدعوه ميد الأنا والذى يصير بحسب المجموعات التى يتعامل معها فى حين أن أناه تمثل الإدراك الحسى الذى يكونه عن ذاته ككل. وقد وضح ميد هذا الفارق: إن ضمير المتكلم أنا هو رد الجسم على مواقف الآخرين فى حين أن الأنا هى جملة المواقف المنظمة التى أوليها للآخرين وتشكل مواقف الآخرين الأنا المنظمة ويكون عندئذ رد الفعل إزاء ذلك على أساس أنا.

٥ – **إن الفكر** هو السيرورة التى من خلالها تدرس فى بادئ الأمر الحلول الممكنة والمحتملة من زاوية الفوائد والأضرار التى يجتنبها الفرد بالنسبة لقيمه قبل أن يختار هذه الحلول فى نهاية الأمر إنه نوع من الاستعاضة عن التصرف بوساطة تجارب وأخطاء – إن الفعل – إذا – هو تفاعل

مستمر بين أنا والأنا وسلسلة من المداخل التى تبلور فى نهاية الأمر فى تصرف وحيد. (حمداوي، ٢٠١٥: ٩٦).

وتقوم التفاعلية الرمزية على أربعة محاور أساسية: (جوردون، ٢٠١١، ٤٥٥ ـ ٤٥٦):

١ـ **إلقاء الضوء على الطرق التى يجيد بها البشر التعامل بالرموز** باعتبارها سمة مميزة لهم، فهم وحدهم من بين كل الكائنات الذين يستطيعون بفضل الرموز إنتاج الثقافة واستخدامها فى نقل تاريخ معقد من جيل إلى جيل. ويبدى التفاعليون الرمزيون دائمًا اهتمامًا ملحوظًا بدراسة الطرق التى يضفى بها الناس معانى على أجسامهم وعلى مشاعرهم وعلى ذواتهم وعلى تواريخ حياتهم، والمواقف التى يمرون بها والعوالم الاجتماعية الكبيرة التى يوجدون فيها.

٢ـ **العملية والظهور**: فالعالم الاجتماعى فى نظر التفاعليين هو شبكة دينامية جدلية والمواقف التى تواجهها دائمًا نتائجها غير مؤكدة أو مستقرة والحياة، وتواريخ لكل حياة منخرطة على الدوام فى عملية تحول وصيرورة لا تثبت على حال ولا تتوقف عن الطفرات؛ والاهتمام هنا لا ينصب على معرفة الأبنية الأساسية الصارمة وإنما ينصب على ملاحقة مسارات النشاط بما يرتبط بها من عملية تواؤم وما ينجم عنها من نتائج. ومن مفاهيم هذا الاتجاه السلك المهني، والنظام المتفق علية، ومواقف اللقاء التحكم فى الانطباع.

٣ـ **إلقاء الضوء على العالم الاجتماعى بوصفة يقوم دائمًا على التفاعل** يرى أصحاب وجهة النظر هذه أنه لا يوجد فرد وحيد منعزل فالبشر فى حالة ارتباط دائم مع الآخرين، وتعد الذات (الأنا) أهم وحدة أساسية فى التحليل التفاعلى التى تهتم بالطرق التى يستطيع الناس أن ينظروا إلى أنفسهم كموضوعات ويضطلعوا بدور الآخرين من خلال عملية أداء الدور.

٤ـ **تنظر التفاعلية إلى ما وراء الرموز والعمليات والتفاعلات** لكى تحكمها

الأنماط الأساسية للحياة الاجتماعية، فالتفاعليون يبحثون عن العمليات الاجتماعية الحقيقية فعندما يدرسون خبرات الحياة الخاصة بالأطباء ومتعاطى المخدرات يستطيعون أن يعثروا على العمليات المشتركة الفعالة وراء كل التجمعات التى تبدو متباينة وبعيدة عن بعضها.

ب ـ المقولات والمبادئ الأساسية للتفاعلية الرمزية:

ـ **مفهوم التفاعل:** استخدم لتمييز نمط العلاقات الاجتماعية ولتفسير بعض الملاحظات الخاصة بالإنسان وسلوكه وتفاعله، ذلك التفاعل الذى يقوم على استخدام الرموز التى تتخذ صورًا وأشكالًا متعددة. (حامد، ٢٠١٢: ١٢٧).

ـ **الرموز والمعنى:** تدور فكر التفاعلية الرمزية حول مفهومين أساسيين هما (الرموز Symbols – والمعانى Meanings) فى ضوء صورة معينة للمجتمع المتفاعل. وتعنى القدرة التى تمتلكها الكائنات الإنسانية للتعبير عن الأفكار بإستخدام الرموز فى تعاملاتهم مع بعضهم البعض. ويشير مفهوم الرموز إلى الأشياء التى ترمز إلى شيء آخر ويكون لها معانٍ أعمق من الجانب السطحى للرمز وتُحدَّد عن طريق الاتفاق بين أعضاء الجماعة، أما تعلم الطفل التمييز بين كل من رجل الشرطة ولاعب كرة القدم عن طريق نوعية الملابس التى يرتدونها، ومن ثم فإن هؤلاء الذين تعلموا ما ترمز إليه هذه الملابس يمكنهم تحديد العمل الذى يؤديه كل من يرتدى نوعًا معينًا من هذه الملابس، ومن ثم يسهل التفاعل مع كل منهم وتعد اللغة من أهم مجموعة الرموز اللازمة للتفاعل الاجتماعي، حيث تعد عملية الاتصال من خلال اللغة أحد أشكال التفاعلية الرمزية. كما تهتم التفاعلية الرمزية بالمعانى التى يعطيها الناس لسلوكهم وسلوك الآخرين فى المجتمع. (إبراهيم وآخرون، ١٩٩٩م: ١١٩).

تتمثل الرموز عند جورج ميد فى اللغة، وعند بلومر فى المعانى، وعند جوفمان فى الانطباعات والصور الذهنية.

ـ **بناء تصور الذات:** قسم هربرت ميد الذات إلى (**الفاعل**I) والمفعول (ME)

والأنا هى الجزء الإيجابى من الذات أما المفعول فهو الجزء السلبى أى هو الجزء الذى يؤثر فيه الآخرون (العاملون). (إبراهيم، ١٩٩٩: ١٢١)

وحسب كل من كولى وميد أن المفهوم الذاتى للشخص يعد نتاجًا للطريقة التى يعامل بها هذا الشخص من قبل الأشخاص الآخرين وتتجه لكيفية تفسير هذا الشخص لمعاملة الآخرين له. (جونز، ٢٠١٠: ١٥٤).

ـ **الذات الفاعلة أو الفاعل الاجتماعي:** مفهوم الذات الفاعلة عند علماء التفاعلية الرمزية أقرب إلى مفهوم النفس البشرية التى هى حصيلة تفاعل عوامل داخلية وراثية وخارجية مجتمعية.

جـ ـ منهجية التفاعلية الرمزية وتفسير المنظور التفاعلى للشرطة المجتمعية:

ترى الباحثة أن المقاربة التفاعلية الرمزية تعطى دورًا كبيرًا للفاعل ضمن بيئته الاجتماعية الطبيعية وبتعبير آخر يعتمد التفاعل الرمزى على استعراض تجارب الأفراد بغرض فهم الدلالات الرمزية لأفعال الأفراد داخل السياق الاجتماعى وما تتميز به الأفعال البيئية من دلالات ومعانٍ وحمولات رمزية.

فى الدراسة الحالية فإن الجهاز الأمنى أو الشرطة يمثل رمزًا للأمن والحماية ومكافحة الجرائم، ومن ثم يُنْظَر إلى الطريقة التى تنشأ وتتطور بها قواعد السلوك من خلال التفاعل بين أعضاء المجتمع ككل، ومنها التفاعل بين المؤسسة الأمنية وأفراد المجتمع، فجهاز الشرطة يعتمد على الرموز والمعانى من سلوك واتصال لفظى أثناء التفاعل مع الأفراد فى المجتمع لأنهما (الشرطة – والمجتمع) من الأطراف الفاعلة الأساسية فى البناء الاجتماعي، ويوكل إلى الجهاز الأمنى مجموعة من الأدوار الأساسية للقيام بوظيفته على نحو مرغوب فيه ومنها تحقيق الأمن المجتمعي، وهذه الأدوار يتوقع أفراد المجتمع أنها سوف تسير بشكل ما مع الأخذ فى الاعتبار أن تلك التوقعات قد تختلف وتتطور، فالجهاز الأمنى خلال التفاعل الذى يجرى بينه وبين أعضاء المجتمع يحاولون أن يتصرفوا بالشكل والطريقة التى يتوقعها الآخرون منهم وهم يتعلمون ويدركون

أن الآخرين لديهم نفس التوقعات، فالتفاعل بين الشرطة والمجتمع لا بد وأن يتم بالطريقة المثلى المطلوبة وأن كل طرف من أطراف التفاعل لا بد وأن يتعاون مع الطرف الآخر، فشكل وأنماط العلاقات بين الشرطة والمجتمع تشكل البنى الاجتماعية، حيث تظهر وترتقى طبيعة البناء الاجتماعى فى أنه إجماع للتوقعات من قبل أفراد المجتمع والشرطة والتى ترمز إليها فى مجموعة من السلوكيات تنجز هذه التوقعات.

ولأن التفاعلية الرمزية ترى أن البناء الاجتماعى يستند على عدد من المنظمات التى تنظم الحياة الاجتماعية داخله وأن تلك المنظمات ما هى إلا نتاج للتفاعلات المتعددة التى تتم بينها وبين البشر ومن بين تلك المنظمات؛ المنظمة الأمنية وبناء عليه فإن المؤسسة الأمنية (جهاز الشرطة) ترتكز على التفاعل مع أفراد المجتمع لتحقيق الضبط الاجتماعى والحد من الجرائم والوقاية منها، كما أنها تتفاعل مع الدولة لأنها مسئولة أمامها – الدولة – عن الأمن والنظام والعمل لفائدة المجتمع وتلبية حقوق الإنسان فى إطار النظم الشاملة للأمن والعدالة. ومن الممكن عرض أنماط التفاعل بين الشرطة، والدولة والشرطة والمجتمع على النحو التالي: (أوسي، ٢٠٠٧: ١١١)

المنظور الرأسي: الشرطة والدولة:

ترتبط مؤسسات الدولة ارتباطًا وثيقًا بسلطة الدولة ولا تمثل الشرطة استثناء من هذه القاعدة فالشرطة هى ساعد الدولة القوي، وهى مسئولة أمام الدولة فى إنفاذ القوانين بالصورة التى وضعها أصحاب السلطة وعلى الدولة تحقيق المصلحة العامة. وتتجلى فى هيئة الشرطة بصفة عامة المواقف والقيم الخاصة بأصحاب السلطة فإذا كان أصحاب السلطة لا يحترمون المبادئ الأساسية لسيادة القانون، فمن غير المحتمل أن يُمارس العمل الشرطى المراعى لحقوق الإنسان. إن إجراءات الشرطة مهما تكن ديمقراطية لا تحدد النمو الديمقراطي، والواقع أن العلاقة السببية بينهما توحى بالعكس إلى حد بعيد، أى إن أهمية الحكومة الديمقراطية لإصلاح الشرطة أكبر من أهمية إصلاح

الشرطة للحكومة الديمقراطية. فإصلاح الشرطة شرط أساسى لنجاح الدولة فى تحمل مسئولياتها بفعالية ونزاهة ويتمثل فى ولاء مسئوليها للمصلحة العامة التى تحددها الدولة وليس من اليسير دائمًا إيجاد هذا الولاء والحفاظ عليه.

المنظور الأفقي: الشرطة والجمهور:

على الدولة وأجهزتها أن تستجيب للمجتمعات المحلية التى تخدمها ولا تعنى الاستجابة للجمهور أن تقوم الشرطة بتنفيذ كل ما يريده الجمهور منها أن تفعله وحسب، ولكنه يعنى أن تتمتع الشرطة بالقدرة على إجراء تقدير منصف لنوع الاستجابة القادرة على تحقيق المصلحة العامة العريضة بدلًا من مصلحة مجموعة معينة بصفة خاصة. ويُعتبر الحفاظ على النظام وتوفير الأمن الوظيفية الجوهرية للدولة ومسئولياتها ما دام ذلك يحقق مصالح الجميع، وتحقيق هدف الحفاظ على النظام يتطلب تكافل الشرطة والجمهور، وتحقيق العمل الشرطى بالتراضى العام غاية أخرى ذات طابع عملى أكبر فالشرطة تعتمد على الجمهور فى الحصول على المعلومات – مثل الإبلاغ عن الجرائم – وتعتمد على استعداد الأفراد للإدلاء بالشهادة، ومثلما تعتمد الشرطة على الجمهور فى أدائها المهني، يجب أن تكون واعية بالشرعية التى يتمتعون بها إزاء الجمهور. ومن منطلق الشرعية قد تتفاوت نماذج العمل الشرطى فى القواعد التى تقوم عليها شرعيتها، ومن وسائل ضمان مثل هذه الشرعية التجاوب مع احتياجات المجتمع المحلى وإثبات القدرة على الحكم النزيه المهني، والفعالية فى ضمان الأمان وتتجلى الشرعية فى ثقة الجمهور بالشرطة، وثقة الجمهور شرط أساسى للاستقلال فى العمل وثمارة لكون الشرطة ذات فعالية وتخضع للمساءلة، ومن الأمور الجوهرية رصد مسار الثقة الجماهيرية وهى التى تتأثر إلى حد كبير بمدى ما يتصوره الجمهور عن فاعلية الشرطة فى منع وقوع الجريمة والحفاظ على النظام. (أوسي، ٢٠٠٧: ١١٣).

ومن المشاكل الكبرى فى الكثير من أجهزة الشرطة على امتداد العالم كله غياب الثقة الجماهيرية نتيجة فساد الشرطة أو التمييز أو عنف الشرطة أو

السلوك غير المهنى بصفة عامة، فإذا انعدمت الثقة الجماهيرية لجأ الجمهور إلى نظم العدالة التقليدية وغير الرسمية. وتشهد بلدان كثيرة عدم قيام الشرطة بواجباتها وفقًا للقانون، وفى مثل هذه الحالات التى تصبح فيها شرعيتها مشكوكًا فيها، وتضعف الثقة الجماهيرية فيها، تضطر الشرطة إلى اللجوء إلى وسائل بديلة لضمان الالتزام بالقانون. (أوسي، ٢٠٠٧: ١١٤).

وكثيرًا ما يؤدى ذلك إلى حلقة مفرغة إذ تعتمد الشرطة على القوة سعيًا إلى الالتزام المنشود، وهو ما يؤدى إلى تناقص الثقة الجماهيرية، الأمر الذى يترتب عليه المزيد من استخدام الشرطة للقوة وما إلى ذلك، وكثيرًا ما يؤدى العمل الشرطى غير المهنى من قبل التصدى الناشئ لإحدى المظاهرات إلى الإفراط فى استعمال القوة وهو فى ذاته مثال للعمل الشرطى غير المهني. وتنتشر اختلافات الرأى بين الشرطة والمجتمع والسلطات فيما تتعلق بالدور العملى المحدد للشرطة كجهاز داخل المجتمع، فمثلًا توجد أمثلة كبيرة لاستخدام الشرطة ليس فقط فى حفظ النظام بل أيضًا لخدمة قضية سياسية معينة، وهناك أيضًا أمثلة كثيرة لتخصيص الشرطة نسبة كبيرة من وقتها لخدمة المجتمع بالإضافة إلى حفظ النظام خصوصًا فى البلاد النامية، حيث غالبًا ما يكون رجل الشرطة شديد الارتباط بوظائف اجتماعية بما فيها واجبات إصدار الرخص، والتعدى على المبانى والصحة العامة والقيام بالتعداد السكاني، ويحدد عمل الشرطة فى أحد بلدان شرق أوربا وآسيا، بأنه يتضمن حماية الشخص والحفاظ على حقوق المواطن، وكذا دعم أساليب محاصرة الجريمة ومنعها وتعليم الشعب كيف يطيع قواعد التعايش فى المجتمع الاشتراكى مع تحقيق الانضباط فى الحياة المدنية. (عبد المطلب، ٢٠٠٢: ٥٠).

ويشير زيمل إلى أن الثقة تعد أحد أهم مكونات قوى المجتمع ويضيف أنه بدون الثقة فيما بين الأشخاص وبعضهم بعضًا يفقد المجتمع تكامله. والمجتمعات الإنسانية تعتمد وظيفيًّا على عدد وافر من التعهدات والعقود والترتيبات التى لا يستطيع الشخص بمفرده أن ينجزها، كما يشير زيمل إلى

أهمية قيم الإخلاص والوفاء كأحد المؤشرات للمحافظة على العلاقة بالآخر. (خميس، ٢٠١٦: ٣١٦).

وتأتى رؤية (بيونز سزتومبكا) للثقة بوصفها موردًا ثقافيًا للتطور الفعال فى المجتمع، ويرى أن الثقة تنطوى على عنصرين أساسيين هما المعتقدات والتعهدات، وإهتم سزتومبكا بثقافة الثقة (trust cultural) التى تعنى نسقًا من القواعد التى تشتمل على القيم والمعايير وثمة مجموعة من الشروط التى تسمح المجال لثقافة الثقة وهي: (خميس، ٢٠١٦: ٣١٦ ـ ٣١٧).

- **التماسك المعياري:** حيث إن المعايير تقدم إطارًا قويًا لتماسك الحياة الاجتماعية، والتماسك نقيض للإختلال المعياري.
- **استقرار النظم الاجتماعية:** وهو مقابل للتغيير الجذرى حيث إن النظم الاجتماعية والمجتمعية تظل مستقرة إذا تشكلت الجماعات كشبكات وروابط ومؤسسات ومنظمات وبالتالى تتأكد مشاعر الأمن والدعم والمساندة، فالطرق والأساليب الاعتيادية (الروتين) التى يسلكها الأفراد فى حياتهم اليومية تسمح لهم بالتوقع لتصرفاتهم وبنفس الطريقة تُنفَّذ الالتزامات والتبادلات القائمة على الثقة.
- **النزوع إلى الثقة:** من خلال إتاحة المعلومات حول طريقة العمل ومدى كفاءة مستويات الإنجاز.
- **الألفة:** فى مقابل الشعور بالعزلة مع عالم الحياة اليومية للأفراد.
- **المسئولية والمحاسبة:** فيما بين الأفراد والمؤسسات وذلك كمقابل للتعسف والافتقاد إلى حس المسئولية ويتحقق هذا الشرط إذا ما توافرت وتعددت سبل وإمكانات الوصول لطريقة عمل المؤسسات والتفاعل الإيجابى معها، وهنا تبرز أهمية التزود بمعايير لضبط السلوك وضمان سلامة انتظام الإجراءات، وإذا ما كان فى استطاعة الأفراد اللجوء إلى مثل هذه المؤسسات، فإنه بذلك يتأكد لديهم الشعور بالأمان والثقة فى عدم حدوث

انتهاك للقواعد والمعايير المقررة داخل المجتمع. ومن ثم يتبين أن مسألة الثقة بين مؤسسة الشرطة والجمهور مؤشرٌ على أن هناك توقعًا مجتمعيًّا من الشرطة بتنفيذ مهام محددة وتحديد للدور الذى تقوم به الشرطة فى الاضطلاع بمهمتها. خاصة مع تغير النظرة التقليدية لدور الشرطة والذى كان يتلخص فى مكافحة الجريمة، ولكن مع التطورات المجتمعية التى تشهدها المجتمعات وعلى رأسها التطورات السياسية (الثورات) والاقتصادية والتكنولوجية لم يعد يتماشى هذا الدور مع مقتضيات العصر.

والواقع أن التوقع المجتمعى من الشرطة يثير مشكلتين:

المشكلة الأولى: وهى الرغبة فى سيادة القانون والنظام من ناحية مع مراعاة الحقوق الإنسانية من ناحية أخرى بهدف خلق التوازن بين مطالب الجمهور وقيود الشرطة فى الوقت ذاته. وتكمن **المشكلة الثانية** فى اهتمام رجال الشرطة أنفسهم من خلال جهودهم لتحقيق الاعتراف بالمهنة عن طريق تقدير أدائهم، وتشجيع الجهود الإيجابية التى يقومون بها كى تتلائم مع تعقيدات تطبيق القانون الحديث. وقد تأكد هذا الاتجاه كما يقول تقرير الأمم المتحدة فى بعض البلاد بسبب إحساس الشرطة بالقصور أمام النقد المتزايد لأسلوب أدائها لواجباتها. وعلى المنظور العالمى فالموقف معقد إلى حد كبير بسبب تنوع نظم الشرطة وبسبب التفسيرات المتنوعة لوظيفة الشرطة ذاتها كنتيجة للاختلافات الثقافية والطبيعة الجغرافية والإدارية والسياسية. (عبد المطلب، ٢٠٠٢: ٤٩) أما بالنسبة للبناء القانونى الشامل لنظم الشرطة فإن الاختلافات تكون أقل حيث يوجد فى العالم ككل نموذجان على الأكثر من النظم الشرطية. ومع ذلك فإن عملية تطبيق القانون داخل نموذج كل إطار قانونى معقده نسبيًا حيث من الصعب أن نجد نفس النمط فى بلدين. فلكل نظام اختلافاته النمطية والتقليدية التى تؤثر فى العلاقات بين الجمهور والشرطة وتساعد على تحديد مكانة الشرطة فى وظيفتها المحددة تحت ظروف معينة مثل كيف تفسر مسئولية منع الجريمة . أو كم من الوقت الذى يخصص للتحقيق فى الجرائم ومتابعتها، فى

مقابل الوقت المخصص لوظائف أكثر اتجاهًا لخدمة الجمهور، ثم إلى أى مدى سوف تعتمد الشرطة على التعاون المحلى أو على غرس الخوف العام من أجل السيطرة الفعالة على السلوك المنحرف. (عبد المطلب، ٢٠٠٢: ٥٠).

ويتطلب التقارب بين مؤسسة الشرطة والمواطنين تنظيمًا خاصًّا للمؤسسة مثل إعادة انتشار أفراد الشرطة فى المنطقة أو استقرارهم ولمدة طويلة فى مكان عملهم أو الإكثار من أفراد الشرطة المترجلين ولا مركزية اتخاذ القرارات ويتطلب ذلك على وجه الخصوص إعطاء دور ومسئولية أكبر للشرطى الموجود فى الشارع تمكنه من التحرك بسهولة وبسرعة لكى يفض مشاجرة أو يتصدى لعمل إجرامى أو ليواجه موقفًا معينًا أو يتابع مشكلة معينة داخل حدود منطقته. (عدلي، ٢٠١٢: ٦٨).

ويتحمل رجل الشرطة فى إطار مفهوم الشرطة المجتمعية قدرًا أكبر من المسئولية ويُقَسَّم عمله بشكل مختلف يأخذ فى الاعتبار الأنشطة والأعمال الجديدة التى يقوم بها؛ هذه الأنشطة المتصلة بعلاقته التعاونية مع المواطنين وذات الطابع الاجتماعى التى يصعب أحيانًا قياسها بالرغم من أهميتها وهى تتطلب تواصلًا مستمرًّا مع السكان وإنشاء شبكات بينهم وبين خدمات الشرطة، ولا بد أن تعبر هذه الخدمات عن احتياجات المجتمع والتى تنقلها شبكات من المواطنين ويساعد ذلك على تحديد الشرطة لأولويات عملها خاصة على المستوى الوقائى وتحديد المنهجية الأكثر مناسبة لذلك المستوى من العمل، ويعتبر رجل الشرطة المحلى هو محور شبكات المواطنين التى تساعده فى المجتمع ولديه سلطة ومسئولية تكوينها.(عدلي، ٢٠١٢: ٦٩).

إن خلق ثقافة النزاهة داخل دائرة الشرطة أمر ضرورى لبناء ثقة المجتمع والحفاظ عليها، وحفظ الأمن، وخلق مجتمعات آمنة، وثمة معيار محدد بوضوح يوجه كافة الأفعال التى يقدم عليها الفرد فى دائرة الشرطة يحدد الأساس لعلاقة تتسم بالثقة مع المجتمع وعلى قائد الشرطة أن يُصيغ القيم والسلوكيات المتأصلة فى ثقافة النزاهة سواء داخليًّا ـ من خلال التوظيف والتدريب والتقسيم

ـ وخارجيًّا من خلال التوعية المجتمعية والحوار.(عبد المطلب، ٢٠١٣: ٢٩).

٣ـ الأدبيات المرتبطة بموضوع الدراسة (الدراسات السابقة):

(١) الدراسات العربية:

تشير الباحثة إلى أن قضية الشرطة المجتمعية شغلت حيزًا كبيرًا فى اهتمام الباحثين فى قضايا الأمن المجتمعي، فقد سعت بعض الدراسات إلى التعرف على قضية الأمن فى العالم الثالث كواحدة من أهم قضايا العصر، وتستحوذ قضية الشرطة المجتمعية على اهتمام الباحثيين نظرًا لحداثة الظاهرة وارتباطها بتشريعات وقوانين وحقوق وضوابط وعلاقات وغير ذلك. كما إنها ترتبط بأمرين مهمين **الأول** إنها تتعلق بأفراد المجتمع غير المتجانسين ثقافيًا وعمريًا، **الثانى** أنها لها أهمية فى تحقيق الأمن الاجتماعى وتحسين الصورة الذهنية لرجل الشرطة والمؤسسة الأمنية، لذلك ركزت عدة أعمال سوسيولوجية فى الكشف على تأثير الشرطة المجتمعية ودورها فى الأمن المجتمعى والوقاية من الجريمة. ومن ناحية ثانية فإن الاهتمام بقضية الشراكة والشرطة المجتمعية قد عكس ظلاله على الاهتمام بتأثيرها فى محاربة أخطر جرائم الوقت الراهن والقضاء علىها، وهى جرائم الإرهاب والتطرف العنيف وغير ذلك.

ونظرًا لتعدد القضايا والعلاقات المرتبطة بالشرطة المجتمعية فإن الأعمال السوسيولوجية **التى تناولت هذة القضية كثيرة ومنها: دراسة حنا (١٩٩٥) حول الدور الاجتماعى للشرطة فى العالم الثالث (دراسة لحالة المجتمع المصري)** أوضحت الدراسة طبيعة الدور الاجتماعى للشرطة فى العالم الثالث بصفة عامة، وفى المجتمع المصرى بصفة خاصة. ركزت الدراسة على دور الشرطة الاجتماعي، وأظهرت محدداته والوظائف والمهام المنوط للشرطة القيام بها فى المجتمع، من حيث الأمن، والاستقرار وإشباع حاجات الأفراد،

وألقت الدراسة الضوء على المعوقات التى تقف أمام رجل الشرطة لتنفيذ مهامه ودوره الاجتماعي، والأوضاع التى عليها رجال الشرطة فى المجتمع وصورتهم فى أذهان أفراد المجتمع. وانتهت الدراسة إلى أن العمل الشرطى كجهاز تنفيذى واجتماعي، يتسم بالشمول والتنوع، وأن جهاز الشرطة يعد من أهم الأجهزة التى تكفل تحقيق الاستقرار، وتصون التقدم الاجتماعى والاقتصادى للمجتمع، وإن الشرطة تعبر عن سيادة الدولة، وتعبر عن روح المجتمع بصفة عامة، وتعمل على حماية المواطنين وحقوقهم وتحقيق أمنهم واستقرارهم، وأن جهاز الشرطة أكثر المنظمات تعاملا مع الجمهور، خاصة فى ظل التطور الحضارى الذى يعيشه مجتمعنا المصرى فى الوقت الحاضر.

وسادت رؤية جديدة فى هذه الدراسات بطرح قضية الشرطة المجتمعية بشكل عام. فقد قام **البشرى (١٩٩٧) بدراسة حول أشرطة المجتمع**.اعتمدت الدراسة على مناقشة أصول العمل الشرطي، وأولياته للتعريف بالعلاقة القديمة بين المجتمع والشرطة، وأسباب انتقال الشرطة من صلب المجتمع وأعماقه إلى أحضان الجهات الرسمية لأسباب اقتضتها ظروف بناء الدول والأنظمة الجنائية، ومبررات تنازل السلطات الرسمية طواعية عن حقها فى الاحتفاظ بالوظيفية الشرطية، بطلب مشاركة المجتمع فى تحمل المسئوليات الأمنية المحلية.

كشفت النتائج عن أن أشرطة المجتمع هى الخيار الأمنى المتاح لمواجهة المشكلات الأمنية المتفاقمة، والإفرازات الاجتماعية السالبة وذلك لعدة أسباب أهمها، أن هناك مؤشرات على أن معدلات الجريمة آخذة فى الارتفاع، وأن قدرات المجرمين تتجه نحو التفوق على إمكانات الشرطة الرسمية، واستخدام التقنيات الحديثة فى ارتكاب الجرائم يضع كثيرًا من المصاعب أمام أجهزة اكتشاف الجرائم، والتكلفة الاقتصادية لأجهزة الشرطة الرسمية آخذة فى الارتفاع بصورة قد تؤثر على برامج التنمية والخدمات الأخرى، بالإضافة إلى أن أشرطة المجتمع إصلاح عام لأفراد المجتمع ووقاية من الجريمة بأقل

التكاليف، كما أن (أشرطة المجتمع) خدمات إنسانية ودعوة إلى الخير ومحاربة جماعية للرذيلة.

ركزت دراسة خزاعلة (١٩٩٨) على الشرطة المجتمعية من حيث المفهوم والإبعاد، هدفت الدراسة التعرف على علاقة النظام الشرطى (الأمني) بمختلف مكونات البناء الاجتماعى والأبعاد الاجتماعية للعمل الشرطي، والوظائف الاجتماعية للشرطة، وصورة الشخصية الشرطية لدى كل من المواطن والشرطي، ومجالات التعاون بين المواطنين والشرطة، وموقف المواطنين من السلوك الانحرافى، والإجراءات الوقائية والعلاجية من وجهة نظر كل من المواطنين والشرطة للحد من الجريمة. وكشفت نتائج الدراسة عن أن هدف الشرطة هو خدمة المجتمع وأمنه وطمأنينته، وتبين أن أداء الشرطة لعملها لا يكتسب نجاحه إلا من خلال تعزيز النظام الشرطى وتكامله مع النظم الاجتماعية الأخرى كالنظام التربوي، والنظام الإعلامى والنظام المدرسي. وتبين كذلك أن هناك صورًا متباينة لطبيعة العمل الشرطى من قبل كلٌّ من المواطنين والشرطة، فقد تبين من الدراسة أن كل من المواطنين والشرطة يسعون إلى تحقيق أهداف واحدة ومشتركه.

بينما جاءت دراسة أبو شامة (١٩٩٩) حول أشرطة المجتمع إلى الكشف عن العوامل التى تؤثر فى علاقة المواطن بالشرطة، وإلى الإلمام بتلك العوامل المؤثرة إيجابًا وسلبًا، ومن خلال معرفة دور الشرطة الاجتماعى خارج نطاقه التقليدي، وتقلد المواطن لدور أمنى شرطي، وأهمية المشاركة المجتمعية فى الواجبات الأمنية، وأداء دور أمنى كان من المفروض أن يكون من واجبات الشرطة، والوقوف على أهمية حجم التعاون نوعًا وكمًّا بين الشرطة والمواطنين فى استتباب الأمن وطمأنينة المواطن، وتمهيد الطريق أمام الشرطة العربية لتفعيل هذه التجربة بما لديها من رصيد ضخم فى التعاون بين الشرطة والمجتمع. توصلت الدراسة إلى أن أداء شرطة المجتمع يعتبر إنتصارا لقضية المكافحة المشتركة للجريمة بحيث يتحدد دور المواطن فى هذه العملية. فهناك

دوران لشرطة المجتمع أحدهما علاجى يركز على مكافحة الجريمة، والآخر هو العمل الوقائى لتمكين شرطة المجتمع من القيام بخدمات اجتماعية تكون الشرطة قادرة على أدائها، وفى تقييم الخدمة الشرطية فإن الشرطة التقليدية تستعمل مقاييس كمية، فى الوقت الذى تستعمل فيه شرطة المجتمع مقاييس قيمية أو نوعية، وفى العمليات الشرطية التقليدية فإن توجه الشرطة هو نحو المكافحة التقليدية للجريمة بالطرق التقليدية، بينما شرطة المجتمع تنتهج سياسة حل المشاكل على خلفية مجتمعية، تختلط فيها المبادرة والانتظار. وفى الشرطة العادية مهام منع الجريمة عملية تخصصية، بينما فى شرطة المجتمع هى عمل استراتيجى من أعمال الدورية، فى الوقت الذى نجد فيه الشرطة العادية لديها أولويات واضحة وملتزمة بالسيطرة المركزية فى عملها، لكن فى شرطة المجتمع فإن الشرطى هو الذى يقرر ما هى أحسن طريقة للاستجابة للأحداث، هل هى مكافحة الجريمة أم الاثنان معًا بالإضافة إلى أن شرطة المجتمع تواجه العديد من الخيارات ولها مساحة من الاستقلالية فى العمل وسلطات تقديرية أوسع، ولكن فى نفس الوقت لديها القليل من التوجه والإرشاد فهى معرضة أكثر لضغوط الجماهير والتمحيص والمراقبة من المجتمع. كما يعتمد نجاح شرطة المجتمع على مدى اختلاطها بالمجتمع والتفاعل معه. وإن شرطة المجتمع هى مظلة للعديد من البرامج المرتبطة بها وأن نجاح شرطة المجتمع يكمن فى تواجده وتفاعله مع المجتمع، وإن الاستشارات المجتمعية يمكن أن تتطور مع شرطة المجتمع، لذلك هناك مشاركة فى ابتداع الحلول للمشاكل على الطبيعة.

نالت قضية الشرطة المجتمعية بعدًا آخر فى دراسة **البلبيسى (٢٠٠١) حول الشرطة المجتمعية ودورها فى الوقاية من الجريمة.** فقد هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الشرطة المجتمعية فى مواجهة المشكلات الأمنية فى المجتمع، وتقويم التجربة الأردنية والمشاركة الشعبية فى الوقاية من الجريمة من خلال مجلس الأمن المحلي، واللجنة الوطنية العليا لمكافحة الجريمة، واستخلاص أوجه تعزيز مشاركة المواطنين فى المجتمع المحلى فى إجراءات

مكافحة الجريمة وزيادة الثقة بين الجمهور والشرطة. وإيضاح الوسائل التى تكرس مفهوم وواجبات الشرطة المجتمعية فى أجهزة الشرطة. انتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج هى إنه لم يعد أسلوب العمل التقليدى للشرطة وسيلة ناجحة لمكافحة الجريمة حيث لا بد من مشاركة المواطنين والتعامل مع الشرطة لإنجاح هذه الإجراءات، وأن الشرطة المجتمعية أصبحت أمرًا واقعًا، وأنه يجب على أجهزة الشرطة المبادرة بالاتصال بالجمهور والمواطنين والاندماج فى تنظيمات المجتمع المحلي، وتقديم مساعدتها لحل مشاكلها، ودعم جهود هذه التنظيمات يتوقى انحراف السلوك إلى الجريمة، وأهمية بناء الثقة بين الجمهور ورجال الأمن، وأن سلطة العاملين بالشرطة المجتمعية تنبثق من مكانتهم الاجتماعية وليس من السلطة التنفيذية وتكريس ودعم الوعى الأمنى لدى الجمهور بالصورة التى تثرى فيهم تجنبهم الوقوع فى الأخطاء المسهلة لوقوع الجرائم والحافزة لهم على الإبلاغ عنها، ومشاركة الشرطة فى جهودها بتوقى وقوع الجريمة.

ولأن الجمهور يمثل وسيطًا وشريكًا أساسيًّا لتقييم الشرطة المجتمعية فقد ركزت دراسة المنشاوى (٢٠٠٥) على رأى الجمهور فى الشرطة المجتمعية. حيث هدفت الدراسة إلى معرفة رأى الجمهور فى الشرطة المجتمعية. كشفت نتائج الدراسة عن أن هناك قبولاً لفكرة الشرطة المجتمعية وأن الأجهزة الأمنية ليست وحدها المسئولة عن حفظ الأمن. جاءت النتائج لتشير إلى عدم اقتصار المسئولية الأمنية على الأجهزة الأمنية فقط بل تشاركها فى المسئولية عدة جهات مختلفة، مما يوضح اتفاق الجمهور من ناحية المبدأ على أهداف الشرطة المجتمعية. أظهرت النتائج ضرورة تحديد الصلاحيات، والأعمال الموكلة إلى المشاركين فى الشرطة المجتمعية حيث يساهم ذلك فى تحقيق الأهداف المرجوة من تطبيق الشرطة المجتمعية، فعدم تحديد الأعمال المطلوبة من المشاركين فى الشرطة المجتمعية من غير منسوبى الأجهزة الأمنية، لا يمكن من الاستفادة الفعلية من الطاقات المشاركة، كما أن عدم منح

صلاحيات محددة وواضحة ومدروسة بعناية للمشاركين يقيد إنتاجهم ولا يسمح لهم بالتفاعل مع ما يوكل لهم من مهام، وبالتالى يحد من تحقيق الأهداف المرجوة.

سعت دراسة هــلال (٢٠٠٧) حول واقع العلاقة بين الشرطة والجمهور إلى تحقيق هدف رئيسى تمثل فى التعرف على واقع العلاقة بين الجمهور والشرطة ، وانبثق عن هذا الهدف الرئيسى مجموعة من الأهداف الفرعية تمثلت فى التعرف على أهم المتغيرات التى تؤثر على طبيعة العلاقة بين الشرطة والجمهور، والتعرف على مدى تعاون الجمهور مع الشرطة والتعرف على مدى رضا الجمهور عن الخدمات التى تقدمها الشرطة له ، وكذلك التعرف على اتجاه الجمهور وانطباعه نحو رجل الشرطة، وانتهت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن ما يقرب من نصف المبحوثين قد سبق لهم التعاون مع الشرطة سواء من خلال الإبلاغ عن جريمة أو حادث مرورى أو التطوع للإدلاء بالشهادة للشرطة تحقيقًا للعدالة. كذلك أوضحت النتائج إفادة نسبة كبيرة من المبحوثين بجودة الخدمات التى تقدمها الشرطة لهم، وأرجعوا ذلك لعدة اعتبارات منها الإحساس بالأمن والأمان، والطابع الإنسانى فى تعامل الشرطة، فضلًا عن الإنجاز السريع فى المعاملات. كما أفادت نسبة كبيرة من المبحوثين توفر المهارات اللازمة لدى أغلب رجال الشرطة سواء فى عملهم أو تعاملهم مع الجمهور، وتحقق الشروط الواجب توافرها فى مظهرهم وملابسهم.

من الدراسات التى رصدت سبل التعاون بين الجهاز الأمنى والأجهزة المجتمعية دراسة كسناوى (٢٠٠٨) عن أطر دعم التعاون والتنسيق بين الشرطة ومؤسسات المجتمع. استهدفت الدراسة إبراز توجيهات الدين الإسلامى فى المحافظة على أمن الفرد والمجتمع، وتوضيح دور الشرطة فى تحقيق أمن الفرد والمجتمع، والتعرف على واقع العلاقة بين الشرطة وأفراد المجتمع، وتوضيح أهمية المشاركة المجتمعية فى استتباب أمن الفرد والمجتمع، ووضع تصور للدور الذى ينبغى أن تقوم به الشرطة لتوثيق العلاقة مع أفراد المجتمع

لنشر مفهوم الشرطة المجتمعية، وكذلك وضع تصور لدور المؤسسات التعليمية والأسرة فى تربية وإعداد الأفراد وفق مبدأ التعاون مع الشرطة لنشر مفهوم الشرطة المجتمعية. كشفت النتائج عن انتشار الجريمة بصورة كبيرة جعل من الصعب على الشرطة القيام بمفردها بمكافحة الجريمة، لذا فإن المطلوب مشاركة المواطنين مع الشرطة لمكافحة الجريمة، كما تُوَصِّل إلى أنه بالإمكان للمؤسسات التعليمية، دعم التعاون والتنسيق مع رجال الشرطة عن طريق البرامج التربوية والمناهج التعليمية، كما أن للأسرة لها دورًا كبيرًا عن طريق التربية الإيجابية، وتوجيه الأبناء للارتباط بأسس التربية الأمنية، وأن يكون الأباء والأمهات قدوة فى التعامل الأسرى للحفاظ على تماسك الأسرة لكى لا ينحرف الأبناء ويرتكبون الجرائم.

من الدراسات التى كشفت معوقات الشرطة المجتمعية، دراسة البريدى (٢٠٠٨) الشرطة المجتمعية أهدافها ومعوقات تطبيقها حيث ناقشت عددًا من المحاور ذات العلاقة منها مفهوم الرقابة الشعبية وضرورة وجودها. وأهداف الوظيفة الشرطية، ومفهوم الشرطة المجتمعية وأبعاد الأمن الشامل، وموقف المواطن من رجل الشرطة، وإشكالية العلاقة بين المواطنين والشرطة، والآثار السيئة المترتبة على عدم العلاقة الحسنة بين المواطن والشرطة، الدور الذى ينبغى أن يقوم به المواطن لتحقيق أهداف الشرطة والأمور التى يريدها المواطن من رجل الشرطة. وانتهت الدراسة إلى أن العمل الشرطى له أصل فى الشرع وكذلك فى الأثر ويقع تحت دائرة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر الذى أمر الله به، وأنه لا بد من الاحتساب والرقابة من كافة أفراد المجتمع والتعاون على الخير، ولأن كل عضو فى المجتمع يقع عليه مسئولية بحسب موقعه، وإن عمل الوظيفة الشرطية عمل سامٍ وشريف وعلى الشرطة أن تقوِّم عماد المجتمع فى أى نظام عالمي، وعلى رجل الأمن أن يكون قدوة للآخرين، والاهتمام بأهداف الشرطة وتعزيزها لما فيه من مصلحة عامة للفرد وللمجتمع، ويجب أن يسود الحب والتعاون بين أفراد الشرطة لأنهم جماعة فى مركب واحد تجمعهم أواصر

الدين والمحبة والهدف المشترك.

فى حين بينت دراسة عبد المطلب (٢٠٠٩) حول الشرطة والجريمة فاعلية وإيجابية الشرطة فى مكافحة الجريمة وحفظ الأمن العام، وخفض معدلات الخوف من الجريمة، فى سياق عدة استراتيجيات من الممارسات الشرطية التى سادت المجتمعات خلال فترة التسعينيات من القرن الماضى، وركزت الدراسة على بعدين أساسين **الأول** يتعلق بتنوع واختلاف الاتجاهات والطرق والاستراتيجيات الشرطية، **والثانى** يتعلق بمستوى قياس الأداء الأمنى وانعكاساته على المجتمع، حيث يعد تنفيذ القانون أكبر دليل على فاعلية الشرطة، ويكمن ذلك فى تقليل معدلات الجريمة، وخفض مستوى الخوف منها، فالمهمة الأساسية لجهاز الشرطة هى تقليل الخوف من الجريمة. وكشفت نتائج الدراسة عن عدم تأثير استراتيجية الشرطة المجتمعية فى ردع الجريمة، وحفظ الأمن العام على عكس تبنى الشرطة لاستراتيجية حل المشكلات، حيث أثبتت الدراسة العلاقة بين فاعلية الشرطة فى الكشف عن الجذور الحقيقية للمشكلة الأمنية، وانخفاض معدلات الجريمة والخوف منها، والمحافظة على الأمن العام على وجه العموم، وأظهرت الدراسة أن كثيرًا من استراتيجيات وحفظ تنظيم المجتمع وحفظ الأمن التى طُبِّقت على نطاق واسع فى العالم لم تكن موضوعا للبحث المنهجى أو بُحِثَت فى سياق تصميمات بحثيه ولم تسمح للممارسين أو صانعى السياسة بالوصول إلى استنتاجات واقعية.

ومن منظور مغاير جاءت دراسة (جعفر ٢٠١٠) حول الشراكة بين شرطة خدمة المجتمع والمنظمات المدينة لتحقيق الأمن الاجتماعي، هدفت الدراسة إلى التعرف على نشأة وتطور شرطة خدمة المجتمع، والعوامل المؤدية لظهور شرطة خدمة المجتمع، وأهداف شرطة خدمة المجتمع، والعوامل المؤدية لنجاحها، التعرف على معوقات تطبيق شرطة خدمة المجتمع، ومهام وأعمال شرطة خدمة المجتمع، والتعرف على دور منظمات المجتمع المدنى فى تفعيل جهود شرطة خدمة المجتمع

وكشفت النتائج أن من أهم عوامل نجاح شرطة خدمة المجتمع هو عمل رجال الشرطة وسط المجتمعات الصغيرة، واحترام تطبيق القوانين، والتعاون مع منظمات المجتمع المدني، ونشر وغرس ثقافة الشرطة المجتمعية فى المدارس، ووعى المجتمع لطبيعة دور رجال الشرطية المجتمعية. بينت النتائج أن تربية الأبناء على الثقة برجال الأمن وعدم تخويفهم منهم من أهم ما يقوم به المواطن فى التعاون مع رجال شرطة خدمة المجتمع، فى حين جاء فى المرتبة التالية كلا من أن المواطن مصدر مهم للمعلومات بالنسبة لشرطة خدمة المجتمع، وتنمية الشعور الوطنى وتغليب مصلحة الوطن على المصلحة الشخصية، وأن المواطن أكثر إلمامًا بالاحتياجات الأمنية للمنطقة فيودى لسرعة الاستجابة لها، والبلاغ عن كل ما يخل بالأمن، والتكافل الاجتماعى بين أفراد المجتمع يدفع الضرر عن أفراده. أوضحت النتائج أن هناك تعاونًا بين شرطة خدمة المجتمع ومنظمات المجتمع المدنى ويتمثل هذا التعاون بينهما فى تنمية الشعور بالمسئولية لدى الأفراد تجاه مجتمعهم والتعاون فى إعداد البرامج الإرشادية، وإيجاد الحلول والمعالجات للمشكلات الاجتماعية ونشر الفضيلة والالتزام الأخلاقي، وتعزيز المشاركة الشعبية فى منع الجريمة. وأن من أهم معوقات تطبيق شرطة خدمة المجتمع توظيف التطور التكنولوجى والمعلومات فى الجرائم، يليها عائق العادات والتقاليد التى تحد من طلب المساعدة من الشرطة، وعدم وعى المواطنين بطبيعة الخدمات التى يقدمها جهاز الأمن، بالإضافة إلى اتساع ميدان العمل الشرطى وعدم رغبة أفراد المجتمع فى التعاون مع رجال الشرطة، وعدم قناعة المواطنين بأن رجل الأمن يرعى مصالحهم وحقوقهم واتسام رجل الشرطة بالسلوكيات العنيفة. بينت النتائج أنه من أهم الجهود التى يمكن من خلالها تفعيل دور شرطة خدمة المجتمع هى إقامة الندوات والعوارض السينمائية بالمدارس والأندية للتوعية بدور شرطة المجتمع، والتأكيد على دور المواطن فى الوقاية من الجريمة وأنه رجل الأمن الأول، وإجراء البحوث الميدانية لتحديد مشكلات المجتمع الأمنية، وحجم انتشار الجريمة فى

المجتمع والتأكيد على أهمية دور الأسرة فى المحافظة على الأمن فى المجتمع.

بينما تعد دراسة عبد المجيد (٢٠١١) من الدراسات القليلة التى طرحت دور الشرطة المجتمعية فى مواجهة ظاهرة العنف وذلك من خلال بيان مصدر العنف وأشكاله وأسبابه، والتأثيرات السلبية للعنف على المجتمع، ومدى ما حدث بظاهرة العنف من زيادة ملحوظة، مع تعدد أشكال ومظاهر العنف فى ضوء التغيرات والمستجدات التى ألمت بالمجتمع وهو ما أصبح يشكل خطرًا وتعديًا على المجتمع مما أثار التساؤل حول أنسب السبل لمواجهة العنف والحد منه. خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها إنشاء إدارة كاملة للشرطة المجتمعية بوزارة الداخلية، وضرورة إنشاء المزيد من الجمعيات الأهلية، وأهمية وجود برامج تعليمية تتعلق بمكافحة الجريمة والحد منها، وإعادة تأهيل وإدماج المفرج عنهم، وأهمية تفعيل دور أجهزة العلاقات العامة بالشرطة.

تعد دراسة البشرى (٢٠١٤) من المسارات البحثية التى ناقشت دور الشرطة المجتمعية فى تحقيق التكامل بين الأجهزة الأمنية والتربوية. تمثل الهدف الرئيسى للدراسة فى الكشف عن دور الشرطة المجتمعية فى تحقيق التكامل بين الأجهزة الأمنية والتربوية عن طريق الكشف عن أهمية الدور الذى تقوم به الشرطة المجتمعية لتحقيق التكامل بين الأجهزة الأمنية والتربوية، والتعرف على أبرز أساليب الشرطة المجتمعية فى تحقيق التكامل بين الأجهزة الأمنية والتربوية. كشفت النتائج عن أن أهمية الدور الذى تقوم به الشرطة المجتمعية فى تحقيق التكامل بين الأجهزة والأمنية التربوية ، وأشارت الدراسة إلى أن الشرطة المجتمعية تعد من أحد أهم الأساليب الحديثة فى إيجاد علاقة تشاركية بين الأجهزة الرسمية المختلفة بما فيها الأجهزة التربوية من أجل تنمية وعى الجماهير والشباب فى كيفية الحد من الجريمة والظواهر السلبية والتصدى لها وذرع الثقة بين الأجهزة الأمنية والتربوية من أجل معالجة مختلف المشاكل والسلوكيات الخاطئة داخل فناء المدرسة وخارجها، وهذا لا يتم إلا من خلال بناء شراكة صادقة وفاعلة بين الجهاز الأمنى والتربوى من خلال اقتراب أجهزة

الأمن من المؤسسات التربوية، والبحث من خلالها عن الأعضاء الفاعلين فى مجال التوجيه والإرشاد الذين يملكون القدرة على معالجة مختلف المشاكل والظواهر السلبية، وإيجاد الحلول اللازمة لها، وأن تطبيق الشرطة المجتمعية وتفعيل دورها فى تحقيق التكامل بين الأجهزة الأمنية والتربوية ويحتاج إلى عدد من المقومات والخطوات.

ناقشت دراسة عبد الرحمن(٢٠١٤) بعدًا آخر وهو دور الشرطة المجتمعية فى دعم علاقة الثقة بين المواطنين وجهاز الشرطة. هدفت الدراسة إلى تحديد إسهامات نظام الشرطة المجتمعية فى دعم علاقة الثقة بين المواطنين وجهاز الشرطة عند طريق تحديد مؤشرات دعم علاقة الثقة بين المواطنين وجهاز الشرطة، وتحديد العلاقة بين إسهامات نظام الشرطة المجتمعية ودعم علاقة الثقة بين المواطنين وجهاز الشرطة ، وتحديد المعوقات التى تحد من إسهامات نظام الشرطة المجتمعية فى دعم علاقة الثقة بين المواطنين وجهاز الشرطة، والتوصل إلى مجموعة من المقترحات لتفعيل إسهامات نظام الشرطة المجتمعية فى دعم علاقة الثقة بين المواطنين وجهاز الشرطة. كشفت النتائج أن تحقيق الأمن فى المجتمع يتم إذا نجحت الشرطة فى ترسيخ الشعور بالطمأنينة فى نفوس المواطنين، وأن رضا المواطنين عن الأداء الأمنى يتحقق بتلاحم الشرطة مع المجتمع وأن قناعة المواطنين بمفهوم الشرطة المجتمعية يساعدهم على الالتزام بالسلوك القويم والبعد عن الانحراف وأن مشاركة المواطنين فى أداء خدمات الأمن يخفف من أعباء الشرطة.

هدفت دراسة محمد (٢٠١٥) الى الكشف عن دور الشرطة والمجتمع فى الوقاية من الجريمة. وذلك من خلال التعرف على الأدوار التى تقدمها الشرطة والمجتمع للوقاية من الجريمة، وتقييم تجربة دور الشرطة والمجتمع فى الوقاية من الجريمة والتأكد من فعالية التنسيق بين الشرطة والمجتمع، وإيجاد الحلول الناجحة للمشاكل التى تواجه الشرطة والمجتمع والتى تساعد على الوقاية من الجريمة، والتوثيق لتجربة أدوار الشرطة وما تقوم به من أدوار فى

مجال الوقاية من الجريمة، وتفعيل دور المشاركة الشعبية فى مكافحة الظواهر الإجرامية. كشفت النتائج أن الشباب الذكور أعلى من نسبة الإناث لأنهم أكثر مشاركة فى برامج الرباط خاصة الذين يعملون موظفين، والإسراع فى إبلاغ الشرطة عند مشاهدة جريمة أو مخالفة وارتفاع الحس الأمني، واتخاذ تدابير وقائية فى أحكام الأقفال وعدم ترك مقتنياتهم والحرص على غلق الأبواب والمنافذ منعًا من الجريمة وسرعة الاستجابة الفورية للدوريات لأى بلاغ والتى هى من الآليات الفاعلة والإيجابية للوقاية من الجريمة، وإن إشراك أفراد المجتمع ساعد فى التقليل من الانحراف والجريمة وذلك عبر تواصلهم مع أجهزة الشرطة بحكم تواجدهم فى الأحياء. وتوجد معوقات من بعض أفراد المجتمع ومن جانب الأجهزة الأمنية فى تطبيق نظام الشراكة المجتمعية، ويرجع ذلك لعوامل نفسية كالشعور بالخوف من أفراد الشرطة المتمثلة فى عدم ثقة الشرطة بقدرات أفراد المجتمع. وإن طبيعة دور اللجان المجتمعية فى مشاركة الأجهزة الشرطية فى الوقاية من الجريمة تتمثل فى توعية المواطنين ورفع حسهم الأمنى وذلك برفع المعلومات التى تتعلق بأى مهددات أمنية يمكن أن تشكل جريمة مستقبلًا، والوسيلة المفضلة فى تعزيز ثقافة المشاركة فى حفظ الأمن والوقاية من الجريمة هى شبكات الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي.

سعت دراسة القدومى (٢٠١٦) إلى بيان الواقع الحالى والمأمول للشرطة المجتمعية فى الحد من الجريمة فى فلسطين. كشفت النتائج أن الواقع الحالى للشرطة المجتمعية جاء بدرجة قليلة، حيث وصل الوزن النسبى للاستجابات إلى (٤٨,٣٥٪) ودرجة المأمول مرتفعة حيث وصل الوزن النسبى للاستجابة إلى (٧٤,٨٨٪) ووجود فروق بينها.

ثم تناولت دراسة الأطرش (٢٠١٦) دور الشرطة المجتمعية فى الحد من الجريمة كدراسة مقارنة بين رجال الشرطة وأفراد المجتمع. هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الشرطة المجتمعية فى الوقاية من الجريمة فى الضفة الغربية من وجهة نظر كل من رجال الشرطة والمواطنين، والتعرف على آليات

تطبيق الشرطة المجتمعية وعلى مجتمعات تطبيق الشرطة المجتمعية. وتحديد معززات الشرطة المجتمعية فى الضفة الغربية من وجهة نظر كل من رجال الشرطة والمواطنين. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج حيث كان الوزن النسبى لاستجابة رجال الشرطة على محور آليات الشرطة المجتمعية (٧٧,٨٪) بينما وصل المواطنون (٧٨,٢٪) ووصل الوزن النسبى لاستجابة رجال الشرطة على محور معيقات الشرطة (٧٧,٦٪) بينما بين المواطنين (٨٠,٦٪) وكان الوزن النسبى لاستجابة رجال الشرطة على محور معززات الشرطة المجتمعية (٨٢,٢٪) بينما بين المواطنين (٧٩,٨٪).

على مستوى آخر جاءت دراسة هولمز وآخرين (٢٠١٧) لتبحث دور الشرطة المجتمعية فى منع التطرف العنيف وحماية الحقوق. استهدفت الدراسة ما يزيد عن ٧٠ امرأة من النساء المضطلعة بأعمال بناء السلام فى ٣٠ بلدًا بمنتدى إيكان السنوى فى عام ٢٠١٥ وعام ٢٠١٦ للمرأة والسلام والأمن. وقد كشفت النتائج عن أن منع التطرف العنيف فى الممارسة العملية (PVE) هو سلسلة متصلة من التدخلات التى تشمل مكافحة التطرف العنيف وتمتد لتشمل مكافحة الإرهاب. وعلى المستوى التشغيلى والمحلى يتمتع المجتمع المدنى بالثقة والقدرة على التواصل مع المجتمعات المحلية، كما يمكنه تقديم المشورة للأطراف الفاعلة فى مجال الأمن ونشر التفاعل بينها وبين المجتمعات المحلية ورصد التدخلات لمنع الانتهاكات والحد منها. ولا توجد مفاضلة بين عمل الشرطة وحقوق الإنسان، فالشرطة غالبًا ما تكون فى خط المواجهة مع العنف وأول المستجيبين له، وإذا تمتعت الشرطة بثقة مجتمعاتها المحلية يمكنها أن تحذر من التطرف العنيف وتمنع حدوثه، ويعد تمتع الشرطة بالثقة على مستوى المجتمع المحلى له بالغ الأهمية من أجل تعزيز قدرة الجماهير على مواجهة خطاب الجماعات المتطرفة التى غالبًا ما تبدد بظلم الجهات الفاعلة الأمنية وقمعها وفسادها من أجل حشد التأييد. وتعد مستويات الفساد والانتهاكات من العوامل الفاعلة والرئيسة التى تضر بثقة الجمهور فى

الشرطة. ومن أجل بناء الثقة بين الشرطة والمجتمعات المحلية تتمثل الخطوة الأولى الحاسمة فى الحاجة إلى إضفاء الطابع الإنسانى على الشرطة مع جعلها فى الوقت نفسه أكثر قربًا من المواطن العادى ويشمل هذا تمكين رجل الشرطة فى خدمة مجتمعاتهم قرب أماكن سكنهم.

قامت دراسة التميمي (٢٠١٨) بالتعرف على الصورة الذهنية عن رجال الشرطة لدى المواطنين. سواء كانت إيجابية أم سلبية، والتعرف على مدى الرضا عن أسلوب تعامل رجل الشرطة مع المواطنين، والتعرف على أثر الصورة الذهنية عن رجل الشرطة فى العلاقة مع المواطنين. كشفت النتائج أن شكل الصورة الذهنية تجسيد لواقع فكرى معين وتقوم بدورها فى تشكيل الرأى العام واتخاذ القرارات وتشكيل سلوك الأفراد، كما تؤثر فى تصرفاتهم تجاه سلوك الجماعات والقطاعات المختلفة. وللصورة الذهنية مقدرة كبيرة على تقنين الفكرة وعندما تتشكل الصورة تصبح بحد ذاتها منطلقًا لعمليات فكرية جيدة تضاف إلى الصورة فتبلورها. وإن الصورة الذهنية التى تتكون فى أذهان الأفراد لا تظل ثابتة فهى عملية ديناميكية متفاعلة ومرنة وخاصة إذا كانت هناك أحداثٌ تستطيع التأثير على الصورة القائمة وتغيرها، ويعد الإعلام من أهم القنوات التى تسهم فى تشكيل الصورة الذهنية وتكوينها فى أذهان المواطنين بسبب انتشارها الواسع وقدرتها على الأبعاد والاستقطاب. ومن العوامل الأخرى المؤثرة فى تكوين الصورة الذهنية لدى الإنسان هى الأسرة والمؤسسات التربوية والتعليمية والإنتاج المعرفى والثقافي. وإن الحاجز النفسى الموجود بين الشرطة والجمهور يرجع لأسباب بعضها تاريخى ارتبط بالاستعمار أو باستغلال القيادات السياسية لها بفرض سياساتها خصوصًا إذا كانت هذه القيادات غير مقبولة مما أدى إلى تخوف الجمهور من الشرطة والتحفظ فى التعامل مع أفرادها. وإن العلاقة الراهنة بين الشرطة والجمهور يشوبها الكثير من السلبية وينعكس ذلك بوضوح فى النفور من الشرطة والخوف منها وعدم تقبل الإجراءات التى تتخذ بحكم وظيفتها والابتعاد عنها قدر الإمكان.

قامت دراسة الحاوى (٢٠١٨) ببيان تأثير تطبيق الشرطة المجتمعية فى تحقيق الأمن الاجتماعى من خلال أعضاء المجالس الأمنية الشبابية فى قيادة أمن إقليم العاصمة فى الأردن. توصلت الدراسة إلى أنه يوجد أثر لتطبيق الشرطة المجتمعية، ما بين تطبيق الشرطة المجتمعية وتحقيق الأمن الاجتماعى من وجهة نظر أعضاء المجالس الأمنية الشبابية تعزى إلى متغير الجنس، والعمر، ومكان السكن والمؤهل العلمي، والحالة الاجتماعية حيث بلغت قيمة ألفا (٥,٩٤) وهى غير دالة إحصائيًّا.

(٢) الدراسات الأجنبية:

ـ الشرطة المجتمعية Fielding N. G (1995) Community Policing

سعت الدراسة إلى التعرف على ملامح وأبعاد وأهداف شرطة المجتمع؛ وأن شرطة المجتمع لا تؤخذ على أنها مفهوم واحد فقط بل يقصد منها عدم تطبيقها عند وقوع الأحداث فقط، وقد حاولت الدراسة توضيح الأسباب المؤثرة على علاقة الجمهور بالشرطة سواء إيجابًا أو سلبًا، وذلك بهدف معرفة الدور الاجتماعى الذى تقوم به الشرطة فى المجتمع، ومنح المواطن الفرصة فى أن يقوم بدور آمنى كان يجب أن يقوم به رجل الشرطة. أظهرت الدراسة أن شرطة المجتمع مكانها فى المجتمع المحلى وأن شرطة المجتمع يشارك فيها المواطنون فى السيطرة على الجريمة، حيث إنه يتوجب أن يعين لكل منطقة جغرافية محددة شرطى ولمدة طويلة. كشفت النتائج عن أن الإبقاء على رجل الشرطة بالمنطقة الجغرافية، لمدة طويلة يلعب دورًا هامًا ورئيسيًا وفعالًا فى إمكانية إزاحة الرهبة والخوف من الجريمة الذى يسيطر على المواطنين. كما أن اتفاق الشرطة والجمهور من خلال مواقفهما هو أساس بناء عملية الضبط الاجتماعي، وأن المشاركة التى تمنحها الشرطة للمواطنين فى عملها الشرطى يعمل قدر المستطاع على منع الجريمة والحد من فرص انتشارها.

ـ تقييم الشرطة المجتمعية فى برمنجهام.

A. Kessler David, Borelli Diane, An Evaluation of Community (1997)

Policing In Birmingham

أجريت الدراسة لتقييم برنامج للشرطة المجتمعية فى أحد ضواحى برمنجهام ، كشفت الدراسة عن فاعلية الشراكة والتعاون بين الشرطة والمواطنين للحد من انتشار المخدرات والسيطرة عليها. وساعدت المبادرة التى اتبعتها دوريات الشرطة وتمركزها فى المناطق المختلفة بدعم من المواطنين ، ورجال الدين ومشاركة المجتمع المحلى ورفضهم بتواجد مروجى المخدرات بينهم إلى خلو وتطهير المنطقة من تجارة المخدرات والحد منها.

ـ وضعية الشرطة فى المجتمعات المحلية فى المدن الأمريكية.

Thurman Zhao Plovirch (1999), the Status of Community Policing in American.

أجريت الدراسة على عينة قوامها (٢٨١) ممثلة لإدارات الشرطة المجتمعية فى الولايات المتحدة الأمريكية عام (١٩٩٣) ثم أعيدت الدراسة عام (١٩٩٦). كشفت النتائج عن أن الشرطة المجتمعية أصبحت شعار التغيير التنظيمى بين إدارات تنفيذ القانون وأن الشراكة بين الشرطة والمجتمع أحدثت زيادة كبيرة فى أنشطة المجتمعات.

ـ مقارنة أساليب الشرطة المجتمعية فى المدن المتوسطة الحجم.

Edward Espinoza (2002)
Comparing Community Oriented Policing in Medium Sized Cities

تعتبر الدراسة دراسة مقارنة بين مقارنة أساليب الشرطة المجتمعية فى المدن المتوسطة الحجم فى ولاية كونكت الأمريكية، ودراسة وصفية على جميع وكالات الشرطة، وقد كشفت النتائج عن أن الشرطة المجتمعية لها دور رائد فى الوقاية من الجريمة، وتقليل معدلات الجناح، وجرائم العنف وسرقة الممتلكات.

ـ تقييم الاتصالات بين الشرطة والمواطن من خلال تحديد المفاهيم الخاصة بأساليب الشرطة المجتمعية وفعاليتها.

Ward, Kyle L, (2013)
Assessing Police-citizen Communication by Identifying Perceptions of Community Policing Styles and Effectiveness.

أشارت الدراسة أن المشكلة العامة هى وجود حواجز فى الاتصالات بين الشرطة والمواطن قد تعيق حل الجرائم، والمشكلة المحددة هى أن الاتصالات بين الشرطة والمواطن حالت دون فهم واستخدام فعالية جهود الشرطة المجتمعية. كان الغرض من هذه الدراسة هو تحليل الفروق إن وجدت بين الشرطة وتصورات المواطنين فى المجتمع بخصوص أساليب الشرطة وفعاليتها فى (مقاطعة كلارك بولاية نيفادا). حيث ذكر مكتب إحصاءات العدل ٢٠٠٣ أن هناك (٣٧ %) من السكان فى (١٢) مدينة شاهدوا الشرطة تتفاعل مع أفراد الحي. وذكر أن (٢٤%) من المبحوثين أن الشرطة تفيد فى منع الجريمة، وأنشطة الشرطة المجتمعية، وكشفت نتائج هذه الدراسة وجود إجماع إلى الحاجة لتحسين وفهم واستخدام وكفاءة برامج الشرطة المجتمعية.

ـ كيفية تأثير وحدات متخصصة على المخرجات من منظمة الشرطة؟ دراسة فى تأثير وحدات الشرطة المجتمعية على الأنشطة فى أقسام الشرطة المحلية.

Hyon, Nomgung (2013)
How Do Specialized Units affect the outputs of Police Organizations? Investigating the Effect of Community Policing Units on Community Policing Activities in Local Police Departments

تظهر مراجعة التاريخ الحديث للشرطة، الإتجاه نحو زيادة تقسيم العمل داخل أجهزة الشرطة، ومع ذلك غالبًا ما تُنتقد منظمات الشرطة لإنشاء وحدات متخصصة من الشرطة عندما يواجهون مشاكل محددة، أو لا يتصدى بشكل فعال للمشاكل المحلية، وتأتى التحديات الأخرى من داخل المهنة مثل الصراعات بين وحدات مختلفة، أو اللامبالاة من ضباط وحدات أخرى تعيق تنفيذ البرنامج من قبل وحدات متخصصة. وبحثت الدراسة الحالية عن الخصائص المتغيرة للوحدات المتخصصة داخل أقسام الشرطة بين عامى ٢٠٠٠، و٢٠٠٧، ودرست هذه الدراسة أيضًا ما إذا كان إنشاء وحده شرطة مجتمعية متخصصة الشرطة (وحدات Cp) يؤثر على أنشطة الشرطة

المجتمعية التى تقوم بها أجهزة الشرطة. كشفت النتائج وجود فروق كبيرة فى تشغيل وحدات الشرطة المتخصصة بين وكالات الشرطة على وجه التحديد، ونجد أن زيادة بعض وحدات متخصصة مثل (الجريمة، والكراهية، والطفل المفقود، ووحدات الإرهاب) تعكس التغيرات الاجتماعية والاستجابات من قبل إدارات الشرطة لمعالجة المشاكل المختلفة الناجمة عن هذه التغيرات، وبالإضافة إلى ذلك نجد أن التحليل الخطى يشير إلى أن أجهزة الشرطة مع وحدات (Cp) كانت أكثر عرضة لإنتاج المخرجات فى كل عنصر من عناصر الشرطة المجتمعية (أى اشتراك المجتمع المحلى وحل المشكلات ، والتحول التنظيمي) بعبارة أخرى فإن إنشاء وحدات متخصصة قد يؤدى إلى زيادة المخرجات التى تهدف الوحدات لاستخراجها.

ـ أثر الشرطة المجتمعية على معدلات الجريمة: مدى اختلاف تأثير الشرطة المجتمعية فى وكالات تنفيذ القانون الكبيرة والصغيرة.

Alper Sozor ، Mehmet ،Merlo Alida V, (2013)

The impact of Community policing on Crime Rates: Does the Effect of Community policing differ in Large and Small law enforcement agencies?

استخدمت هذه الدراسة ثلاث مجموعات من البيانات الرئيسية الخاصة بإدارة لتنفيذ القانون والإحصائيات الإدارية عام ٢٠٠٣، ومصدرها بيانات تقرير الجريمة الموحدة، وبيانات الإحصاء الأمريكى عام ٢٠٠٠، لدراسة ما إذا كانت العلاقة بين الشرطة المجتمعية والجريمة تختلف بناء على حجم المؤسسة المنوط بها تفعيل الشرطة المجتمعية.

أسفرت النتائج عن ثلاثة أبعاد لبناء الشرطة المجتمعية، كما تشير تحليلات متعددة الانحدار إلى أن جميع أبعاد الشرطة المجتمعية لها علاقة كبيرة بمعدلات الجريمة فى وكالات الصغيرة، فى حين أنه فى الوكالات الكبيرة فإن الشراكة فى حل مشكلة لها علاقة إيجابية هامة مع الممتلكات ومعدلات الجريمة العنيفة، وأن مستوى تنفيذ حل مشكلة البعد التشاركى له تأثير إيجابى

على كل من الوكالات الصغيرة والكبيرة ولكن هذا التأثير أكثر وضوحًا بالنسبة للوكالات الصغيرة. وتتَاقش هذه النتائج مع التداعيات السياسية المحتملة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال رصد الدراسات السابقة يتبين أن الشرطة المجتمعية وإن اختلفت مسمياتها (شرطة المجتمع، الشراكة المجتمعية) قد حظيت بإهتمام الدول الغربية والعربية، ولكن الدول الغربية كان لها السبق فى توظيف الشرطة المجتمعية لإدراك أهميتها فى معالجة الكثير من المشكلات والتغلب على العديد من التحديات.

ترى الباحثة أن معظم نتائج الدراسات السابقة اتفقت على عدة نقاط:

١ـ غموض فكرة الشرطة المجتمعية فى أذهان كل من أفراد المجتمع والجهاز الأمنى وأن مفهوم الشرطة المجتمعية مفهوم جديد، وعلاقة حديثة، وتنظيم متطور فى علاقة جهاز الشرطة بكافة أفراد المجتمع، ومن ثم ينبغى أن يعد له إعدادًا جيدًا.

٢ـ عدم قدرة الأجهزة الأمنية على القيام بالواجبات والمهام والمسئوليات الأمنية تجاه المجتمع دون معاونة أفراده.

٣ـ أهمية قيام الأفراد فى المجتمع بالأدوار الأمنية جنبًا إلى جنب مع الجهاز الشرطي.

٤ـ لا تقوم الشرطة المجتمعية على مكافحة الجريمة بأساليب تقليدية ولكن ترتكز على خلفية مجتمعية تستند على الاتصال والمبادرة والشراكة فى حل المشكلات.

٥ـ إن الأجهزة الشرطية قد تطورت وظائفها بتغير المجتمعات، ومن ثم لم تعد أدوارها ووظائفها أمنية فقط، بل وقائية ذات طابع اجتماعى لحماية المجتمعات من العديد من المشكلات أهمها الجريمة والتفكك الاجتماعى وغياب الأمن.

٦ـ يجب التفرقة بين العمل الشرطى المهنى والعمل الأمني، فالأول من المستحيل القيام به بدون وجود الخبرة والعلم والمهارة، بينما الثانى يمكن الاستعانة بأفراد المجتمع فى إداراته لأن الأمن مسئولية الجميع.

٧ـ تقوم الشرطة المجتمعية على دعم الوعى والحس الأمنى لدى الجمهور بالصورة التى تثرى فيهم تجنبهم الوقوع فى الأخطاء المسهلة لوقوع الجريمة، بل وإبلاغ الشرطة عنها وتجنب تكرارها مرة أخرى.

٨ـ ضرورة الاتفاق على الصلاحيات والأعمال الموكلة إلى المشاركين فى الشرطة المجتمعية حتى يتحقق الهدف المرجو منها، مع الأخذ فى الاعتبار أن تكون تحت غطاء قانوني، ومن خلال النظم واللوائح حتى تحقق وظيفتها بجداره وتكسب صفة المشروعية.

٩ـ هناك مجموعة من المعوقات تقف حاجزًا لتطبيق الشرطة المجتمعية من أهمها أن بعض الحكومات غير داعمة لإنشاء الشرطة المجتمعية، بالإضافة إلى عدم ثقة ضباط الجهاز الشرطى بقدرات الأفراد المتطوعين فى الشرطة المجتمعية، كذلك البيروقراطية السائدة لدى بعض الأنظمة، وعدم اقتناع الجهاز الشرطى بفكرة مشاركة الجمهور له فى أعماله الأمنية، وعجز الشرطة عن تحسين صورتها لدى الجمهور، وأخيرًا عدم وضوح آليات التطبيق على أرض الواقع.

١٠ـ تختلف الدراسات الأجنبية التى تناولت الشرطة المجتمعية عن الدراسات العربية فى أنها أجريت فى مجتمعات نفذت تجربة الشرطة المجتمعية، ونجحت التجربة بالإضافة إلى سعى تلك المجتمعات إلى تطويرها، وتقييمها، وتطويعها لخدمة المجتمع بالإضافة إلى تقبل الأفراد لمفهوم الشرطة المجتمعية، وتعاون مختلف المؤسسات فى تلك الدول على تطبيقها والتعاون لإنجاحها.

ثالثًا: المرحلة الإجرائية للدراسة:

١ـ طريقة وأدوات جمع البيانات:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها، اعتمدت الدراسة على طريقة المسح الاجتماعى بأسلوب العينة ، على عينة من أفراد المجتمع المتعاملين مع إدارات الشرطة المختلفة فى محافظة أسيوط، وعينة من الضباط فى الجهاز الشرطي. وقد استخدمت استمارتا استبيان للعينتين كاداة لجمع البيانات، طُبقت الأولى على عينة من المواطنين المترددين على مختلف الإدارات الشرطية فى مدنية أسيوط. و**الثانية** على عينة من ضباط الجهاز الشرطى بمديرية أمن أسيوط.

وقد اشتملت **استمارة الاستبيان** على البيانات الأولية للعينتين ، كما تضمنت أسئلة حول أهداف الشرطة المجتمعية ، والعوامل المؤدية إلى تطبيقها، ووظائف الشرطة المجتمعية ، والمبادئ والأسس التى تقوم عليها، والمعوقات التى تعترض تنفيذها من وجهة نظر أفراد المجتمع ، ووجهة نظر ضباط الشرطة ، بالإضافة إلى مقترحات التغلب على تلك المعوقات.

٢ـ حجم ونوع عينة الدراسة:

أُستخدم أسلوب العينة العشوائية لأفراد المجتمع بنسبة (١٠%) من المترددين على مختلف الإدارات الشرطية (ذكور وإناث) وقد بلغ عددهم (٢٣٧) من إجمالى (٢٣٧٠) وكذلك أُستخدم أسلوب العينة العشوائية لضباط الجهاز الشرطي، وقد بلغ عددهم (٩٣) ضابطًا من إجمالى عدد (٩٣٠) ضابطًا إجمالى قوة مديرية أمن أسيوط.

٣ـ المعالجات والأساليب الإحصائية:

أُستخدم عددٌ من الأساليب الإحصائية لتحليل نتائج الدراسة وتفسيرها، وقد تم تطبيق القوانين باستخدام الحاسب الآلى من خلال برنامج (SPSS v22) حيث يمكن الإشارة إلى أهم المعالجات الإحصائية التى استخدمت فى الدراسة

كالتالي:-

١ـ معامل اختبار بيرسون.

٢ـ التكرارات والنسبة المئوية والمتوسط الحسابى والانحراف المعيارى

٣ـ مجموع الأوزان والمتوسطات النسبية والمرجحة.

٤ـ أختبار "ت" لعينتين مستقلتين للكشف عن دلالة الفروق فى استجابات المبحوثين.

٤ـ اختبار صدق وثبات الأدوات:

للتأكد من الصدق الظاهرى للاستبيان خضعت أدوات جمع البيانات لقياس الصدق عن طريق مجموعة من المحكمين لقياس مدى اتساق اداة الاستبيان مع أهداف الدراسة الواجب تحقيقها، كما أجريت عملية قياس الثبات بطريقة إعادة الاختبار، حيث بلغت درجة الثبات فى إجابات المبحوثين ٠،٩٢ باستخدام معامل بيرسون.

رابعًا: تحليل ومناقشة بيانات الدراسة الميدانية:

١ـ نتائج التساؤل الفرعى الأول: ما أهداف الشرطة المجتمعية ؟

الفرضية: يوجد فرق معنوى ذو دلالة إحصائية بين استجابات المبحوثين من أفراد المجتمع والضباط حول أهداف الشرطة المجتمعية:

جدول رقم (١) المتوسط المرجح والنسبة الوزنية والانحراف المعيارى ومستوى الدلالة الإحصائية اختبار "ت" بين أفراد المجتمع وضباط الجهاز الشرطى بالنسبة لأهداف الشرطة المجتمعية

م	الأهـــداف	أفراد المجتمع				ضباط الجهاز الشرطى				T-Test	الدلالة
		المتوسط	النسبة الوزنية ٪	الترتيب	الانحراف المعيارى	المتوسط	النسبة الوزنية ٪	الترتيب	الانحراف المعيارى		
١	بناء شراكة أمنية مجتمعية بين الشرطة والمجتمع.	٢,٧٦	٩١,٨	١٠	٠,٤٣١	٢,٨٣	٩٤,٣	٨	٠,٣٧٩	١,٥٠	غير دال
٢	تدعيم العمل الاجتماعى فى جهاز الشرطة.	٢,٦١	٨٧,١	١٤	٠,٤٨٨	٢,٥٩	٨٦,٤	١٢	٠,٦٤٧	٠,٢٧	غير دال
٣	التغير التنظيمى فى جهاز الشرطة	٢,٤٢	٨٠,٧	١٦	٠,٦٨٢	٢,٥٣	٨٤,٢	١٤	٠,٦٦٩	١,٢٧	غير دال
٤	كسر الحاجز النفسى لدى أفراد المجتمع والخوف من رجل الشرطة وتحسين الصورة الذهنية للشرطى لدى أفراد المجتمع .	٢,٨٧	٩٥,٨	٤	٠,٣٣٣	٢,٩٥	٩٨,٢	٢	٠,٢٢٧	◆٢,٢٧	دال
٥	معالجة المشاكل التى تؤدى إلى الجريمة والوقاية منها وخفض معدلها ومعدل الخوف منها.	٢,٨٢	٩٤,١	٥	٠,٣٨٣	٢,٨٩	٩٦,٤	٦	٠,٣١١	١,٧٠	غير دال
٦	زيادة رضا المجتمع المحلى عن الشرطة.	٢,٩٠	٩٦,٦	١	٠,٣٠٢	٢,٩٤	٩٧,٨	٣	٠,٢٤٧	١,١٣	غير دال
٧	زيادة رضا ضباط الجهاز الشرطى عن عملهم .	٢,٧٧	٩٢,٤	٩	٠,٤٢٠	٢,٩١	٩٧,١	٤	٠,٢٨٢	◆◆٣,٥٣	دال
٨	تكريس نظرية الأمن مسئولية الجميع.	٢,٨٩	٩٦,٣	٢	٠,٣١٣	٢,٩٧	٩٨,٩	١	٠,١٧٨	◆◆٢,٨١	دال
٩	بث القيم الإيجابية فى المجتمع والقضاء على الشائعات الهدامة والعادات الضارة.	٢,٧٠	٨٩,٩	١٢	٠,٤٦١	٢,٦٦	٨٨,٥	١١	٠,٥٢١	٠,٦٥	غير دال
١٠	سرعة الإبلاغ عن وقوع الانحرافات والمخالفات والتواصل مع الجهات المختصة.	٢,٧٨	٩٢,٧	٨	٠,٤١٥	٢,٥٧	٨٥,٦	١٣	٠,٧٣٧	◆◆٢,٦٠	دال
١١	تمكين الأسرة والمؤسسات العامة والخاصة والمجتمع المحلى من دورهم الوقائى من الجريمة والحد منها.	٢,٥٩	٨٦,٥	١٥	٠,٤٩٢	٢,٨١	٩٣,٥	٩	٠,٣٩٧	◆◆٤,٠٤	دال
١٢	التنسيق مع الجهات الخدمية والخيرية لتقديم المساعدة المادية والمعنوية للأشخاص المحتاجين	٢,٨٩	٩٦,٢	٣	٠,٣١٨	٢,٨٥	٩٥,٠	٧	٠,٣٦٠	٠,٨٥	غير دال
١٣	إعادة التأهيل والإدماج الاجتماعى فى التعامل مع الحالات السلوكية والمنحرفة والجنائية	٢,٨٩	٩٦,٢	٣ مكرر	٠,٣١٨	٢,٨٥	٩٥,٠	٧ مكرر	٠,٣٦٠	٠,٨٥	غير دال
١٤	نشر الوعى الأمنى والحد من الفوضى .	٢,٧٩	٩٣,١	٧	٠,٤٠٦	٢,٩١	٩٧,١	٥	٠,٢٨٢	◆◆٣,٠٥	دال
١٥	الاقتراب من المواطن وحل المشكلات	٢,٨١	٩٣,٧	٦	٠,٣٩٣	٢,٨٣	٩٤,٣	٨ مكرر	٠,٣٧٩	٠,٣٨	غير دال
١٦	تكوين جماعة أصدقاء الشرطة لتقوية علاقة الشرطة بالمجتمع	٢,٧٠	٩٠,٢	١١	٠,٤٥٧	٢,٤٧	٨٢,٤	١٥	٠,٦٦٩	◆◆٣,٠٥	دال
١٧	تحسين ظروف الحياة فى المجتمع	٢,٦٤	٨٨,٠	١٣	٠,٤٨١	٢,٧٣	٩١,٠	١٠	٠,٤٤٦	١,٦٠	غير دال

** دال عند مستوى ١٪ * دال عند مستوى ٥٪

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان ـــ النسبة قد لا تساوى ١٠٠% لتعدد الاستجابات

- تشير بيانات الجدول رقم (١) حول **أهداف الشرطة المجتمعية** إلى المتوسط المرجح والنسبة الوزنية والإنحراف المعيارى ومستوى الدلالة الإحصائية، اختبار "T – Test" لاستجابات عينة الدراسة من أفراد المجتمع والضباط.
- حيث تبين وجود دلالة احصائية بين عينة المبحوثين من أفراد المجتمع وضباط الشرطة فى كل من المتغيرات الأتية:
- متغير **(كسر الحاجز النفسى لدى أفراد المجتمع والخوف من رجل الشرطة وتحسين الصورة الذهنية للشرطى لدى أفراد المجتمع)** بلغ المتوسط المرجح ٢,٨٧، وبنسبة وزنية حوالى ٩٥,٨٪، بالنسبة للمبحوثين، وبالنسبة لضباط الشرطة بلغ المتوسط المرجح ٢,٩٥، وبنسبة وزنية ٩٨,٢%، دال عند مستوى ٥%، مما يدل على أن هذا الهدف أعلى بالنسبة لضباط الشرطة عن أفراد المجتمع. مما يفسر بمعرفة الضباط بشعور أفراد المجتمع تجاههم وسعيهم إلى تصحيح الصورة المشوشة. **وجاء متغير زيادة رضا ضباط الجهاز الشرطة عن عملهم** بمتوسط مرجح ٢,٧٧ ونسبة وزنية ٩٢,٤% عند أفراد المجتمع، وبالنسبة لضباط الجهاز الشرطى بلغ المتوسط ٢,٩١ وبنسبة وزنية ٩٧,١ % وهذا المتغير أيضًا أعلى عند الضباط مقارنة بأفراد المجتمع، ودال عند مستوى ١% **ومتغير تكريس نظرية الأمن مسئولية الجميع** بمتوسط مرجح ٢,٨٩ ونسبة وزنية ٩٦,٣% عند أفراد المجتمع، أما عينة الضباط فقد بلغ المتوسط المرجح ٢,٩٧ وبنسبة وزنية ٩٨,٩% عند مستوى دلالة ١%. **ومتغير سرعة الإبلاغ عن وقوع المخالفات والتواصل مع الجهات المختصة** بمتوسط مرجح ٢,٧٨، ونسبة وزنية ٩٢,٧ % عند أفراد المجتمع أما عينة الضباط فقد بلغ المتوسط المرجح ٢,٥٧ ونسبة وزنية ٨٥,٦%. عند مستوى دلالة ١% مما يشير إلى ارتفاع هذا المتغير عند أفراد المجتمع مقارنة بالضباط ، مما يدل على حاجة أفراد المجتمع إلى سرعة القضاء على الجريمة. أما **متغير تمكين الأسرة والمؤسسات العامة والخاصة والمجتمع المحلى من دورهم الوقائى**

من الجريمة والحد منها فقد بلغ المتوسط المرجح ٢,٥٩ والنسبة الوزنية ٨٦,٥ % عند أفراد المجتمع، أما عينة الضباط فقد بلغ المتوسط المرجح ٢,٨١، والنسبة الوزنية ٩٣,٥% عند مستوى دلالة ١%. فى حين جاء **متغير نشر الوعى الأمنى والحد من الفوضى** بمتوسط مرجح ٢,٧٩، ونسبة وزنية ٩٣,١%عند عينة أفراد المجتمع، وجاء عند عينة الضباط بمتوسط مرجح ٢,٩١، ونسبة وزنية ٩٧,١ %عند مستوى دلالة ١%. وأخيرًا **جاء متغير تكوين جماعة أصدقاء الشرطة لتقوية علاقة الشرطة بالمجتمع** بمتوسط مرجح ٢,٧٠، ونسبة وزنية ٩٠,٢% عند عينة أفراد المجتمع، أما عينة الضباط فقد جاء المتوسط المرجح ٢,٤٧، أما النسبة الوزنية فقد بلغت ٨٢,٤% عند مستوى دلالة ١% هو أعلى عند أفراد المجتمع عن ضباط الشرطة.

- وتتفق النتائج السابقة مع ما توصلت إليه دراسة **خزاعلة (١٩٩٨: ١٠٣)** فى أن هدف الشرطة هو خدمة المجتمع وأمنه وطمأنينته، وأن أداء الشرطة لا يكتسب نجاحه إلا من خلال تعزيز النظام الشرطى وتكامله مع النظم الأخرى، وأن كلًا من المواطنين والشرطة يسعون إلى تحقيق أهداف واحدة مشتركة. ودراسة **الشعيبى (٢٠٠٥: ٧)** التى كشفت عن أن فكرة التحول إلى شرطة مجتمعية لا يأتى إلا عن طريق الإقناع، وعن طريق التوصل مع الجمهور لشرح الأهداف وبيان الفائدة المرجوة من مشاركة الجمهور فى العمل الشرطي. ودراسة (2006) Wang،lump حيث أشارت الدراسة إلى أن عددًا من إدارات الشرطة قد أخفقت فى تنفيذ برامج الشرطة المجتمعية لأنها لم تستطع تحديد أهدافها بشكل واضح كما أنها تفتقر إلى النموذج الواجب التطبيق. كما يؤكد (2001,116) Pfeifer أنه مع وجود محاولات عالمية ورغم اختلاف النماذج والتجارب الدولية للشرطة المجتمعية إلا أنها جميعًا تهدف إلى مشاركة المواطنين فى برامج الشرطة المجتمعية لمنع الجريمة والقضاء عليها. ودراسة **سلطان (٢٠٠٦)** التى أكدت على أن الشرطة

المجتمعية تواكب أهدافها فى مجملها التطلعات الجماهيرية وحاجاتها لحل المشكلات بأساليب أخرى غير الأساليب القانونية، وقد أشارت النتائج إلى أن الأساليب القانونية غير قادرة على الحد من المشكلات أو القضايا والوقاية من الجريمة أو مكافحتها أو الحد من درجة الخوف من الجريمة لدى أفراد المجتمع.

- **ويمكن تفسير النتائج التى توصلت إليها الدراسة فى مجال أهداف الشرطة المجتمعية فى ضوء ما يلي:**

١ـ تسعى الشرطة المجتمعية إلى كسر الحاجز النفسى لدى أفراد المجتمع من رجل الشرطة وتحسين الصورة الذهنية للشرطى لدى أفراد المجتمع، وهذا يدل على أنه يجب على الجهاز الشرطى المضى قدمًا نحو تقديم كافة الخدمات لدى أفراد المجتمع وإشباع احتياجاتهم الأمنية حتى تنعدم صورته السلبية المطبوعة فى ذهن المواطنين والتخلص من كافة الأسباب المؤدية إلى تكوين هذا الحاجز فى نفوس الأفراد حتى يستطيع كلاهما العمل على استقرار المجتمع والقضاء على الجريمة.

٢ـ هناك عدة أهداف مهمة يجب أخذها فى الحسبان عند التحول نحو الشرطة المجتمعية هى تكريس نظرية الأمن مسئولية الجميع، وهذا يدل على أنه يقع على عاتق كل فرد فى المجتمع مسئولية الإحساس والوصول للأمن والأمان المجتمعى وليس على كاهل الشرطة وحدها، فإذا عززت الشرطة من قدراتها وجهودها لكى يعم الأمن الاجتماعى فى المجتمع، دون تدعيم ومساندة ومعاونة أفراده فلن يحدث، حيث لا بد من سعى كل من الجهاز الشرطى والأفراد فى اتجاه واحد وبذل المزيد من الجهود حتى تعود الفائدة على الطرفين وينعم الجميع بالأمن والأمان.

٣ـ للشرطة المجتمعية وجهان، **الوجه الأول** السعى نحو رضا المجتمع عن الشرطة، لأن الشرطة فى كثير من الأحيان تواجه غضبًا وسخطًا من الأفراد عنها وعن أدائها، الأمر الذى يتطلب تقريب المسافات بينهم وإزالة

الاحتقان، وهذا يمكن تحقيقه إذا عمل الشرطى وفق آلية واضحة تمكنه من تقديم الخدمة للجمهور بشكل لائق، كما أن معاونة الأفراد له تجعلهم يشعرون بالمعاناة التى يحس بها رجل الشرطة، وبالتالى يتم الوقوف بجانبه وتشجيعه، ومن ثم الرضا عن أدائهم وعدم ضياع الجهود المبذولة من قبل رجل الشرطة حتى يشعر المواطن بالأمن فى مجتمعه. **والوجه الثانى** هو رضا ضباط الجهاز الشرطى عن عملهم، حيث يتعرض جميع العاملين فى جهاز الشرطة لضغوط وصعوبات كثيرة، تؤثر على أدائهم المهنى وبالتالى على علاقتهم بالجمهور المتلقى لتلك الخدمات، والقضاء على تلك الضغوط يتطلب الأمر وقوف الأفراد لحماية ضباط الجهاز الشرطى جنبًا إلى جنب فى كل ما يُنفذ من خدمات، كما يجب على المسئولين فى جهاز الشرطة وضع استراتيجية لعمل الضباط تمكنهم من تحسين أدائهم المهنى والمهارى والإنساني، حتى يستطيعوا بذل قصارى جهدهم لاستقرار المجتمع وسلامة أفراده.

٤ـ تهدف الشرطة المجتمعية إلى نشر الوعى الأمنى بين أفراد المجتمع والحد من الفوضى، فالكثير من المشاكل والاضطرابات والفوضى سببها عدم وعى الأفراد وجهلهم بالقانون، ومن ثم يجب نشر الوعى الأمنى بين الأفراد فى المجتمع سواء عن طريق الإعلام بكافة وسائله المقروء، والمسموع، والمرئي، أو من خلال منظمات المجتمع المدني، أو من خلال الكتيبات الإرشادية، إلى جانب الشرطة المجتمعية التى تسعى إلى وقاية الأفراد من شرور أنفسهم ووقاية المجتمع من الكثير من الاضطرابات وإشاعة الفوضى بسبب غياب الوعى الأمني.

٥ـ من أهم أهداف الشرطة المجتمعية القضاء على الجريمة ووقاية المجتمع منها الأمر الذى يتطلب القضاء على مسبباتها، ومعالجة المشاكل المؤدية إليها، فالشرطة المجتمعية تقوم على تلازم الجهاز الشرطي، مع أفراد المجتمع فى العمل على القضاء على كل ما يهدد استقرار المجتمع،

فالعديد من المشاكل الاجتماعية من أحد أسبابها عدم تكاتف أطراف المواجهة مع بعضهم البعض، وبالتالى فإذا تعاون المجتمع مع الشرطة وتوحدت الجهود، أمكن القضاء على الكثير من المشاكل المجتمعية فى مقدمتها الجريمة والعنف.

٦ـ تقوم الشرطة المجتمعية على التنسيق مع الجهات الخدمية والخيرية لتقديم المساعدات المادية والمعنوية للأشخاص المحتاجين إليها، فهناك فئات كثيرة فى المجتمع تحتاج إلى العديد من الخدمات ولا تجد من يساعدها ويخفف من معاناتها، ومن ثم تجيء الشرطة المجتمعية لتكون البوابة الرئيسية لتقديم مساعدات مختلفة من الأشخاص القادرين إلى غير القادرين، وذوى الاحتياجات الخاصة، وتعريف المجتمع بهم والقضاء على كافة مشاكلهم توفير أساسيات الحياة الكريمة لهم.

٧ـ تكرس الشرطة المجتمعية أحد جهودها لإعادة إدماج الحالات المنحرفة والجنائية، والمفرج عنهم مع المجتمع، وإعادة تكيفهم مع المجتمع من جديد فالاستعانة بهذه الحالات وعدم تكريس الاهتمام بهم، يجعلهم قنبلة موقوتة لأى مجتمع، ومن ثم يتطلب الأمر الوقوف بجانبهم ومساعدتهم ماديًا ومعنويًا، حتى يشعروا أنهم جزء لا يتجزأ من هذا المجتمع ولهم كافة الحقوق وعليهم الكثير من الواجبات.

٨ـ سرعة الإبلاغ عن وقوع الجرائم والانحرافات والمخالفات، والتواصل مع الجهات المختصة، يعد هدفًا لأى مجتمع، وبناء عليه تقوم الشرطة المجتمعية بالسعى نحو تنفيذه فإذا تحقق، تتم وقاية المجتمع من الكثير من الجرائم، وضبط مرتكبيها فى الحال، والكثير من الجرائم ترتكب، وينعم مرتكبوها بالحرية والراحة، ومن ثم تقوم الشرطة المجتمعية على جعل أفراد المجتمع عينًا وأذنًا للشرطة فى كل مكان، فقوات الشرطة وحدها غير قادرة على التواجد الأمنى فى جميع أرجاء المجتمع، ومن ثم تستطيع الشرطة المجتمعية تغطية النقص الذى تعانى منه قوات الشرطة بتكوين أفراد

الشرطة المجتمعية التى تتمثل مهمتهم فى التواصل مع الجهاز الشرطى فى حالة وقوع الجرائم والمخالفات.

٩ـ يعانى الكثير من أفراد المجتمع من مشاكل مختلفة ومتعددة، فإذا طبقت الشرطة المجتمعية فإنها تساهم فى الاقتراب من المواطنين وحل مشاكلهم بالتنسيق مع الجهات المعنية وبالتالى يشعر الأفراد بأن المجتمع يهتم بهم ويقدرهم ويهتم بمشاكلهم ويعاونهم فى حلها ولا يشعرون بالعزلة الاجتماعية ويُقْضَى على التفكك الاجتماعي.

١٠ـ إذا نجحت الشرطة المجتمعية فى تنفيذ ما سبق من أهداف نجحت فى بناء شراكة أمنية مجتمعية بين الشرطة والمجتمع قوامها الثقة، والصدق، والمسئولية، والمسائلة، وبالتالى القضاء على مسببات انهيار أى مجتمع ومنها الجريمة والفوضى والاضطرابات والتفكك الاجتماعى وفقدان الإحساس بالأمن والأمان فى المجتمع، وأحد تلك المسببات الحلقة المفقودة بين الجهاز الشرطى المكلف بحماية الأفراد، والأفراد المستفيدين من خدمات الجهاز الشرطي، فإذا لم يجدوا ما يسد حاجاتهم أصبحوا قنبلة موقوتة تهدد كيان المجتمع.

٢ـ نتائج التساؤل الفرعى الثاني: ما العوامل المجتمعية المؤدية لتطبيق الشرطة المجتمعية ؟

الفرضية: يوجد فرق معنوى ذو دلالة إحصائية بين استجابات المبحوثين من أفراد المجتمع والضباط حول العوامل المجتمعية المؤدية إلى تطبيق الشرطة المجتمعية:

جدول رقم (٢) المتوسط المرجح والنسبة والوزنية والانحراف المعيارى ومستوى الدلالة الإحصائية اختبار "ت" بين أفراد المجتمع وضباط الجهاز الشرطى بالنسبة للعوامل المجتمعية المؤدية إلى تطبيق الشرطة المجتمعية

م	العوامل المجتمعية المؤدية الى تطبيق الشرطة المجتمعية	أفراد المجتمع				ضباط الجهاز الشرطى				T-Test	الدلالة
		المتوسط	النسبة الوزنية ٪	الترتيب	الانحراف المعيارى	المتوسط	النسبة الوزنية ٪	الترتيب	الانحراف المعيارى		
١	تزايد مشكلة الجريمة وتنوع أسبابها ووسائل تنفيذها.	٢,٧٥	٩١,٧	٩	٠,٤٣٣	٢,٩٠	٩٦,٨	٧	٠,٢٩٧	◆◆٣,٦٣	دال
٢	التكلفة الباهظة لأجهزة مكافحة الجريمة.	٢,٧٤	٩١,٣	١١	٠,٤٤٠	٢,٨٥	٩٥,٠	١٠	٠,٤٤١	◆٢,٠٥	دال
٣	تعقد المجتمعات المعاصرة وتعدد مؤسساتها وزيادة اعتمادها على بعضها البعض.	٢,٥١	٨٣,٨	١٤	٠,٥٧٩	٢,٤٢	٨٠,٦	١٤	٠,٦٩٧	١,١٧	غير دال
٤	تراجع مظاهر الضبط غير الرسمى فى المجتمع.	٢,٧٤	٩١,٤	١٠	٠,٤٨٤	٢,٧٧	٩٢,٥	١٢	٠,٤٩٢	٠,٥٢	غير دال
٥	ضرورة التوسع فى وظيفة الشرطة تشمل أدوار وقائية ذات طابع اجتماعي.	٢,٨١	٩٣,٧	٨	٠,٣٩٣	٢,٨٦	٩٥,٣	٩	٠,٣٤٩	١,١٣	غير دال
٦	تفعيل منظومة الضبط الاجتماعي التى تشبه إلى جانب الأجهزة الأمنية المؤسسات العامة والخاصة والأفراد.	٢,٨٢	٩٤,١	٧	٠,٣٨٣	٢,٨٩	٩٦,٤	٨	٠,٣١١	١,٧٠	غير دال
٧	الحاجة إلى فكر جديد لمواجهة ظهور أنماط مستحدثة من الجريمة	٢,٩١	٩٧,٠	١	٠,٢٨٥	٢,٩٥	٩٨,٢	٢	٠,٢٧٠	١,٠٣	غير دال
٨	كسر حاجز الصورة الذهنية المنطبعة فى ذهن المواطنين عن الشرطة، وتغيير فكرة أنه الوحيد المنوط بحفظ النظام وأمن المجتمع	٢,٨٩	٩٦,٢	٢	٠,٣١٨	٢,٩٥	٩٨,٢	٣	٠,٢٢٧	١,٩١	غير دال
٩	تغيير النسيج الاجتماعى وزيادة الاضطرابات الاجتماعية وحل المشاكل الاجتماعية	٢,٨٤	٩٤,٥	٦	٠,٣٧٢	٢,٩٦	٩٨,٦	١	٠,٢٠٤	◆◆٣,٧٧	دال
١٠	استحداث خدمات شرطية تناسب طبيعة المجتمع	٢,٦٢	٨٧,٢	١٣	٠,٥٤٥	٢,٦٠	٨٦,٧	١٣	٠,٥٩٢	٠,١٩	غير دال
١١	مسئولية أمن المجتمع يجب أن يشارك فيها جميع أفراد وقطاعات المجتمع	٢,٨٧	٩٥,٦	٣	٠,٣٣٨	٢,٩١	٩٧,١	٦	٠,٢٨٢	١,٢٢	غير دال
١٢	تبنى الجهاز الامنى الفلسفة الإرشادية مع المواطنين لتفعيل دورهم الأمنى	٢,٨٦	٩٥,٤	٤	٠,٣٤٧	٢,٩٢	٩٧,٥	٥	٠,٢٦٥	١,٧٩	غير دال
١٣	التطور العلمى فى مجال العمل الأمنى والتركيز على منع الجريمة مسبقا	٢,٧١	٩٠,٣	١٢	٠,٤٥٥	٢,٧٨	٩٢,٨	١١	٠,٤١٣	١,٤٦	غير دال
١٤	اهتمام الأجهزة الأمنية بالبعد الاجتماعى والإنسانى فى تقديم خدماتها	٢,٨٥	٩٥,١	٥	٠,٣٥٦	٢,٩٤	٩٧,٨	٤	٠,٢٤٧	◆٢,٤٠	دال

** دال عند مستوى ١٪ * دال عند مستوى ٥٪

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان ــ النسبة لا تساوى ١٠٠ % لتعدد الاستجابات

- **تكشف نتائج الجدول رقم (٢)** عن المتوسط المرجح والنسبة الوزنية والإنحراف المعيارى ، ومستوى الدلالة الإحصائية اختبار "T-Test" لاستجابات عينة الدراسة من أفراد المجتمع والضباط **حول العوامل المؤدية إلى تطبيق الشرطة المجتمعية.**
- حيث تبين وجود دلالة إحصائية بين عينة المبحوثين من أفراد المجتمع وضباط الشرطة فى كل من المتغيرات الآتية:
- **متغير تزايد مشكلة الجريمة وتنوع أسبابها ووسائل تنفيذها** جاء بمتوسط مرجح ٢,٧٥، ونسبة وزنية ٩١,٧%عند أفراد المجتمع، أما عينة الضباط فقد بلغ المتوسط المرجح٢,٩٠، والنسبة الوزنية ٩٦,٨% عند مستوى دلالة ١%، وهذا يعنى أن هذا العامل أعلى عند ضباط الشرطة عنه بين أفراد المجتمع، وهذه النتيجة منطقية لأن العاملين فى الجهاز الأمنى هم أكثر دراية بحجم وطبيعة وطرق الجرائم المرتكبة، ومن ثم فهم فى حاجة إلى عدة سبل لتقليل جحمها ووقاية المجتمع منها. أما **متغير التكلفة الباهظة لأجهزة مكافحة الجريمة** فقد جاء بمتوسط مرجح بلغ ٢,٧٤ ونسبة وزنية ٩١,٣ %عند أفراد المجتمع، أما عينة الضباط فقد جاء المتوسط المرجح بنسبة ٢,٨٥، والنسبة الوزنية بلغت ٩٥,٠% عند مستوى دلالة ٥% وهو أعلى أيضًا عند الضباط مقارنة بأفراد المجتمع وهو يتماشى مع النتيجة السابقة مما يفسر بأن المجتمع يتحمل مبالغ طائلة للوقاية من الجرائم والجرائم المستحدثة، ومن ثم تأتى الشرطة المجتمعية كعامل مؤثر فى القضاء على الجرائم بشكل استباقي. **أما متغير تغيير النسيج الاجتماعى وزيادة الاضطرابات الاجتماعية وحل المشاكل الاجتماعية** فقد جاء بمتوسط مرجح ٢,٨٤ ونسبة وزنية ٩٤,٥% عند أفراد المجتمع، أما عينة الضباط فقد بلغ المتوسط المرجح ٢,٩٦ والنسبة الوزنية ٩٨,٦ % عند مستوى دلالة ١% وهذا العامل تقاربت نسبته بين العينتين، مما يفسر إدراك أفراد المجتمع وأفراد المؤسسة الأمنية بأن التحولات المجتمعية التى عاشها المجتمع

المصرى خاصة بعد ثورتين أفرزت تداعيات فى علاقة المجتمع بالشرطة تمكن من الاعتماد على الشرطة المجتمعية كأحد الخيارات فى مواجهة التغيرات التى تؤثر على المجتمع. **أما متغير اهتمام الأجهزة الأمنية بالبعد الاجتماعى والإنسانى فى تقديم خدماتها**، فقد جاء بمتوسط مرجح ٢,٨٥ونسبة٩٥,١% بالنسبة لعينة أفراد المجتمع، أما عينة الضباط فقد بلغ المتوسط المرجح ٢,٩٤، أما النسبة الوزنية فقد بلغت ٩٧,٨ % عند مستوى دلالة ٥% تقاربت نسبة هذا العامل بين العينتين، مما يشير إلى أن المؤسسة الأمنية تتجاوب بمرونة مع كل المتطلبات المحلية والمجتمعية والتركيز على التحسن المستمر فى تقديم الخدمة الأمنية للمجتمع.

- وتتفق النتائج السابقة مع الكثير من نتائج الدراسات السابقة، التى أشارت إلى أن مفهوم الأمن قد تطور فى العقود الأخيرة بوتيرة متسارعة ليتجاوز المفهوم التقليدى القائم على تفرد الأجهزة الرسمية بتحقيقة. فكشفت دراسة **الحريرى (٢٠٠٨: ١٦٣)** أن مفهوم الأمن مفهوم شامل يجب أن يشارك فى تحقيقه جميع قطاعات المجتمع. وأكدت دراسة **حربة (٢٠٠٦: ٧٩)**على ضرورة التوسع فى وظيفة الشرطة لتشمل قيامها بالأدوار الوقائية ذات الطابع الاجتماعى والروح الودية. كما كشفت دراسة **البشري (١٩٩٧: ١٣٣)** عن أن شرطة المجتمع هى الخيار الأمنى المتاح لمواجهة المشكلات الأمنية المتفاقمة والإفرازات الاجتماعية السالبة بسبب ارتفاع معدلات الجريمة بشكل يفوق إمكانيات الشرطة الرسمية. ودراسة (Go Kham (2014 والتى كشفت عن أن من أهم عوامل قيام الشرطة المجتمعية هو مكافحة الإرهاب وأن الشرطة المجتمعية لها تأثيرا إيجابى على الاستعداد للتعاون مع الشرطة. كما توصلت دراسة **مشحوت وآخرين (١٩٩٠)** إلى وجود فجوة كبيرة فى الثقة وعدم التعاون بين رجل الأمن وأفراد المجتمع فى مواجهة الجريمة قبل وقوعها والوقاية منها. وأظهرت دراسة **جعفر (٢٠١٠: ٩٥)** أن من أهم عوامل ظهور شرطة خدمة

المجتمع هو ضرورة التوسع فى وظيفة الشرطة لتشمل أدوارًا وقائية ذات طابع اجتماعي، وأن مسئولية أمن المجتمع يجب أن يشارك فيها أفراد وقطاعات المجتمع، والرغبة فى كسر حاجز الصورة التقليدية المنطبعة فى ذهن المواطنين عن الشرطة، واستحداث خدمات شرطية تناسب وظيفة المجتمع بالإضافة إلى فاعلية تعاون المجتمع مع المؤسسة الأمنية فى الوقاية من الجريمة.

- **ويمكن تفسير النتائج التى توصلت إليها الدراسة فى مجال العوامل المجتمعية المؤدية إلى تطبيق الشرطة المجتمعية فى ضوء ما يلي:**

١ـ يعد جهاز الشرطة أحد أهم الأجهزة التى يستخدمها المجتمع للقيام بعملية الضبط العام للأمن وللجرائم والسلوكيات للمواطنين فى المجتمع، ومع تزايد نسبة الجريمة وتزايد وارتفاع أعداد ضحاياها، أصبح لازمًا على الجهاز الشرطى التوصل إلى فكر جديد واستراتيجية محددة الأهداف والتطبيق للعمل الشرطى إحدى هذه الاستراتيجيات هى الشرطة المجتمعية التى تقوم على قطبين أساسيين لمواجهة الجريمة بكافة أشكالها وصورها هما الشرطة والمجتمع بكافة أجهزته ومؤسساته.

٢ـ هناك علاقة عكسية بين تغير الأوضاع الاجتماعية والنسيج الاجتماعى فى المجتمع وتصاعد حدة الاضطرابات وعدم الاستقرار، وبين قوة الجهاز الشرطى والأمنى والمجتمع، أثر قيام الثورات التى مر بها المجتمع المصرى وما صاحبها من حدوث خلل وانفلات فى جميع أجهزة الدولة نتيجة عدم الاستقرار السياسى على قوة الجهاز الأمنى الذى كان يجب عليه بدوره أن يتصدى بحكم وظيفته لأى خلل وخروج على القانون وإتلاف للممتلكات العامة والخاصة، وبالتالى أصبح من الواجب البحث عن إستراتيجية تدعم جهود الشرطة فى حفظ النظام ودعم الاستقرار فى المجتمع.

٣ـ كان وما زال الجهاز الأمنى يعانى من توتر العلاقة بينه وبين المواطنين فى المجتمع وتزايد حدة الاحتقان بينهم، الأمر الذى ترتب عليه رفض الكثير

من المواطنين لدور الشرطة والعمل فى جبهة مضادة لجهودها لإفساد أى استقرار وتعطيل مسيرة أى مجهود ومن ثم كان لا بد من العمل على كسر حاجز الصورة السلبية المنطبعة فى ذهن المواطنين عن الشرطة وتحسين العلاقة بينهما، شريطة أن يبقى المجتمع فى دعم ومساندة الجهاز الأمنى والانصياع إلى التعليمات والالتزام بالقانون وضرورة أن تتخلى الشرطة عن ممارساتها السلبية، وأن تكثف من تواجدها الأمنى وأدائها المهنى فى خدمة المواطنين وحماية مصالحهم.

٤ـ يجب على الجهاز الأمنى فى المجتمع تبنى الفلسفة الإرشادية مع المواطنين لتفعيل دورهم الأمنى عن طريق زيادة الحملات الأمنية، والأدلة الإرشادية التى تساعد المواطنين على توقى خطر الجريمة والعنف والحد من الفوضى والذعر بين الأفراد حتى ينعم المجتمع بالأمن والسلام الاجتماعي.

٥ـ يقع على كافة مؤسسات المجتمع مسئولية توثيق التعاون بينها وبين الشرطة من خلال منظومة عمل متجانسة تحقق الأهداف المطلوبة، وتكلل الجهود المبذولة بالنجاح والاستقرار.

٦ـ تغير المفهوم التقليدى للأمن فى الآونة الأخيرة ولم تعد الشرطة وحدها المكلفة والمنوط بها مكافحة الجريمة والعنف، بل أصبح الشعار السائد هو أن الأمن مسئولية الجميع وأن الأجهزة التنفيذية ليست الوحيدة القائمة على تحقيقه.

٧ـ أصبح من الواجب على الجهاز الأمنى الآن أثناء قيامه بمحاربة الجريمة وكل ما من شأنه الإخلال بالنظام العام، أن يتوج جهوده بأدوار وقائية ذات سمة اجتماعية تستجيب لرغبات أفراد المجتمع، مما يدفعهم إلى الاقتناع بدورها وتزيد من إصرارهم للعمل والتعاون معها لدعم استقرار المجتمع وزيادة الشعور بالاطمئنان بين أفراده.

٣ـ نتائج التساؤل الفرعى الثالث: ما الوظائف الاجتماعية للشرطة المجتمعية؟

الفرضية: يوجد فرق معنوى ذو دلالة إحصائية بين استجابات المبحوثين من أفراد المجتمع والضباط للوظائف الاجتماعية للشرطة المجتمعية:

جدول رقم (٣) المتوسط المرجح والنسبة والوزنية والانحراف المعيارى ومستوى الدلالة الإحصائية اختبار "ت" بين أفراد المجتمع وضباط الجهاز الشرطى بالنسبة للوظائف الاجتماعية للشرطة المجتمعية

م	الوظائف	أفراد المجتمع				ضباط الجهاز الشرطى				T-Test	الدلالة
		المتوسط	النسبة الوزنية ٪	الترتيب	الانحراف المعيارى	المتوسط	النسبة الوزنية ٪	الترتيب	الانحراف المعيارى		
١	العمل على زيادة الثقة المتبادلة بين أفراد المجتمع والأجهزة الأمنية.	٢,٨٨	٩٥,٩	٤	٠,٣٢٨	٢,٩٧	٩٨,٩	٢	٠,١٧٨	◆◆٣,١٩	دال
٢	التكامل بين الأنشطة الاجتماعية والأنشطة الأمنية والمساهمة فى تنظيم الأنشطة المجتمعية.	٢,٨٤	٩٤,٧	٧	٠,٣٦٨	٢,٩٢	٩٧,٥	٤	٠,٢٦٥	◆٢,٣٣	دال
٣	تلبية الحاجات الاجتماعية والأمنية للمواطنين.	٢,٨٢	٩٤,١	٩	٠,٣٨٣	٢,٩٥	٩٨,٢	٣	٠,٢٢٧	◆◆٣,٥٩	دال
٤	معالجة المشاكل التى يمكن أن تكون سببًا لانحراف بعض الأفراد أو الجماعات.	٢,٧٨	٩٢,٨	١٢	٠,٤٤٢	٢,٨٤	٩٤,٦	١٠	٠,٣٧٠	١,١٢	غير دال
٥	القضاء على العوامل المبكرة والمولدة للجريمة وعلاجها.	٢,٧٣	٩١,٠	١٥	٠,٤٩٩	٢,٧٦	٩٢,١	١٤	٠,٤٩٨	٠,٥٥	غير دال
٦	فتح قنوات الاتصال المباشر مع الجمهور.	٢,٨٤	٩٤,٥	٨	٠,٣٧٢	٢,٨٥	٩٥,٠	٩	٠,٣٦٠	٠,٣١	غير دال
٧	حث المواطن على المشاركة الإيجابية والعمل بروح الجماعة.	٢,٨٥	٩٥,١	٦	٠,٣٥٦	٢,٩٠	٩٦,٨	٦	٠,٢٩٧	١,٣٢	غير دال

م	الوظائف	أفراد المجتمع				ضباط الجهاز الشرطى				T-Test	الدلالة
		المتوسط	النسبة الوزنية ٪	الترتيب	الانحراف المعيارى	المتوسط	النسبة الوزنية ٪	الترتيب	الانحراف المعيارى		
٨	المبادرة فى مواجهة الجريمة بتغير الظروف المؤدية إليها.	٢,٧٩	٩٣,٠	١١	٠,٤٤٨	٢,٨١	٩٣,٥	١٢	٠,٤٤٩	٠,٣٢	غير دال
٩	تكوين جماعة أصدقاء الشرطة من السكان ومن مهامها الإبلاغ عن أى مخالفات	٢,٧٦	٩٢,١	١٤	٠,٤٢٦	٢,٨٢	٩٣,٩	١١	٠,٤٨٨	٠,٩٢	غير دال
١٠	تنمية الحس الأمنى واليقظة العامة لدى أفراد المجتمع	٢,٨٦	٩٥,٥	٥	٠,٣٤٢	٢,٩١	٩٧,١	٥	٠,٢٨٢	١,٣٣	غير دال
١١	تقديم الخدمات الاجتماعية والنفسية للأسر التى يعانى أفرادها من مظاهر الإجرام أو الانحراف	٢,٩٢	٩٧,٥	١	٠,٢٦٥	٢,٩٨	٩٩,٣	١	٠,١٤٦	◆٢,٣٧	دال
١٢	القيام بحملات التوعية للمواطنين بمخاطر حوادث المرور وكيفية تفاديها	٢,٧٨	٩٢,٧	١٣	٠,٤١٥	٢,٨٧	٩٥,٧	٨	٠,٣٣٧	◆٢,٠٤	دال
١٣	التعاون مع منظمات المجتمع المدنى فى مجال مكافحة الجريمة	٢,٧٩	٩٣,١	١٠	٠,٤٠٦	٢,٨١	٩٣,٥	١٣	٠,٣٩٧	٠,٢٧	غير دال
١٤	الإسهام فى مجال الرعاية الاجتماعية ومنها الرعاية الأسرية والرعاية اللاحقة للمفرج عنهم	٢,٩٠	٩٦,٦	٢	٠,٣٠٢	٢,٩٨	٩٩,٣	١ مكرر	٠,١٤٦	◆◆٣,٢١	دال
١٥	تأمين الأماكن العامة المزدحمة كالأسواق والحدائق العامة	٢,٨٩	٩٦,٢	٣	٠,٣١٨	٢,٨٩	٩٦,٤	٧	٠,٣١١	٠,١٧	غير دال

** دال عند مستوى ١٪ * دال عند مستوى ٥٪

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان ـ النسبة قد لا تساوى ١٠٠% لتعدد الاستجابات

- تكشف نتائج الجدول رقم (٣) **حول الوظائف الاجتماعية للشرطة المجتمعية** عن المتوسط المرجح والنسبة الوزنية والإنحراف المعيارى ومستوى الدلالة الإحصائية اختبار"T-Test" لاستجابات عينة الدراسة من أفراد المجتمع والضباط.
- حيث تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة المبحوثين من أفراد المجتمع وضباط الشرطة فى كل من المتغيرات الأتية:
- **العمل على زيادة الثقة المتبادلة بين أفراد المجتمع والأجهزة الأمنية** بمتوسط مرجح ٢,٨٨ونسبة وزنية ٩٥,٩% عند عينة أفراد المجتمع، أما عينة الضباط فقد بلغ المتوسط المرجح ٢,٩٧ والنسبة الوزنية ٩٨,٩% دال عند مستوى ١%، هذه الوظيفة أعلى لدى الضباط عن أفراد المجتمع مما يؤكد على حرص المؤسسة الأمنية على استكشاف طرق جديدة لترسيخ الحوار والطمأنينة لدى كافة أفراد المجتمع **أما متغير التكامل بين الأنشطة الاجتماعية والأنشطة الأمنية والمساهمة فى تنظيم الأنشطة المجتمعية** قفد بلغ المتوسط المرجح ٢,٨٤ والنسبة الوزنية ٩٤,٧% عند عينة أفراد المجتمع، أما عينة الضباط فقد بلغ المتوسط المرجح ٢,٩٢ والنسبة الوزنية ٩٧,٥% عند مستوى دلالة ٥% وهو مرتفع أيضًا عند الضباط عن أفراد المجتمع. **أما متغير تلبية الحاجات الاجتماعية والأمنية للمواطنين** فقد بلغ المتوسط المرجح ٢,٨٢ والنسبة الوزنية ٩٤,١% عند عينة أفراد المجتمع، أما عينة الضباط فبلغ المتوسط المرجح ٢,٩٥ أما النسبة الوزنية فبلغت ٩٨,٢% عند مستوى ١%. **وجاء متغير تقديم الخدمات الاجتماعية والنفسية للأسر التى يعانى أفرادها من مظاهر الإجرام أو الانحراف** بمتوسط مرجح ٢,٩٢ونسبة وزنية ٩٧,٥% عند أفراد المجتمع، أما عينة الضباط فقد بلغ المتوسط المرجح ٢,٩٨ والنسبة الوزنية ٩٩,٣ % دال عند مستوى دلالة ٥%. تقاربت نسبة هذا المتغير بين العينتين من المبحوثين مما يفسر اتفاق كل من أفراد المجتمع والضباط على أهمية رعاية المجتمع

بكل فئاته من أجل تحلى الشرطة بالطابع الإنسانى عند تقديم خدماتها وبالاخص للفئات الأولى بالرعاية. **أما متغير القيام بحملات التوعية للمواطنين بمخاطر حوادث المرور وكيفية تفاديها** فقد جاء بمتوسط مرجح ٢,٧٨ ونسبة وزنية ٩٢,٧% عند عينة أفراد المجتمع، أما عينة الضباط فقد بلغ المتوسط المرجح٢,٨٧ وبلغت النسبة الوزنية ٩٥,٧ % عند مستوى دلالة ٥%. **وأخيرًا جاء متغير الإسهام فى مجال الرعاية الاجتماعية ومنها الرعاية الأسرية والرعاية اللاحقة للمفرج عنهم** بمتوسط مرجح ٢,٩٠ ونسبة وزنية ٩٦,٦% عند عينة أفراد المجتمع، أما عينة الضباط فقد بلغ المتوسط المرجح ٢,٩٨ والنسبة الوزنية ٩٩,٣ % عند مستوى دلالة ١%. ويلاحظ من نتائج هذا الجدول أن الشرطة المجتمعية تقوم على الاستجابة لكافة احتياجات المجتمع، والتركيز على الإندماج مع المجتمع المحلي. وتتفق الدراسة الحالية مع دراسة **البلبيسى (٢٠٠١)** التى انتهت إلى أهمية بناء الثقة بين الجمهور ورجال الأمن، وتكريس ودعم الوعى الأمنى لدى الجمهور بالصورة التى تثرى فيهم تجنبهم فى الوقوع فى الأخطاء المسهلة لوقوع الجرائم والحافزة لهم على الإبلاغ عنها. ودراسة **آل على (٢٠٠٧: ٧٠)** فى أن من أهم المهمات التى يقوم بها أفراد المجتمع مع الشرطة لحفظ الأمن ومحاربة الجريمة كانت ضبط المخالفين لأنظمة المرور وحل المشكلات، والقضايا الأسرية، ومشكلات الجيران، والأحداث بشكل ودى ومراقبة السلوك غير الأخلاقي، وحماية الأحداث من الانحراف، والقيام بأعمال البحث والتحرى عند وقوع جريمة وتقديم المعلومات للشرطة، وحراسة المنشآت العامة، والأماكن التجارية، والمراقبة الليلية للمنازل لحمايتها من السرقة. أوضحت نتائج دراسة **المنشاوي(٢٠٠٩: ١٥٥)** أن للشرطة المجتمعية عدة مهام أمنية، ومهام اجتماعية، وخدمية، تتمثل فى تفقد أحوال الأسر المحتاجة والفقيرة والأرامل، ومتابعة احتياجات الحى من الخدمات المختلفة، وتنفيذ الأنشطة المختلفة لأبناء الحى كالأنشطة

الاجتماعية والرياضية والترفيهية، وتكوين جماعة أصدقاء الشرطة للإبلاغ عن أى مخالفات نظامية أو جنائية والعمل على زيادة الأواصر الاجتماعية بين الجيران، العمل على حل المشكلات التى تقع داخل نطاق الحي. كشفت نتائج دراسة **البشري (٢٠١٤: ١٢-١٣)** عن أهمية الدور الذى تقوم به الشرطة المجتمعية فى تحقيق التكامل بين الأجهزة الأمنية والتربوية من أجل تنمية وعى الجماهير والشباب فى كيفية الحد من الجريمة والظواهر السلبية، وزرع الثقة بين الأجهزة الأمنية والتربوية من أجل معالجة المشاكل والسلوكيات الخاطئة. وأشارت دراسة (2006) Edward أن للشرطة المجتمعية خاصية رائدة فى الوقاية من الجريمة، وتقليل معدلات الجنح وجرائم العنف وسرقة الممتلكات.

- وتختلف النتائج السابقة للدراسة مع نتائج دراسة **أبو شامة (١٩٩٩:٨٩)** التى كشفت عن أن مهام شرطة المجتمع هى المراقبة الاجتماعية للحى السكنى وإصدار نشرة علاقات عامة، ومؤاساة الفئات الضعيفة، وإدارة بعض أندية الشباب.
- **ويمكن تفسير النتائج التى كشفت عنها نتائج الدراسة فيما يتعلق بوظائف الشرطة المجتمعية إلى تصنيف المهام المتعددة ثلاثه وظائف أساسية على النحو التالي:**

الوظيفة الأولى: المهام الأمنية وتشمل:

١- تكوين جماعة أصدقاء الشرطة من السكان للإبلاغ عن أى مخالفات.

٢- تنمية الحس الأمنى واليقظة العامة لدى أفراد المجتمع.

٣- القيام بحملات التوعية للمواطنين بمخاطر حوادث المرور وكيفية تفاديها.

٤- التعاون مع منظمات المجتمع المدنى فى مجال مكافحة الجريمة.

٥- تأمين الأماكن العامة المزدحمة كالأسواق والحدائق العامة.

الوظيفة الثانية: الوظائف الاجتماعية والخدمية وتشمل :

١ـ معالجة المشاكل التى يمكن أن تكون سببًا لانحراف بعض الأفراد أو الجماعات.

٢ـ القضاء على العوامل المبكرة المولدة للجريمة.

٣ـ فتح قنوات الاتصال المباشر مع الجمهور.

٤ـ حث المواطن على المشاركة الإيجابية والعمل بروح الجماعة.

٥ـ المبادرة فى مواجهة الجريمة بتغير الظروف المؤدية إليها.

الوظيفة الثالثة: الوظائف الاجتماعية الأمنية وتشمل :

١ـ العمل على زيادة الثقة المتبادلة بين أفراد المجتمع والأجهزة الأمنية.

٢ـ التكامل بين الأنشطة الاجتماعية والأنشطة الأمنية والمساهمة فى تنفيذ الأنشطة المجتمعية.

٣ـ تلبية الحاجات الاجتماعية والأمنية للمواطنين.

٤ـ تقديم الخدمات الاجتماعية والنفسية للأسر التى يعانى أحد أفرادها من مظاهر الإنحراف والإجرام.

٥ـ الإسهام فى مجال الرعاية الأسرية والرعاية اللاحقة للمفرج عنهم.

٤ـ نتائج التساؤل الفرعى الرابع: ما مبادئ الشرطة المجتمعية ؟

الفرضية: يوجد فرق معنوى ذو دلالة إحصائية بين استجابات المبحوثين من من أفراد المجتمع والضباط لمبادئ الشرطة المجتمعية:

جدول رقم (٤) المتوسط المرجح والنسبة الوزنية والانحراف المعيارى ومستوى الدلالة الإحصائية اختبار "ت" بين أفراد المجتمع وضباط الجهاز الشرطى بالنسبة لمبادئ الشرطة المجتمعية

م	المبادئ	أفراد المجتمع				ضباط الجهاز الشرطى				T-Test	الدلالة
		المتوسط	النسبة الوزنية ٪	الترتيب	الانحراف المعيارى	المتوسط	النسبة الوزنية ٪	الترتيب	الانحراف المعيارى		
١	المسائلة المتبادلة بين الشرطة والمجتمع .	٢,٧٦	٩١,٨	١٢	٠,٥٠٣	٢,٥٩	٨٦,٤	١١	٠,٦٧٩	◆٢,١٠	دال
٢	التغير والتحول نحو العمل الشرطى المجتمعي.	٢,٧٧	٩٢,٤	١١	٠,٤٢٠	٢,٧٤	٩١,٤	٩	٠,٥٦٩	٠,٤٦	غير دال
٣	الثقة المتبادلة بين الجهاز الأمنى والجمهور.	٢,٩١	٩٦,٩	٣	٠,٢٩١	٢,٩٦	٩٨,٦	١	٠,٢٠٤	١,٧٥	غير دال
٤	المشاركة من جانب الجمهور فى الإجراءات الوقائية لمحاربة الجريمة.	٢,٧٩	٩٣,١	٩	٠,٤٠٦	٢,٧٧	٩٢,٥	٨	٠,٤٢٠	٠,٣٧	غير دال
٥	قيام المجتمع والشرطة بالسعى نحو حل المشكلات التى تؤثر سلبًا على جودة الحياة.	٢,٧٨	٩٢,٧	١٠	٠,٤١٥	٢,٨٧	٩٥,٧	٧	٠,٣٣٧	◆٢,٠٤	دال
٦	المساواة بين أفراد المجتمع للحصول على الخدمات الشرطية والاجتماعية.	٢,٩٤	٩٨,٠	١	٠,٢٣٦	٢,٩٥	٩٨,٢	٢	٠,٢٢٧	٠,١٩	غير دال
٧	اللامركزية فى العمل الشرطى لوصول الخدمات إلى كل الأفراد.	٢,٧٠	٨٩,٩	١٤	٠,٥١٣	٢,٨٩	٩٦,٤	٦	٠,٣١١	◆◆٤,٢١	دال
٨	التضامن والتواصل المجتمعى بين المواطنين والشرطة.	٢,٨٩	٩٦,٣	٤	٠,٣١٣	٢,٩٢	٩٧,٥	٣	٠,٢٦٥	١,٠٠	غير دال
٩	تكثيف التواجد الأمنى.	٢,٩٢	٩٧,٢	٢	٠,٢٧٩	٢,٩١	٩٧,١	٤	٠,٢٨٢	٠,٠٥	غير دال
١٠	انفتاح جهاز الشرطة على المجتمع لتطبيق مفهوم الأمن الشامل.	٢,٨١	٩٣,٥	٧	٠,٣٩٦	٢,٩٠	٩٦,٨	٥	٠,٢٩٧	◆٢,٤١	دال
١١	المسئولية الاجتماعية والأمنية وأن كل إنسان يقع عليه مسئولية تجاه مجتمعه.	٢,٨٣	٩٤,٤	٦	٠,٣٧٥	٢,٩٦	٩٨,٦	١ م مكرر	٠,٢٠٤	◆◆٣,٨٨	دال
١٢	توظيف واستثمار قدرات الأفراد للمحافظة على أمن واستقرار المجتمع.	٢,٧٤	٩١,٣	١٣	٠,٤٤٠	٢,٦١	٨٧,١	١٠	٠,٤٩٠	◆٢,١٤	دال
١٣	ترقية التعاون الشرطى وتحريك مشاركة المواطنين.	٢,٨٠	٩٣,٢	٨	٠,٤٠٣	٢,٩١	٩٧,١	٤ مكرر	٠,٢٨٢	◆◆٢,٩٦	دال
١٤	محاولة التوصل إلى آلية تحسين إحساس الأفراد بالأمن الاجتماعى ومواجهة الجريمة	٢,٨٤	٩٤,٧	٥	٠,٣٦٨	٢,٩٢	٩٧,٥	٣ مكرر	٠,٢٦٥	◆٢,٣٣	دال

** دال عند مستوى ١٪ * دال عند مستوى ٥٪

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان ــ النسبة قد لا تساوى ١٠٠% لتعدد الاستجابات

أشارت النتائج الواردة بالجدول رقم (٤) إلى المتوسط المرجح والنسبة الوزنية والإنحراف المعيارى ومستوى الدلالة الإحصائية اختبار "T - Test" **لاستجابات عينة الدراسة من أفراد المجتمع والضباط حول مبادئ الشرطة المجتمعية.**

- حيث تبين وجود دلالة إحصائية بين المبحوثين من أفراد المجتمع والمبحوثين من ضباط الشرطة فى كل من العبارات الآتية:
- **جاءت المسائلة المتبادلة بين الشرطة والمجتمع** بمتوسط مرجح ٢,٧٦ والنسبة الوزنية ٩١,٨% عند أفراد المجتمع، أما عينة الضباط فقد بلغ المتوسط المرجح ٢,٥٩ والنسبة الوزنية ٨٦,٤ % عند مستوى دلالة ٥% ويلاحظ إرتفاع هذا المبدأ بين أفراد المجتمع عنه بين الضباط. مما يفسر ما إذا كانت مبادئ الشرطة تحمى الدولة أو المواطنين وأن تقييم سلوك الشرطة والمواطنين يعد أحد المبادئ الراسخة للشرطة المجتمعية. وجاء **قيام المجتمع والشرطة بالسعى نحو حل المشكلات التى تؤثر سلبًا على جودة الحياة** بمتوسط مرجح ٢,٧٨ والنسبة الوزنية ٩٢,٧%عند أفراد المجتمع، أما عينة الضباط فقد بلغ المتوسط المرجح ٢,٨٧ والنسبة الوزنية ٩٥,٧ % عند مستوى دلالة ٥%. **ثم جاءت اللامركزية فى العمل الشرطى لوصول الخدمات إلى كل الأفراد** بمتوسط مرجح٢,٧٠ونسبة وزنية ٨٩,٩% حسب أراء أفراد المجتمع وجاءت عند عينة الضباط بمتوسط مرجح ٢,٨٩ونسبة وزنية ٩٦,٤%. عند مستوى دلالة ١%. وجاء **انفتاح جهاز الشرطة على المجتمع لتطبيق مفهوم الأمن الشامل** بمتوسط مرجح٢,٨١ والنسبة الوزنية ٩٣,٥ % عند أفراد المجتمع، أما عينة الضباط فقد بلغ المتوسط المرجح٢,٩٠، والنسبة الوزنية ٩٦,٨%عند مستوى دلالة ١%. ثم **جاءت المسئولية الاجتماعية والأمنية وأن كل إنسان يقع عليه مسئولية تجاه مجتمعه** بمتوسط مرجح ٢,٨٣، والنسبة الوزنية ٩٤,٤% عند عينة أفراد المجتمع أما عينة الضباط فقد بلغ المتوسط المرجح ٢,٩٦ % والنسبة الوزنية ٩٨,٦ %عند مستوى دلالة ١%. **وجاء توظيف واستثمار قدرات**

الأفراد للمحافظة على أمن واستقرار المجتمع فقد بلغ المتوسط المرجح ٢,٧٤ والنسبة الوزنية ٩١,٣ %عند عينة أفراد المجتمع، أما عينة أفراد الضباط فقد بلغ المتوسط المرجح ٢,٦١ والنسبة الوزنية ٨٧,١ %عند مستوى دلالة ٥% **ثم جاء ترقية التعاون الشرطى وتحريك مشاركة المواطنين** بمتوسط مرجح ٢,٨٠ والنسبة الوزنية ٩٣,٢ % عند أفراد المجتمع، أما عينة الضباط فقد بلغ المتوسط المرجح ٢,٩١ والنسبة الوزنية ٩٧,١% عند مستوى دلالة ١%. **وجاء محاولة التوصل إلى آلية تحسين إحساس الأفراد بالأمن الاجتماعى ومواجهة الجريمة** بمتوسط مرجح ٢,٨٤والنسبة الوزنية ٩٤,٧% عند أفراد المجتمع، أماعينة الضباط فقد بلغ المتوسط المرجح ٢,٩٢%، والنسبة الوزنية ٩٧,٥ % عند مستوى دلالة ٥%.

- يتبين من نتائج الجدول أن هناك متغيرات تتقارب نسبتها بين العينتين من المبحوثين، وبعض المتغيرات أعلى عند الضباط مقارنة بأفراد المجتمع مما يشير إلى إدراك منظومة الأمن العام بأن المواطن هو المستهدف وحجز الزواية فى الخدمات الشرطية المختلفة وهو الأساس فى المؤسسة الأمنية، مما يؤكد على أن الشرطة المجتمعية تقوم على الأمن الاجتماعى الشمولي.
- وتتفق النتائج السابقة جزئيًا من نتائج دراسة **اللحيد (٢٠٠٨، ٢٥٧)** التى أظهرت أنه من أهم المبادئ التى تقوم عليها الشرطة المجتمعية هى إدراك أفراد المجتمع لمسئولياتهم الأمنية تجاه مجتمعهم تهيئهم لتقبل الشرطة المجتمعية، وحرص أفراد المجتمع على حمايته يعزز انضمامهم للشرطة المجتمعية. أظهرت دراسة **المنشاوي(٢٠٠٥:٣٤)** أن غالبية جمهور الدراسة موافق من حيث المبدأ على فكرة الشرطة المجتمعية وأن الوقت مناسب جدًا لتنفيذ هذه الفكرة والعمل بها.

وفى ضوء النتائج التى توصلت إليها الدراسة فى مجال المبادئ والأسس التى تقوم عليها الشرطة المجتمعية يتضح ما يلي:

١ـ الثقة بين الجهاز الأمنى وأفراد المجتمع هى حجر الأساس لبناء الشرطة المجتمعية فى المجتمع، ووسيلة لإعادة تحسين التواصل بين الشرطة والمجتمع والفرصة لتكثيف جهودهم وتوحيدها للقضاء على المشكلات التى يعانى منها المجتمع.

٢ـ يشعر الأفراد فى المجتمع بمسئولية سواء مباشرة أو غير مباشرة وواجب تجاه مجتمعهم يتمثل فى التعاون مع القطاعات والأجهزة المنوط بها حفظ الأمن والسعى نحو استقرار المجتمع؛ وأن الوصول إلى الشعور بالأمان والطمأنينة يعتبر مسئولية مشتركة بين الشرطة وأفراد المجتمع.

٣ـ العلاقة بين المساواة والشرطة المجتمعية علاقة طردية فإذا تحققت المساواة فى حصول الأفراد على الخدمات الأمنية والشرطية والاجتماعية نجح قيام الشرطة المجتمعية فى المجتمع ونجح تفاعل الأفراد وتعاونهم ومشاركتهم لإحساسهم بالمساواة.

٤ـ يجب على الجهاز الأمنى فى المجتمع عدم الاكتفاء بتقديم الخدمات الأمنية بل تدعيم صلتة بالمواطنين عن طريق تكثيف تواجده الأمنى ومشاركته فى كافة المناسبات الاجتماعية، وحل المشكلات التى تعترض حياة الأفراد، والتخلى عن المركزية فى العمل حيث يمكن للجهاز الأمنى تقديم كافة الخدمات للمواطنين وتسهيل سُبل الحصول عليها.

٥ـ تظل المسائلة بين الأفراد والجهاز الشرطى سلاحًا رادعًا وضمانًا قويًّا يجعل الجميع يعمل لمصلحة المجتمع والبعد عن شيوع الفوضى وعدم تحمل المسئولية من كلا الطرفين، إيمانًا بأنه لا أحد فوق القانون، وأن المقصر سوف ينال عقابه وبالتالى يعمل ويتعاون ويتكاتف كل الأفراد مع الجهاز الشرطى لخدمة مجتمعه.

٥ـ نتائج التساؤل الفرعى الخامس: ما معوقات الشرطة المجتمعية ؟

(أ)المعوقات الخاصة بأفراد المجتمع من وجهة نظرهم:

جدول رقم (٥) المتوسط المرجح والنسبة والوزنية والانحراف المعيارى بالنسبة لمعوقات الشرطة المجتمعية المتعلقة بأفراد المجتمع

م	المعوقات	أفراد المجتمع						المتوسط	النسبة الوزنية ٪	الترتيب	الانحراف المعيارى
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	٪	ك	٪	ك	٪				
١	عدم اقتناع الجمهور بأهميتها وتردده فى المشاركة.	١٥٥	٦٥,٤	٤٨	٢٠,٣	٣٤	١٤,٣	٢,٥١	٨٣,٧	٩	٠,٧٣٤
٢	غموض فكرة الشرطة المجتمعية.	١٩٨	٨٣,٥	٣٥	١٤,٨	٤	١,٧	٢,٨٢	٩٤,٠	٣	٠,٤٢٨
٣	نقص الوعى الأمنى وإحجام كثير من أفراد المجتمع عن التعاون مع الجهاز الشرطى وبرامجه	٢١١	٨٩	١٩	٨	٧	٣	٢,٨٦	٩٥,٤	٢	٠,٤٢٤
٤	النظرة المتدنية من قبل رجال الشرطة تجاه المواطنين.	١١٣	٤٧,٧	٩٥	٤٠,١	٢٩	١٢,٢	٢,٣٥	٧٨,٥	١٠	٠,٦٩٠
٥	ترسيبات قديمة خاطئة لدى الجمهور عن رجال الشرطة.	١٧٦	٧٤,٣	٥٧	٢٤	٤	١,٧	٢,٧٣	٩٠,٩	٧	٠,٤٨٤
٦	عدم وجود صلاحيات كافية للعاملين فى الشرطة المجتمعية .	١٨٣	٧٧,٢	٥١	٢١,٥	٣	١,٣	٢,٧٦	٩٢,٠	٥	٠,٤٥٧
٧	سوء استغلال الصلاحيات من قبل بعض المتطوعين فى الشرطة المجتمعية.	١٨١	٧٦,٤	٣٠	١٢,٦	٢٦	١١	٢,٦٥	٨٨,٥	٨	٠,٦٦٩
٨	عدم وعى المواطنين بطبيعة الخدمات التى يقدمها جهاز الشرطة .	١٨٩	٧٩,٧	٣٤	١٤,٣	١٤	٥,٩	٢,٧٤	٩١,٣	٦	٠,٥٥٩
٩	ضعف التواصل بين الأمن والجمهور .	٢٢٣	٩٤,١	١١	٤,٦	٣	١,٣	٢,٩٣	٩٧,٦	١	٠,٣٠٤
١٠	أن مشاركة المشاركين فى الشرطة المجتمعية من الجمهور بدون مقابل مادى	٨٥	٣٥,٥	٤٨	٢٠,٢	١٠٤	٤٣,٩	١,٩٢	٦٤,٠	١١	٠,٨٩١
١١	صعوبة توصيف الأعمال الشرطية التى يمكن أن توكل إلى أفراد المجتمع.	١٩٣	٨١,٤	٣٦	١٥,٢	٨	٣,٤	٢,٧٨	٩٢,٧	٤	٠,٤٩٠

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان ـــ النسبة قد لا تساوى ١٠٠% لتعدد الاستجابات

تبين النتائج الواردة بالجدول رقم (٥) والتى تخص المتوسط المرجح والنسبة والوزنية والانحراف المعيارى لنتائج التساؤل الفرعى **معوقات الشرطة المجتمعية المتعلقة بأفراد المجتمع**

جاء فى الترتيب الأول **متغير ضعف التواصل بين الأمن والجمهور** بمتوسط مرجح ٢,٩٣ ونسبة وزنية ٩٧,٦%. **وجاء متغير نقص الوعى الأمنى وإحجام كثير من أفراد المجتمع عن التعاون مع الجهاز الشرطى وبرامجه** فى الترتيب الثانى بمتوسط مرجح ٢,٨٦ والنسبة الوزنية ٩٥,٤ %، جاء **متغير غموض الشرطة المجتمعية** فى الترتيب الثالث بمتوسط مرجح ٢,٨٢ ونسبة وزنية ٩٤,٠ %وفى الترتيب الأخير **جاء متغير أن مشاركة المشاركين فى الشرطة المجتمعية من الجمهور تكون بدون مقابل مادى** بمتوسط مرجح ١,٩٢والنسبة الوزنية ٦٤,٠ %.

ويتبين من النتائج ما يلي:

١ـ إدراك عينة أفراد المجتمع بالمعوقات التى تقف فى الحيلولة دون تطبيق الشرطة المجتمعية.

٢ـ المعوقات التى رأها أفراد المجتمع شديدة الأهمية فى الحيلولة دون تطبيق الشرطة المجتمعية تتمثل فيما يلي:

أ ـ ضعف التواصل بين الأمن والجمهور.

ب ـ نقص الوعى الأمنى وإحجام كثير من أفراد المجتمع عن التعاون مع الجهاز الشرطي.

ج ـ غموض فكرة الشرطة المجتمعية.

د ـ صعوبة توصيف الأعمال الشرطية التى يمكن أن توكل إلى أفراد المجتمع.

٣ ـ المعوقات التى رأها أفراد المجتمع مهمة فى الحيلولة دون تطبيق الشرطة المجتمعية تتمثل فيما يلي:

أ ـ عدم وعى المواطنين بطبيعة الخدمات التى يقدمها جهاز الشرطة.

ب ـ عدم وجود صلاحيات كافية للعاملين فى الشرطة المجتمعية.

ج ـ سوء استغلال الصلاحيات من قبل بعض المتطوعين فى الشرطة المجتمعية.

د ـ ترسيبات قديمة خاطئة لدى الجمهور عن الشرطة ورجالها.

هـ ـ عدم قناعة الجمهور بأهميتها وتردده فى المشاركة فى برامجها.

٤ـ المعوقات التى رأها أفراد المجتمع أقل أهمية فى الحيلولة دون تطبيق الشرطة المجتمعية تتمثل فيما يلي:

أـ النظرة المتدنية من قبل رجال الشرطة تجاه المواطن.

ب ـ مشاركة المشاركين فى الشرطة المجتمعية من الجمهور بدون مقابل مادي.

وتتفق النتائج السابقة مع دراسة **الزهيري (٢٠٠٥: ٣)** فى أن من عوائق تطبيق الشرطة المجتمعية قلة التفاعل الاجتماعى بين المواطنين ورجال الشرطة. ودراسة **الحريري (٢٠٠٨: ١٦٢)** فى أن هناك العديد من المفاهيم المغلوطة عن الشرطة المجتمعية والتى يجب أن تصحح عن طريق بث الوعى التام بمهامها وواجباتها. كما خلصت نتائج دراسة **المطيرى (٢٠٠٨: ٦٧٨)** فى وجود غموض فى عملية فهم الشرطة المجتمعية لدى المواطن.

بينما تختلف مع دراسة **آل على (٢٠٠٧: ٧١)** فى أن أهم المعوقات فى تطبيق الشرطة المجتمعية من جانب أفراد المجتمع هى انصراف أفراد المجتمع عن اللجوء إلى الشرطة فى مشكلات المخدرات يؤثر كثيرًا، وتقديم معلومات خاطئة غير سليمة، بالإضافة إلى عدم التزام البعض بقوانين مكافحة الجريمة والتعاون مع الشرطة وسوء الفهم لفكرة الشرطة المجتمعية.

ب ـ المعوقات الخاصة الجهاز الشرطي:

جدول رقم (٦)

المتوسط المرجح والنسبة والوزنية والانحراف المعيارى بالنسبة لمعوقات الشرطة المجتمعية المتعلقة بالجهاز الشرطي

م	المعوقات الخاصة بالجهاز الشرطى وضباطه	نعم		إلى حد ما		لا		المتوسط	النسبة الوزنية ٪	الترتيب	الانحراف المعيارى
		ك	٪	ك	٪	ك	٪				
١	عدم اقتناع الضباط بأهمية الشرطة المجتمعية.	٥٥	٥٩,١	٢٥	٢٦,٩	١٣	١٤	٢,٤٥	٨١,٧	١١	٠,٧٣٠
٢	غموض فكرة الشرطة المجتمعية فى أذهانهم.	٤٧	٥٠,٥	٢٧	٢٩	١٩	٢٠,٤	٢,٣٠	٧٦,٧	١٢	٠,٧٩١
٣	البيروقراطية السائدة لدى بعض رجال الشرطة ورفضهم الاستجابة للتغيير.	٨٩	٩٥,٧	٤	٤,٣	٠	٠	٢,٩٦	٩٨,٦	١	٠,٢٠٤
٤	إحجام بعض رجال الأمن عن قبول فكرة مشاركة الجمهور فى الأعمال الأمنية.	٦١	٦٥,٦	١٩	٢٠,٤	١٣	١٤	٢,٥٢	٨٣,٩	١٠	٠,٧٣١
٥	النظرة المهيئة من قبل المواطنين لرجل الشرطة.	٧٢	٧٧,٤	١٩	٢٠,٤	٢	٢,١	٢,٧٥	٩١,٨	٩	٠,٤٨١
٦	ترسيبات قديمة خاطئة لدى رجال الشرطة عن الجمهور.	٢١	٢٢,٦	١٩	٢٠,٤	٥٣	٥٧	١,٦٦	٥٥,٢	١٥	٠,٨٢٧
٧	نقص المهارات الاجتماعية والإنسانية ومهارة تكوين العلاقات لدى بعض رجال الشرطة.	٤٥	٤٨,٤	١٧	١٨,٣	٣١	٣٣,٣	٢,١٥	٧١,٧	١٣	٠,٨٩٦
٨	إحساس بعض رجال الشرطة بقلة الأهمية وانعدام الهيبة خلال مشاركة المواطنين لهم فى أعمال الشرطة.	١٨	١٩,٧	٢٥	٢٦,٩	٥٠	٥٣,٨	١,٦٦	٥٥,٢	١٦	٠,٧٨٧

٩	الاعتقاد بأن تطبيق الشرطة المجتمعية يقلل من الصلاحيات المعوقة لهم	٢٦	٢٧,٩	١١	١١,٨	٥٦	٦٠,٢	١,٦٨	٥٥,٩	١٤	٠,٨٨٧
١٠	الافتقاد إلى النظم واللوائح التى تفيد تنظيم مراكز الشرطة بما يحقق متطلبات الشرطة المجتمعية	٨٢	٨٨,٢	٩	٩,٧	٢	٢,١	٢,٨٦	٩٥,٣	٤	٠,٤٠٦
١١	ضعف الإمكانيات المادية	٧٥	٨٠,٦	١٨	١٩,٤	٠	٠	٢,٨١	٩٣,٥	٧	٠,٣٩٧
١٢	الشعور المتبادل بين أفراد المجتمع والجهاز الشرطى أن نجاح الشرطة المجتمعية صعب كونه يتطلب الكثير من التعديلات فى النظم والإجراءات الشرطية	٨٣	٨٩,٢	٨	٨,٦	٢	٢,١	٢,٨٧	٩٥,٧	٣	٠,٣٩٦
١٣	انخفاض الروح المعنوية لدى رجال الشرطة وعدم شعورهم بالرضا الوظيفى عن عملهم	٨٥	٩١,٤	٨	٨,٦	٠	٠	٢,٩١	٩٧,١	٢	٠,٢٨٢
١٤	عدم وجود تواصل بين جهاز الشرطة والجهات ذات الصلة بمحاربة الجريمة	٧٩	٨٤,٩	١٤	١٥,١	٠	٠	٢,٨٥	٩٥,٠	٥	٠,٣٦٠
١٥	نقص التدريب المناسب لرجال الشرطة لمهارات حل المشكلات الاجتماعية	٧٧	٨٢,٨	١٦	١٧,٢	٠	٠	٢,٨٣	٩٤,٣	٦	٠,٣٧٩
١٦	انشغال رجال الشرطة بأعمالهم التقليدية	٨٠	٨٦	١٣	١٤	٠	٠	٢,٨٦	٩٥,٣	٤ مكرر	٠,٣٤٩
١٧	عدم وضوح آليات التطبيق وضعف التخطيط والتدريب	٨١	٨٧,١	١٢	١٢,٩	٠	٠	٢,٨٧	٩٥,٧	٣ مكرر	٠,٣٣٧
١٨	ضعف المتابعة والمسائلة	٧٣	٧٨,٥	٢٠	٢١,٥	٠	٠	٢,٧٨	٩٢,٨	٨	٠,٤١٣

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان ـــ النسبة قد لا تساوى ١٠٠% لتعدد الاستجابات

تبين النتائج الواردة بالجدول رقم (٦) والتى تخص المتوسط المرجح والنسبة والوزنية والانحراف المعيارى لنتائج التساؤل الفرعى **معوقات الشرطة المجتمعية المتعلقة بضباط الجهاز الشرطي.**

فقد تبين **أن متغير البيروقراطية السائدة لدى بعض رجال الشرطة ورفضهم الاستجابة للتغيير** فى الترتيب الأول بمتوسط مرجح ٢,٩٦والنسبة الوزنية ٩٨,٦% **جاء متغير انخفاض الروح المعنوية لدى رجال الشرطة وعدم شعورهم بالرضا الوظيفى عن عملهم** فى الترتيب الثانى بمتوسط مرجح ٢,٩١ونسبة وزنية ٩٧,١%، **وجاء متغير إحساس بعض رجال الشرطة بقلة الأهمية وانعدام الهيبة خلال مشاركة المواطنين لهم** جاء فى الترتيب الأخير بمتوسط مرجح ١,٦٦ ونسبة وزنية ٥٥,٢ %.

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

١ـ وعى ضباط الجهاز الشرطى بالمعوقات التى تقف عائقًا أمام تنفيذ الشرطة المجتمعية.

٢ـ المعوقات التى رأها الضباط إنها شديدة الأهمية فى الحيلولة دون قيام الشرطة المجتمعية تتمثل فيما يلي:

أ ـ البيروقراطية السائدة لدى بعض رجال الشرطة ورفضهم الاستجابة للتغيير.

ب ـ انخفاض الروح المعنوية لدى رجال الشرطة وعدم شعورهم بالرضا الوظيفى عن عملهم.

ج ـ الشعور المتبادل بين أفراد المجتمع والجهاز الشرطى بأن نجاح الشرطة المجتمعية صعب كونه يتطلب الكثير من التعديلات فى النظم والإجراءات الشرطية.

د ـ الافتقار إلى النظم واللوائح التى تعيد تنظيم مراكز الشرطة بما يحقق متطلبات الشرطة المجتمعية.

هـ ـ عدم وضوح آليات التطبيق وضعف التخطيط والتدريب.

و ـ انشغال رجال الشرطة بأعمالهم التقليدية.

ز ـ عدم وجود تواصل بين جهاز الشرطة والجهات ذات الصلة بمحاربة الجريمة.

ح ـ نقص التدريب المناسب لرجل الشرطة الخاص بمهارات حل المشكلات الاجتماعية.

ط ـ ضعف الإمكانيات المادية والبشرية.

ى ـ ضعف المتابعة والمسائلة.

ك ـ النظرة المهينة من قبل المواطنين للشرطة.

٣ـ المعوقات التى رآأها الضباط أنها مهمة فى الحيلولة دون قيام الشرطة المجتمعية فيما يلي:

أ ـ إحجام بعض رجال الأمن عن قبول فكرة مشاركة الجمهور فى الأعمال الأمنية.

ب ـ عدم اقتناع الضباط بأهمية الشرطة المجتمعية.

ج ـ غموض فكرة الشرطة المجتمعية فى أذهانهم.

د ـ نقص المهارات الاجتماعية والإنسانية ومهارة تكوين العلاقات لدى رجال الشرطة.

٤ ـ المعوقات التى رآآها الضباط أقل أهمية فى قيام الشرطة المجتمعية فيما يلي:

أ ـ الاعتقاد بأن تطبيق الشرطة المجتمعية يقلل من الصلاحيات الممنوحة لهم.

ب ـ ترسيبات قديمة خاطئة لدى رجال الشرطة عن الجمهور.

ج ـ إحساس بعض رجال الشرطة بقلة الأهمية وانعدام الهيبة خلال مشاركة المواطنين لهم.

وفيما يتعلق بالمعوقات الخاصة بالشرطة المجتمعية حسب استجابات

عينة الضباط فإن النتائج جاءت متفقة مع عدد من نتائج الدراسات السابقة منها دراسة **الشعيبي (٢٠٠٥: ١١)** بشأن ضرورة غرس المفاهيم وتطوير ذهنيات رجل الشرطة لتقبل هذه المشاركة وعدم منافسة له فى أداء الواجب أو أنها تقلل من قيمته الاجتماعية أو هيبته وسط الأفراد. ودراسة **بن إسماعيل (٢٠٠٥: ١٤٠)** التى أوضحت أن من أهم عوائق تطبيق الشرطة المجتمعية هى غموض فكرة الشرطة المجتمعية، والافتقار إلى النظم واللوائح التى تحقق متطلبات وظيفة الشرطة المجتمعية، محدودية قدرة الشرطة على تغطية مهامها الأمنية التقليدية ومهامها الاجتماعية الجديدة، والافتقار إلى القواعد النظامية التى تكفل مشروعية قيام المواطنين بمهام أمنية ، ونتائج دراسة **الفقى (٢٠٠٨: ٤٢٧)** التى أوضحت أن أهم المعوقات التى تواجه الشرطة المجتمعية خاصة فى البلدان النامية أنه مفهوم حديث نسبيًا، وأن بعض الحكومات غير داعمة لإنشاء الشرطة المجتمعية، كما أن بعض مسئولى الشرطة فى المستويات الأدنى غير متعاونين، والخوف من أن يتناقض مفهوم الشرطة المجتمعية مع مهاراتهم وخبراتهم، بالإضافة إلى نظم الحكم والخوف والكراهية من المواطنين تجاه الشرطة وعوامل اجتماعية مثل الفقر وانعدام الخدمات الأساسية. كما توصلت دراسة **المنشاوي (٢٠٠٩: ٧٨)** إلى وجود فجوة بين رجال الأمن والجمهور ناتجة عن سوء تعامل بعض رجال الأمن أو لطول الإجراءات المتبعة معهم عند الإبلاغ عن الحالات، ولضعف ثقة الجمهور بهم نتيجة مواقف سلبية حدثت معهم. وأظهرت دراسة Saddtrm Orinc (1996) أن من أهم الصعوبات التى واجهت الشرطة المجتمعية هى عدم الانسجام، والتوافق، وفقدان التواصل بين قادة المجتمعات المحلية ورجال الشرطة، وعزوف بعض أفراد المجتمع عن المشاركة فى برامج الشرطة المجتمعية، وأن رجال الشرطة المجتمعية أصبحوا غير قادرين على تحويل الأفكار النظرية إلى تطبيقات ميدانية. وكشفت دراسة Davis Henderson،Merrich (2003) عن أن الشرطة المجتمعية واجهت صعوبات عديدة تتمثل فى الافتقار إلى التنظيم المجتمعى وتدنى مستوى الكفاءة المهنية وعدم احترام الجمهور بتطبيق القانون، وأنه ينبغى على المجتمع أن يحدد نموذج ما يتلائم مع إمكانياته وظروفه.

وتكشف النتائج السابقة الخاصة بمعوقات الجهاز الأمنى والتى تحول

دون تطبيق الشرطة المجتمعية عما يلي:

١ـ نظم العمل فى الأجهزة الشرطية لا زالت متحجرة وقوانينها معقدة وبالية وأساليبها عتيقة، وأن الفكر لدى بعض رجال الشرطة مصاب بالجمود، والأعمال تتسم بالروتينية، وضعف القدرة على السعى نحو التغير.

٢ـ يشعر الضباط بالجهاز الأمنى بالإحباط وعدم الرضا الوظيفى وانخفاض الروح المعنوية، وقد يرجع ذلك إلى أن طبيعة عملهم تجعلهم عرضة للمخاطر، بالإضافة إلى ضعف مرتباتهم مقابل ساعات عملهم التى يعملونها.

٣ـ تعد القوانين والنظم واللوائح الشرطية القائمة غير قادرة على تحقيق متطلبات الشرطة المجتمعية، فالأمر يتطلب تعديل تلك القوانين حتى تعطى مساحة من العمل لتحقيق أهداف الشرطة المجتمعية، وتنظيم الأعمال والمهام الجديدة والتقليدية للضباط، وتحدد خطوات عمل المتطوعين حتى لا يحيدوا عن الأهداف المرجوة.

٤ـ كون الشرطة المجتمعية استراتيجية حديثة العهد خاصة فى المجتمعات العربية، فهذا يعد معوقًا أمام تحديد آليات العمل بها وتطبيقها إلى جانب ضعف التخطيط والتدريب للمشاركين والمتطوعين وغياب السياسة التى تحدد طريقة تنفيذها والتغلب على نواحى النقص التى تشوبها.

٥ـ قد يعيق انشغال رجال الشرطة بأعمالهم التقليدية المعتادين عليها منذ سنوات عديدة تنفيذ مهام الشرطة المجتمعية التى تتطلب تعديل فى طبيعة أعمالهم.

٦ـ يشكل عدم الاتصال بين الجهاز الشرطى والأجهزة الأخرى فى المجتمع وبالأخص الأجهزة المعنية بمكافحة الجريمة والانحراف عقبة أمام الشرطة المجتمعية مما يعنى الحاجة إلى تدعيم التواصل وتحديد المهام المشتركة بينهما حتى تكون أرضًا خصبة لقيام الشراكة الأمنية المجتمعية بين الجهاز الأمنى ومؤسسات المجتمع.

سادسًا: ما مقترحات التغلب على معوقات الشرطة المجتمعية ؟

الفرضية: يوجد فرق معنوى ذو دلالة إحصائية بين استجابات المبحوثين من أفراد المجتمع والضباط لمقترحات التغلب على معوقات الشرطة المجتمعية.

جدول رقم (٧) المتوسط المرجح والنسبة والوزنية والانحراف المعيارى ومستوى الدلالة الإحصائية اختبار "ت" بين أفراد المجتمع وضباط الجهاز الشرطى لمقترحات التغلب على معوقات الشرطة المجتمعية

م	المقترحات	أفراد المجتمع				ضباط الجهاز الشرطي				T-Test	الدلالة
		المتوسط	النسبة الوزنية	الترتيب	الانحراف المعيارى	المتوسط	النسبة الوزنية	الترتيب	الانحراف المعيارى		
١	ضرورة تضمين المناهج التعليمية والتدريبية مفاهيم عن المشاركة والشرطة المجتمعية	٢,٧٧	٩٢,٤	١٢	٠,٤٥٠	٢,٤٧	٨٢,٤	١٥	٠,٦٣٦	٤,١٣	دال
٢	التهيئة العامة للمجتمع والجهاز الشرطى إعلاميًا وتعريفيًا وتثقيفيًا نحو أدوار الشرطة المجتمعية	٢,٧٩	٩٣,٠	١١	٠,٤٦٧	٢,٦٢	٨٧,٥	١٤	٠,٤٨٧	٢,٧٩	دال
٣	التهيئة الفنية والتدريبية للمشاركين فى الشرطة المجتمعية حيال أدوارهم وأساليب عملهم	٢,٩٥	٩٨,٣	١	٠,٢٢٠	٢,٧٧	٩٢,٥	١٠	٠,٤٢٠	٣,٨٠	دال
٤	إصدار النظم واللوائح التى توجد الأسس النظامية للعلاقة بين الشرطة والأفراد المشاركون لوظيفة الشرطة المجتمعية	٢,٩٠	٩٦,٨	٣	٠,٢٩٧	٢,٩٠	٩٦,٨	٤	٠,٢٩٧	٠,٠١	غير دال
٥	تقليص الإجراءات الروتينية فى الأنظمة الأمنية التى تخدم المواطنين بشكل مباشر.	٢,٨٨	٩٥,٩	٥	٠,٣٢٨	٢,٨١	٩٣,٥	٩	٠,٣٩٧	١,٥٣	غير دال
٦	إعداد وتصميم برامج تدريبية وخطة حوافز مادية ومعنوية للمواطنين المتطوعين والمشاركين بالشرطة المجتمعية.	٢,٨٩	٩٦,٢	٤ مكرر	٠,٣١٨	٢,٩١	٩٧,١	٣	٠,٢٨٢	٠,٧٨	غير دال
٧	ضرورة اهتمام أجهزة الشرطة بتغيير مفاهيم قيادتها وبتطوير نظم عملها بما يحقق مشاركة المواطنين فى الخدمات الأمنية ويحقق لها مشاركتها فى حل مشاكل المجتمع.	٢,٩٣	٩٧,٧	٢	٠,٢٥١	٢,٩٧	٩٨,٩	١	٠,١٧٨	١,٤٣	غير دال

م	المقترحات	أفراد المجتمع				ضباط الجهاز الشرطي				T-Test	الدلالة
		المتوسط	النسبة الوزنية	الترتيب	الانحراف المعيارى	المتوسط	النسبة الوزنية	الترتيب	الانحراف المعيارى		
٨	إعداد الأدلة الإرشادية للمواطن بهدف توعيتهم بكيفية الوقاية من الجريمة.	٢,٨٢	٩٤,١	٩	٠,٣٨٣	٢,٧٤	٩١,٤	١١	٠,٤٤٠	١,٥٥	غير دال
٩	الاهتمام بالتواصل والحوار المشترك بين رجال الأمن والمواطنين لتعزيز مفهوم العمل الأمنى	٢,٨٦	٩٥,٥	٦	٠,٣٤٢	٢,٩٥	٩٨,٢	٢	٠,٢٢٧	٢,٥٠	دال
١٠	عمل دورات تدريبية لرجال الشرطة فى الدول التى سبقت بتطبيق برامج الشرطة المجتمعية.	٢,٨٥	٩٤,٩	٧	٠,٣٦٠	٢,٨٩	٩٦,٤	٥	٠,٣١١	١,١١	غير دال
١١	التأكيد على دور المواطن فى الوقاية من الجريمة لأنه رجل الأمن الأول.	٢,٦٦	٨٨,٦	١٤	٠,٦٠١	٢,٦٩	٨٩,٦	١٢	٠,٤٦٦	٠,٤٨	غير دال
١٢	تنظيم جماعات من المواطنين تحت مسمى أصدقاء الشرطة.	٢,٨٠	٩٣,٢	١٠	٠,٤٠٣	٢,٤٣	٨١,٠	١٦	٠,٦٦٦	٤,٩٥	دال
١٣	التنسيق بين مؤسسات المجتمع المدنى وجهاز الأمن لإيجاد حلول للوقاية من الجريمة.	٢,٧٦	٩٢,١	١٣	٠,٤٢٦	٢,٦٥	٨٨,٢	١٣	٠,٤٨١	٢,٠٧	دال
١٤	تنشيط الجهود الرامية التى تهدف إلى توعية المواطنين بأهمية التطوع لأداء الخدمات الأمنية وإزالة الرهبة من نفوسهم.	٢,٨٣	٩٤,٤	٨	٠,٣٧٥	٢,٨٥	٩٥,٠	٧	٠,٣٦٠	٠,٤١	غير دال
١٥	وضع آلية لتوفير المعلومات الأمنية وتيسير سبل تداولها للوقاية من الجريمة	٢,٨٦	٩٥,٢	٦ مكرر	٠,٣٥١	٢,٨٣	٩٤,٣	٨	٠,٤٨١	٠,٥٢	غير دال
١٦	تيسير مصالح المواطنين فى محيط مجتمعهم المحلى يسهم فى إنجاح الشرطة المجتمعية.	٢,٨٩	٩٦,٥	٤	٠,٣٠٨	٢,٨٨	٩٦,١	٦	٠,٣٢٥	٠,٣٣	غير دال

** دال عند مستوى ١٪* دال عند مستوى ٥٪

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان ـ النسبة لا تساوى ال ١٠٠ % لتعدد الاستجابات

أوضحت النتائج الواردة بالجدول رقم (٦) بشأن المتوسط المرجح والنسبة الوزنية والإنحراف المعيارى ومستوى الدلالة الإحصائية اختبار "T –Test" لاستجابات عينة الدراسة من أفراد المجتمع والضباط بشأن **مقترحات التغلب على معوقات الشرطة المجتمعية.**

حيث تبين وجود دلالة إحصائية بين المبحوثين من أفراد المجتمع والمبحوثين من ضباط الشرطة فى كل من المتغيرات الآتية:

متغير ضرورة تضمين المناهج التعليمية والتدريبية مفاهيم عن المشاركة والشرطة المجتمعية بمتوسط مرجح ٢,٧٧ والنسبة الوزنية ٩٢,٤ % عند عينة أفراد المجتمع، أماعينة الضباط فقد بلغ المتوسط المرجح٢,٤٧ والنسبة الوزنية ٨٢,٤% **ومتغير التهيئة العامة للمجتمع والجهاز الشرطى إعلاميًا وتعريفيًا وتثقيفيًا نحو أدوار الشرطة المجتمعية** بمتوسط مرجح ٢,٧٩ ونسبة وزنية ٩٣,٠% عند عينة أفراد المجتمع، أما عينة الضباط فقد بلغ المتوسط المرجح ٢,٦٢، والنسبة الوزنية ٨٧,٥ % **أما متغير التهيئة الفنية والتدريبية للمشاركين فى الشرطة المجتمعية حيال أدوارهم وأساليب عملهم** فقد جاء بمتوسط مرجح ٢,٩٥ونسبة وزنية ٩٨,٣% عند عينة أفراد المجتمع، أما عينة الضباط فقد بلغ المتوسط المرجح٢,٧٧ والنسبة الوزنية ٩٢,٥ **%. ومتغير الاهتمام بالتواصل والحوار المشترك بين رجال الأمن والمواطنين لتعزيز مفهوم العمل الأمنى** بمتوسط مرجح ٢,٨٦ ونسبة وزنية ٩٥,٥% عند عينة أفراد المجتمع، أماعينة الضباط فقد بلغ المتوسط المرجح ٢,٩٥ والنسبة الوزنية٩٨,٢%. **ومتغير تنظيم جماعات من المواطنين تحت مسمى أصدقاء الشرطة** بمتوسط مرجح ٢,٨٠ونسبة وزنية ٩٣,٢% عند عينة أفراد المجتمع، أما عينة الضباط فقد بلغ المتوسط المرجح ٢,٤٣ والنسبة الوزنية ٨١,٠ %. **وأخيرًا جاء متغير التنسيق بين مؤسسات المجتمع المدنى وجهاز الأمن لإيجاد حلول للوقاية من الجريمة** بمتوسط مرجح ٢,٧٦ ونسبة وزنية ٩٢,١% عند عينة أفراد المجتمع، أما عينة الضباط فقد جاء المتوسط المرجح ٢,٦٥ والنسبة الوزنية ٨٨,٢ %.

ويلاحظ من نتائج الجدول السابق ارتفاع النسب عند عينة المواطنين نسبيًا مقارنة عينة الضباط مما يفسر قناعة المواطنين بالشراكة المجتمعية مع الجهاز الأمنى فى العمل الشرطي، وأن مشاركتهم تخفف من أعباء الشرطة، وأن تحقيق الشرطة المجتمعية باعتبارها بوتقة تجمع كل مكونات المجتمع، تتطلب إزالة المعيقات بين المشاركين وتأهيلهم التاهيل المناسب والتوعية

بأهميتها فى تفعيل الأمن الاجتماعي.

وتتفق نتائج الجدول السابق مع كثير من نتائج الدراسات السابقة منها دراسة **الزهيرى (٢٠٠٥: ٣)** فى أنه قبل تطبيق الشرطة المجتمعية يجب الاستفادة من جميع التجارب والتطبيقات الناجحة فى هذا المجال. ودراسة **حربة (٢٠٠٦)** فى أنه لا بد من إعادة صياغة الأساليب التدريبية من كل جوانبها لتتواكب مع فكرة الشرطة المجتمعية. ولا بد الأساليب التدريبية أن تشمل إمكانية استخدام التقنيات الحديثة والتأقلم معها، وإعادة النظر فى هياكل وتشكيلات وأجهزة وأنظمة الشرطة العربية وإعادة النظر فى مصادر معلوماتها وأجهزتها المعلوماتية. ودراسة **اللحيد (٢٠٠٨: ٢٦٣)** التى أظهرت أن تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع وتيسير مصالح المواطنين فى محيط مجتمعهم المحلى يسهم فى نجاح الشرطة المجتمعية. وما أوضحته دراسة **الحسين (٢٠١٢)** من أن نجاح الشرطة المجتمعية يرجع إلى الصلاحيات والسلطات الممنوحة للمتعاونين أسوة برجال الشرطة وبفضل التدريب والتأهيل المناسب للمتطوعين للقيام بواجبات منع الجريمة. وما أوضحته دراسة **البشرى (٢٠١٤)** من أن من مقومات نجاح الشرطة المجتمعية هى تغييرات تنظيمية هادفة ومتدرجة تتناول الجانب التنظيمى والبشرى والمادي، وتصميم برامج احترافية موجهة للنشء والشباب والطلبة.وأشارت دراسة Termy Wilson(2005) إلى زيادة الدعم المادى لتطبيق الشرطة المجتمعية فى الولايات المتحدة الأمريكية. وبينت دراسة **العمرات (٢٠٠١)** أنه حتى يقوم المواطن بدوره الفعال فى مجال زيادة فاعلية العمل الشرطى فلا بد أولًا من أن يكون مقتنعًا بأهمية دوره.

ولكنها تختلف مع دراسة **جعفر (٢٠١٠، ١١٢)** التى أوضحت أنه من أهم الجهود التى يمكن من خلالها تفعيل شرطة خدمة المجتمع هى إقامة الندوات والمعارض السينمائية بالمدارس والأندية للتوعية بدور شرطة المجتمع، والتأكيد على دور المواطن فى الوقاية من الجريمة، وإجراء البحوث الميدانية

لتحديد مشكلات المجتمع الأمنية والتأكيد على أهمية دور الأسرة فى المحافظة على الأمن فى المجتمع.

فى ضوء نتائج مقترحات التغلب على معوقات تطبيق الشرطة المجتمعية يتضح ما يلي:

١ـ ضرورة تدريب وتطوير مهارات وخبرات الأفراد المشاركين فى الشرطة المجتمعية والتحلى بالمهارات العلمية والاجتماعية والإنسانية التى تتيح لهم القدرة على الالتزام والوفاء بمهام ووظائف العمل الأمني.

٢ـ يجب على الأجهزة الأمنية التخلى عن جمود الفكر، والروتين فى العمل والبيروقراطية فى اتخاذ القرار، حتى تتمكن من تغيير مفاهيمها ومعتقداتها الأمنية التقليدية لترسيخ اقتناعهم وتأكيد إيمانهم بحتمية وضرورة الشرطة المجتمعية وهذا يتطلب:

أـ تعديل النظم القائمة، وإصدار وإقرار لوائح مستحدثة ومتطورة تؤسس قيام شراكة أمنية مجتمعية بين الجهاز الأمنى والمجتمع، والاعتراف بمساهمة منظمات المجتمع الرسمية وغير الرسمية فى حل مشكلات المجتمع وتحقيق استقراره.

ب ـ عمل دورات تدريبية لرجال الشرطة فى المجتمعات التى نفذت الشرطة المجتمعية حتى تتضح الفكرة بشكل عملى وبصورة ميدانية تمكنهم من تحصيل أكبر قدر من المعلومات ، والخبرات ، والتجارب والاستفادة من الإيجابيات وتلافى السلبيات عند تطبيق الاستراتيجية فى مجتمعنا.

٣ـ ولضمان المشاركة الفعالة من قبل جمهور المجتمع فى تنفيذ الشرطة المجتمعية يجب الاهتمام بعدة محاور هامة يدعم وجودها الشراكة، وغيابها يهدم أى محاولة لقيامها وهي:

أـ مساعدة الأفراد على حل مشكلاتهم الاجتماعية والاقتصادية، وتيسير مصالحهم وتلبية احتياجاتهم يجعلهم يقتربون من المجتمع ويسعون نحو

تقدمه واستقراره.

ب ـ ضرورة تسهيل مصالحهم وخدماتهم وبالأخص فى محيط الجهاز الشرطى لأنه يقرب المسافة بينهم وبين رجال الشرطة وتزيد من درجة ولائهم للجهاز الأمني.

ج ـ الاهتمام بإعداد الأدلة الإرشادية وعمل ندوات ثقافية تساعد الفرد على زيادة الوعى الأمني، والثقافة الأمنية وتوضح لهم الجهود التى يبذلها رجل الشرطة من أجله، فتزيد درجة تعاونه معهم ومشاركته لهم بسبب إحساسه بصعوبة ما يلاقيه من أجل راحة وسلامة الأفراد فى المجتمع.

د ـ يجب إعداد خطة عمل للمشاركين والمتطوعين شعارها الأمن مسئولية الجميع وأن تهدف إلى أن يكون المواطن رجل الأمن الأول، وتضمن هذه الخطة حوافز مادية ومعنوية للأفراد المشاركين فى عمل الشرطة المجتمعية، تشجعهم على المشاركة، وتتيح لهم الحصول على المعلومات التى تساعدهم على القيام بمهامهم وتنفيذ أدوارهم المبتغاة.

خامسًا: النتائج العامة للدراسة وتوصياتها:

أ ـ نتائج الدراسة:

١ـ حول أهداف الشرطة المجتمعية فقد تبين وجود دلالة إحصائية بين عينة المبحوثين من أفراد المجتمع من ضباط الشرطة

مثلت أهداف الشرطة المجتمعية بالنسبة **لعينة أفراد المجتمع** تنازليًا فى تكريس نظرية الأمن مسئولية الجميع، وكسر الحاجز النفسى لدى أفراد المجتمع، والخوف من رجل الشرطة، وتحسين الصورة الذهنية للشرطى لدى أفراد المجتمع، ونشر الوعى الأمنى والحد من الفوضى، وسرعة الإبلاغ عن وقوع الانحرافات والمخالفات والتواصل مع الجهات المختصة، وزيادة رضا ضباط الجهاز الشرطى عن عملهم، وتمكين الأسرة والمؤسسات العامة والخاصة والمجتمع المحلى من دورهم الوقائى من الجريمة والحد منها،

تكوين جماعة أصدقاء الشرطة لتقوية علاقة الشرطة بالمجتمع. أما بين **عينة الضباط** فقد تمثلت أهداف الشرطة المجتمعية تنازليًا فى تكريس نظرية الأمن مسئولية الجميع، وكسر الحاجز النفسى لدى أفراد المجتمع، والخوف من رجل الشرطة، وتحسين الصورة الذهنية للشرطى لدى أفراد المجتمع، وزيادة رضا ضباط الجهاز الشرطى عن عملهم، ونشر الوعى الأمنى والحد من الفوضي، وتمكين الأسرة والمؤسسات العامة والخاصة والمجتمع المحلى من دورهم الوقائى من الجريمة والحد منها، وسرعة الإبلاغ عن وقوع الانحرافات والمخالفات والتواصل مع الجهات المختصة، وتكوين جماعة أصدقاء الشرطة لتقوية علاقة الشرطة بالمجتمع.

٢ـ أوضحت النتائج حول العوامل المؤدية إلى تطبيق الشرطة المجتمعية، وجود دلالة إحصائية بين عينة المبحوثين من أفراد المجتمع وضباط الشرطة، فتمثلت العوامل المجتمعية بالنسبة **لعينة أفراد المجتمع** تنازليًا فى اهتمام الأجهزة الأمنية بالبعد الاجتماعى والإنسانى فى تقديم خدماتها، وتغيير النسيج الاجتماعى وزيادة الاضطرابات الاجتماعية وحل المشاكل الاجتماعية، وتزايد مشكلة الجريمة وتنوع أسبابها ووسائل تنفيذها، والتكلفة الباهظة لأجهزة مكافحة الجريمة. **أما بين عينة الضباط** فتمثلت فى تغيير النسيج الاجتماعى وزيادة الاضطرابات الاجتماعية وحل المشاكل الاجتماعية، واهتمام الأجهزة الأمنية بالبعد الاجتماعى والإنسانى فى تقديم خدماتها، وتزايد مشكلة الجريمة وتنوع أسبابها ووسائل تنفيذها والتكلفة الباهظة لأجهزة مكافحة الجريمة.

٣ـ حول الوظائف الاجتماعية للشرطة المجتمعية، تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة المبحوثين من افراد المجتمع وضباط الشرطة، فجاءت الوظائف حسب أراء **عينة أفراد المجتمع** مرتبة تنازليًا فى تقديم الخدمات الاجتماعية والنفسية للأسر التى يعانى أفرادها من مظاهر الإجرام أو الانحراف، والإسهام فى مجال الرعاية الاجتماعية ومنها الرعاية الأسرية

والرعاية اللاحقة للمفرج عنهم، والعمل على زيادة الثقة المتبادلة بين أفراد المجتمع والأجهزة الأمنية، والتكامل بين الأنشطة الاجتماعية والأنشطة الأمنية والمساهمة فى تنظيم الأنشطة المجتمعية، وتلبية الحاجات الاجتماعية والأمنية للمواطنين، والقيام بحملات التوعية للمواطنين بمخاطر حوادث المرور وكيفية تفاديها. أما بين **عينة الضباط** جاءت فى تقديم الخدمات الاجتماعية والنفسية للأسر التى يعانى أفرادها من مظاهر الإجرام أو الانحراف، والإسهام فى مجال الرعاية الاجتماعية ومنها الرعاية الأسرية والرعاية اللاحقة للمفرج عنهم، والعمل على زيادة الثقة المتبادلة بين أفراد المجتمع والأجهزة الأمنية، وتلبية الحاجات الاجتماعية والأمنية للمواطنين، والتكامل بين الأنشطة الاجتماعية والأنشطة الأمنية والمساهمة فى تنظيم الأنشطة المجتمعية، والقيام بحملات التوعية للمواطنين بمخاطر حوادث المرور وكيفية تفاديها.

٤ـ بينت النتائج مبادى الشرطة المجتمعية **بالنسبة لعينة أفراد المجتمع** محاولة التوصل إلى آلية لتحسين إحساس الأفراد بالأمن الاجتماعى ومواجهة الجريمة، والوعى بالمسئولية الاجتماعية والأمنية وأن كل إنسان يقع عليه مسئولية تجاه مجتمعه، وانفتاح جهاز الشرطة على المجتمع لتطبيق مفهوم الأمن الشامل، وترقية التعاون الشرطى وتحريك مشاركة المواطنين، وتوظيف واستثمار قدرات الأفراد للمحافظة على أمن واستقرار المجتمع، وقيام المجتمع والشرطة بالسعى نحو حل المشكلات التى تؤثر سلبًا على جودة الحياة، والمسائلة المتبادلة بين الشرطة والمجتمع. واللامركزية فى العمل الشرطى لوصول الخدمات إلى كل الأفراد. أما بين **عينة الضباط** فجاءت المبادئ تنازليًا كالتالي، والوعى بالمسئولية الاجتماعية والأمنية وأن كل إنسان يقع عليه مسئولية تجاه مجتمعه، ومحاولة التوصل إلى آلية تحسين إحساس الأفراد بالأمن الاجتماعى ومواجهة الجريمة، وترقية التعاون الشرطى وتحريك مشاركة المواطنين، وانفتاح جهاز الشرطة على

المجتمع لتطبيق مفهوم الأمن الشامل، واللامركزية فى العمل الشرطى لوصول الخدمات إلى كل الأفراد، وقيام المجتمع والشرطة بالسعى نحو حل المشكلات التى تؤثر سلبًا على جودة الحياة، وتوظيف واستثمار قدرات الأفراد للمحافظة على أمن واستقرار المجتمع، وتوظيف واستثمار قدرات الأفراد للمحافظة على أمن واستقرار المجتمع.

٥ـ جاءت معوقات الشرطة المجتمعية الخاصة **بين أفراد المجتمع**، والتى رُتِّبت تنازليًا وفقًا للمتوسط المرجح والنسبة الوزنية من أن متغير ضعف التواصل بين الأمن والجمهور وجاء فى الترتيب الأول بمتوسط مرجح ٢,٩٣ والنسبة الوزنية ٩٧,٦%. جاء متغير نقص الوعى الأمنى وإحجام كثير من أفراد المجتمع عن التعاون مع الجهاز الشرطى وبرامجه فى الترتيب الثانى بمتوسط مرجح ٢,٨٦ والنسبة الوزنية ٩٥,٤% جاء متغير غموض الشرطة المجتمعية فى الترتيب الثالث بمتوسط مرجح ٢,٨٢ونسبة وزنية ٩٤,٠ %. وفى الترتيب الأخير جاء متغير مشاركة المشاركين فى الشرطة المجتمعية من الجمهور تكون بدون مقابل مادى بمتوسط مرجح ١,٩٢والنسبة الوزنية ٦٤,٠ %. **وحول المعوقات الخاصة بالجهاز الشرطى** فإن متغير البيروقراطية السائدة لدى بعض رجال الشرطة ورفضهم الاستجابة للتغيير جاء فى الترتيب الأول بمتوسط مرجح ٢,٩٦ والنسبة الوزنية ٩٨,٦%، جاء متغير انخفاض الروح المعنوية لدى رجال الشرطة وعدم شعورهم بالرضا الوظيفى عن عملهم فى الترتيب الثانى بمتوسط مرجح ٢,٩١ونسبة وزنية ٩٧,١ %، وجاء متغير الشعور المتبادل بين أفراد المجتمع والجهاز الشرطى أن نجاح الشرطة المجتمعية صعب كونه يتطلب الكثير من التعديلات فى النظم والإجراءات الشرطية فى الترتيب الثالث بمتوسط ٢,٨٧، ونسبة وزنية ٩٥,٧%، وجاء متغير إحساس بعض رجال الشرطة بقلة الأهمية وانعدام الهيبة خلال مشاركة المواطنين لهم فى الترتيب الأخير بمتوسط مرجح ١,٦٦ ونسبة وزنية ٥٥,٢ %.

٦ـ فيما يتعلق بمقترحات التغلب على معوقات الشرطة المجتمعية تبين وجود دلالة إحصائية بين المبحوثين من افراد المجتمع والمبحوثين من ضباط الشرطة، فقد جاءت آراء عينة **أفراد المجتمع** مرتبة تنازليًا فى التهيئة الفنية والتدريبية للمشاركين فى الشرطة المجتمعية حيال أدوارهم وأساليب عملهم، والاهتمام بالتواصل والحوار المشترك بين رجال الأمن والمواطنين لتعزيز مفهوم العمل الأمني، تنظيم جماعات من المواطنين تحت مسمى أصدقاء الشرطة، والتهيئة العامة للمجتمع والجهاز الشرطى إعلاميًا وتعريفيًا وتثقيفيًا نحو أدوار الشرطة المجتمعية، وضرورة تضمين المناهج التعليمية والتدريبية مفاهيم عن المشاركة والشرطة المجتمعية، والتنسيق بين مؤسسات المجتمع المدنى وجهاز الأمن لإيجاد حلول للوقاية من الجريمة، أما بين **عينة الضباط** فجاءت المقترحات مرتبة تنازليًا فى الاهتمام بالتواصل والحوار المشترك بين رجال الأمن والمواطنين لتعزيز مفهوم العمل الأمني، التهيئة الفنية والتدريبية للمشاركين فى الشرطة المجتمعية حيال أدوارهم وأساليب عملهم.

ب ـ الدلالات التطبيقية لنتائج الدراسة:

فى ضؤ ما كشفت عنه النتائج توصى الدراسة بما يلي:

١ـ قبل الشروع فى تطبيق الشرطة المجتمعية يجب الدراسة المتعمقة والمستفيضة لمبادئها وأهدافها وتحديد دورها فى حماية المجتمع.

٢ـ وجوب القيام بإستطلاع رأى أفراد المجتمع قبل القيام بتنفيذ الشرطة المجتمعية ومعرفة آرائهم حولها وتقييمهم لدور المؤسسة الأمنية فى المجتمع.

٣ـ صياغة القوانين والتشريعات التى تقر قانونًا بتفعيل الشرطة المجتمعية وبيان حقوق وواجبات ومهام الاطراف المشاركة.

٤ـ يجب تعزيز الثقة بين المؤسسة الأمنية وأفراد المجتمع لأنها من المرتكزات

التى تقوم عليها الشرطة المجتمعية فهى عنصر حاسم لنجاحها وفاعليتها.

٥ـ وجوب تحديد واضح لطبيعة الأعمال المكلفين بها الأفراد والمنظمات والهيئات المشاركة فى تنفيذ الشرطة المجتمعية، لتيسير عملها وعدام تداخل الاختصاصات.

٦ـ يجب تعزيز الإحترام الكامل للمؤسسة الأمنية بصفتها الجهة الأولى المنوط بها حفظ الأمن والأمان فى المجتمع، والارتقاء بالأوضاع المادية والاجتماعية للضباط حتى يتم تعزيز النواحى النفسية لدفعهم للعمل بأقصى قدرة ممكنة.

٧ـ توفير الدعم الكافى لتأهيل قدرات الأفراد المشاركين فى تنفيذ الشرطة المجتمعية من أجل تحسين مشاركتهم مع القطاع الأمني.

قائمة المراجع

(١) المراجع العربية:

ال على (٢٠٠٧) مريم: الشراكة المجتمعية ودورها فى تعزيز الأمن فى دولة الإمارات العربية المتحدة، الشارقه: مركز بحوث شرطة الشارقة.

إبراهيم (١٩٩٣) صديق: التنسيق بين الأجهزة الرسمية المباشرة وغير المباشرة فى مكافحة الجريمة، ندوة تكامل الأجهزة المعينة بمكافحة الجريمة الرياض: المركز العربى للدراسات الأمنية والتدريب.

إبراهيم (١٩٩٩) طلعت وآحرون: النظرية المعاصرة فى علم الاجتماع. القاهرة، دار غريب للشر والتوزيع.

أبو شامة (١٩٩٩) عباس: شرطة المجتمع. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

الاصبعي (٢٠٠٢) محمد إبراهيم: أخلاقيات الوطنية الأمنية. الشارقة: مركز بحوث شرطة الشارقة، مجلة الفكر الشرطي، المجلد (٩) العدد (٣٥).

الأطرش (٢٠١٦) عصام حسن حسن: دور الشرطة المجتمعية فى الوقاية من الجريمة: دراسة مقارنة بين وجهة نظر رجال الشرطة والمواطنين فى الضفة الغربية، رسالة دكتوراه غير منشورة الأردن: جامعة مؤتة، عمادة الدراسات العليا.

أوسى (٢٠٠٧) إينكي: فهم العمل الشرطى دليل لنظام حقوق الإنسان , هولندا: منظمة العفو الدولية.

بابكر (٢٠١٢) بابكر أحمد الحسين: توجه الشرطة المجتمعية نحو المجتمع فى منع الجريمة ودوره فى الكشف عنها، رسالة ماجستير غير منشورة، السودان: ولاية الخرطوم، معهد إسلام المعرفة.

البداينة (١٩٩٧) ذياب موسي: شرطة المجتمع. نموذج لعمل الشرطة، الشارقة: مجلة الفكر الشرطى العدد (٣) ديسمبر.

البريدى (٢٠٠٨) محمد بن عبد الله: الشرطة المجتمعية أهدافها ومعوقات تطبيقها، ندوة الأمن مسئولية الجميع تطبيقات الشرطة المجتمعية، الرياض فى الفترة من ٢٠ . ٢٣ / ١)

البشرى (١٩٩٧) محمد الأمين: أشرطة المجتمع. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد (١٢) العدد (٢٣) مايو.

البشرى (٢٠١٤) أحمد بن علي: دور الشرطة المجتمعية فى تحقيق التكامل بين الأجهزة الأمنية والتربوية. ورقة عمل مقدمة لندوة العلاقة التكاملية بين الأجهزة الأمنية والتربوية فى الوطن العربي، المملكة العربية السعودية: وزارة الداخلي. الأمن العام، شرطة منطقة القصيم شعبة الدراسات.

البشري (٢٠٠٩) أحمد بن علي: نماذج الشرطة المجتمعية. نحو بناء إنموذج تطبيقى فى المملكة العربية السعودية ، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية رسالة دكتوراه غير منشورة.

البلبيسى (٢٠٠١) بشير صالح: الشرطة المجتمعية ودورها فى الوقاية من الجريمة، أبوظبي: مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية بشرطه أبو ظبي.

ابن إسماعيل (٢٠٠٥) عبد الباسط بن عبد الله: دور ووظيفة الشرطة المجتمعية فى تعزيز التعاون بين الشرطة ومراكز الأحياء: دراسة مسحية على مراكز أحياء مكة المكرمة، رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

بيفيرير (٢٠٠١) جيفري: آليات تطوير برامج الشرطة المجتمعية.الشارقة: مجلة الفكر الشرطي، العدد (٣٧).

التميمى (٢٠١٨) على حسن التميمي: أثر الصورة الذهنية عند رجال الشرطة فى العلاقة مع المواطنين، البحرين: كلية تدريب الضباط، قسم الدراسات العليا.

جعفر (٢٠١٠) فاطمة عبد الرسول: الشراكة بين شرطة خدمة المجتمع والمنظمات المدنية لتحقيق الأمن الاجتماعي. دراسة مطبقه على عينة من شرطة خدمة المجتمع فى مديرية المحافظة الوسطي، البحرين.

جونز (٢٠١٢) فيليب: النظرية الاجتماعية والممارسات البحثية. ترجمة، محمد ياسر الخواجة، القاهرة ، مصر العربية للنشر والتوزيع.

الحاوي (٢٠١٨) على سويلم مهنا: أثر تطبيق الشرطة المجتمعية فى تحقيق الأمن الاجتماعي. أعضاء المجالس الأمنية الشبابية ضمن قيادة أمن إقليم العاصمة فى الأردن انموذجًا رسالة دكتوراه غير منشورة الأردن، عمادة الدراسات العليا.

حافظ وآخرون (٢٠١٢) صلاح: الموسسة الأمنية (الشرطة) فى مصر وتحدايات الإصلاح، المؤتمر المصري، ملفات الإصلاح المؤسسي، القاهرة.

حامد (٢٠١٢) مدخل إلى علم الاجتماع. الجزائر، جسور للنشر والتوزيع.

حبيب والعربي (٢٠٠٩) جمال شحاته وأميرة عبد العزيز: الشرطة المجتمعية والدفاع الاجتماعي، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث.

حربة (٢٠٠٦) محمد خالد: المتطلبات الضرورية لإعداد رجل الشرطة فى ضوء مفهوم الشرطة المجتمعية ، مفهوم الشرطة المجتمعية الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

حريري (٢٠٠٨) عبد الله محمد أحمد: النظام التربوى الاجتماعى ودوره فى ترسيخ وتفعيل مفهوم الشرطة المجتمعية من منظور شرعى ورقة مقدمة لندوة الأمن مسئولية الجميع فى دورتها السنوية الأولى، تطبيقات الشرطة المجتمعية (الرياض، الفترة من ٢٠ . ٢٣ / ١).

حمداوى (٢٠١٥) جميل: نظريات علم الاجتماع. عمان ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

حنا (١٩٩٠) عصمت عدلي: الدور الاجتماعى للشرطة فى العالم الثالث، دراسة لحالة المجتمع المصري. رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة الإسكندرية ، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع.

خزاعلة (١٩٩٨) عبد العزيز :الشرطة المجتمعية: المفهوم والأبعاد ط ١، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

خميس (٢٠١٦) هاني:التحولات المجتمعية والصورة الذهنية عن رجل الشرطة فى المجتمع المصرى ، دراسة ميدانية لتداعيات ثورة ٢٥ يناير ، القاهرة: مجلة كلية الآداب ، المجلد (٧٦) الجزء (٣)

خيرت (٢٠١١) طارق: التفاوض الأمنى وإدارة أزمة الشرطة المجتمعية، المؤتمر السنوى السادس عشر، آثار وسبل مواجهة الازمات المجتمعية الناتجة عن أحداث الربيع العربي، جامعة عين شمس، فى الفترة من ٢٤، ٢٥ ديسمبر.

الزهيرى (٢٠٠٥) عبد الله مسفر: مدى ملائمة الشرطة المجتمعية فى المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

سعد(٢٠٠١) محجوب حسن: الشرطة ومنع الجريمة. ط ١، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

سعيد وآخرون (٢٠١٠) محمود شاكر: مفاهيم أمنية، ج ١، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

سكوت ومارشال (٢٠١١) جون وجوردون: موسوعة علم الاجتماع ، ترجمة أحمد زايد وآخرون، مراجعة وتقديم: محمد الجوهري، القاهرة: المركز القومى للترجمة.

سلطان (٢٠٠٦) محمد راشد: دور مراكز الشرطة فى العمل بمفهوم الشرطة المجتمعية الشارقة وزارة الداخلية: الإدارة العامة للشرطة ، الشارقة: إدارة مراكز الشرطة.

السيد (٢٠٠٦) عادل حسن علي: نظام الشرطة المجتمعية ودور العمل التطوعى فى تحقيقه. مفهوم الشرطة المجتمعية، الرياض، جامعة نايف العربيه للعلوم الامنية.

عبد الرحمن (٢٠١٤) محمد: الشرطة المجتمعية ودعم علاقة الثقة بين المواطنين وجهاز الشرطة. رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة: قسم علم الاجتماع.

عبد العال (٢٠٠٢) عبد الحليم رضا: السياسة الاجتماعية أيديولوجيات وتطبيقات عالمية ومحلية. القاهرة: الثقافة المصرية للطباعة.

عبد المجيد (٢٠١١) قدرى على: دور الشرطة المجتمعية فى مواجهة ظاهرة العنف ، الشارقة: مركز بحوث شرطة الشارقة: مجلد الفكر الشرطي، المجلد (٢٠)، العدد (٧٩).

عبد المطلب (٢٠٠٢) ممدوح عبد الحميد: الفكر الشرطى العربي: الجزء الأول، إشكاليات الفكر الشرطى بين التقليد والمعاصرة. الشارقة: مركز بحوث شرطة الشارقة.

عبد المطلب (٢٠٠٥) ممدوح عبد الحميد: الشرطة المجتمعية. الشارقة: مركز بحوث شرطة الشارقة.

عبد المطلب (٢٠١٣)، ممدوح عبد الحميد، استراتيجية الثقة بين الشرطة والمجتمع ، الشارقة: إدارة مركز بحوث الشرطة.

عبد المطلب (٢٠٠٩) ممدوح عبد الحميد: الشرطة والجريمة. الشارقة: مركز بحوث شرطة الشارقة ، مجلة الفكر الشرطي، المجلد (١٧) العدد (٦٨).

عدلي(٢٠١٢) عصمت: الشرطة المجتمعية بين النظرية والتطبيق. ط١، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية.

عكرش والديب (٢٠١٥) أحمد ، وهدى ، العوامل المجتمعية المؤدية لقيام ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو، دراسة ميدانية فى إحدى قرى محافظة الشرقية، مجلة الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، المجلد (٦)، العدد (١٠)، جامعة المنصورة.

العمرات(٢٠٠١) أحمد صالح : الشرطة والمواطنة، مفهوم الوظيفة الشرطية ودور المواطنة. أبو ظبي: دار الكتب الوطنية.

الفقى (٢٠٠٨) إبراهيم محمد علي: الشرطة المجتمعية نحو مدخل للتخطيط الإستراتيجى ندوة الأمن مسئولية الجميع تطبيقات الشرطة المجتمعية الرياض: فى الفترة من (٢٠. ٢٣ / ١ /).

القدومى (٢٠١٦م) عبد الناصر: الواقع الحالى والمأمول لآليات تطبيق الشرطة المجتمعية للحد من الجريمة فى فلسطين، دراسة ميدانية من وجهة نظر ضباط الشرطة، المؤتمر الثامن، ٢٩ مارس، السياسة الجنائية والأمنية المعاصرة لمواجهة تطور الجريمة، أكاديمية شرطة دبى وكلية الحقوق جامعة القاهرة.

القمحاوى (٢٠١٧) أسماء حامد إبراهيم مبروك، التحولات الاجتماعية فى المجتمع المصرى وآنعكاساتها على الوعى بالهوية الوطنية، رؤية سوسيوتاريخية، جامعة عين شمس مجلة البحث العلمى فى الآداب، العدد(١٨) الجزء (٥).

كداي (٢٠١٥) عبد اللطيف: التحولات الاجتماعية القيمية للشباب المغربي، محاولة للرصد والفهم، مجلة كلية علوم التربية، العدد (٧).

كريب (١٩٩٩) إيان: النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة: محمد حسن غلوم، القاهرة، عالم المعرفة.

الكسناوى (٢٠٠٨) محمود محمد عبد الله: أطر دعم التعاون والتنسيق بين الشرطة ومؤسسات المجتمع، ندوة الأمن مسئولية الجميع، تطبيقات الشرطة المجتمعية، الرياض، ٢٠ . ٢٣ / ١.

اللحيد (٢٠٠٨) زياد بن محمد: بناء نموذج مقترح للشرطة المجتمعية يسهم فى تعزيز الانتماء الوطنى ، دراسة ميدانية على الضباط بشرطة منطقة الرياض وجمهور مدينة الرياض ، رسالة دكتوراه غير منشورة الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا قسم العلوم الشرطية.

محفوظ (٢٠١٤) محمد: قطاع الأمن المصرى فى عام ، ما بين أسئلة الثورة وإجاباتها تقرير إخبارى عن التطورات فى قطاع الأمن فى مصر عام ٢٠١٣، مؤتمر تحول قطاع الأمن العربى فى المرحلة الانتقالية ـ العمل من أجل التغيير، الأردن، عمان، فى الفترة من ٢٢ ـ ٢٣ يناير.

محمد (٢٠١٥) رشا السيد أبو الحسن: دور الشرطة والمجتمع فى الوقاية من الجريمة دراسة تطبيقية اللجان المجتمعية – أقسام شرطة محلية الخرطوم رسالة ماجستير غير منشورة، الخرطوم: جامعة النيلين.

مركز شرق وجنوب أوربا (٢٠٠٧) لتبادل المعلومات للسيطرة على الأسلحة الصغيرة والخفيفة: دراسة الشرطة المجتمعية، فلسفة ومبادئ الشرطة المجتمعية صربيا: **SEESAC**

مشحوت وآخرون (١٩٩٠) هشام: دور المجتمع ورجال الأمن فى الوقاية من الجريمة. القاهرة: أكاديمية الشرطة: معهد تدريب ضباط الشرطة.

مشرف (١٩٩٢) صلاح الدين كامل: مدلول اصطلاح الشرطة أو البوليس فى دراسات القانون.الشارقة: مجلة الفكر الشرطي، المجلد (١) العدد (١).

المصرى (٢٠١١) سعيد: كيف تصبح الشرطة فى خدمة الشعب؟، وثيقة مرجعية القاهرة، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، أغسطس.

المطيرى (٢٠٠٨) عبد الرحمن بن نامي: مدى إدراك رجال الأمن للتغطية الصحية للشرطة المجتمعية، دراسة ميدانية فى ضوء نظرية عدائية وسائل الإعلام ندوة الأمن مسئولية الجميع، تطبيقات الشرطة المجتمعية (الرياض، ٢٠ . ٢٣ / ١ /).

المنشاوى (٢٠٠٥) محمد عبدالله: رأى الجمهور فى الشرطة المجتمعية دراسة ميدانية بشرطة العاصمة المقدسة. مكة المكرمة: قسم الإحصاء والدراسات الجنائية.

المنشاوي (٢٠٠٩) محمد عبد الله: الشرطة المجتمعية دراسة تأصيلية ميدانية بالمملكة العربية السعودية. رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة كولومبس.

النقبي (٢٠٠٧) خالد سعيد: الشرطة المجتمعية، استرتيجية أمنية جديدة.القاهرة، دار الفكر العربي.

نور (٢٠١٤) أمجد: الشرطة المجتمعية نموذج مقترح لاستراتيجيات جديدة للعمل الأمنى بالتطبيق على بيئات متباينة. رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة، جامعة عين شمس، معهد الدراسات والبحوث البيئية.

هلال (٢٠٠٧) ناجى محمد : واقع العلاقة بين الشرطة والجمهور. دراسة اجتماعية. الشارقة. مركز بحوث شرطة الشارقة.

هولمز (٢٠١٧) ميليندا وآخرون: دور الشرطة المجتمعية فى منع التطرف العنيف وحماية الحقوق، أهمية الشراكة بين المجتمع المدنى والقطاع الأمني، الشبكة الدولية لأنشطة المجتمع المدني، الولايات المتحدة الأمريكية.

(٢) المراجع الأجنبية:

David (1997) A, Kessler، Borelli Diane: An Evolution of Community Policing in Brimming ham Use Kent State University.

Durr Barbara (2001), Thomas، Gwen: Partnership Principles: what we have learned about partnering and institute, April, USA.

Edward (2002) Espinoza; Comparing Community oriented policing in Medium Sized Cities Department of Criminology Justice Central Connecticut State University.

Fielding (1995), N, G: Community Policing in Criminology Clarendon press Oxford.

Frank, F (2000), & Smith، A,: The Partnership Handbook" Ottawa: Minister of Public Works and Government Services Canada Cat, No, MP, 43-373/12000E, Available at: Www,hrdc,drhc,geca/common/Partner, Shtm

Gokham (2014)، Aksum: Winning Hearts and minds in Counterterrorism through Community Policing and Procedural Justice Evidence, from Turkey, Ph, P, American University.

Joseph (1984) Chilver: People Communication and organization a case Study Oxford Pergamum press، approach.

Kyle (2013), L Ward; assessing police- Citizen Communication by Identify Perceptions of Community Policing Styles and Effectiveness D, M، University of Phoenix.

Mehmet (2013) Alper Sozor, Merlo، Alida V,: The Impact of Community Policing on Crime Rates: Does the Effect of Community Policing Differ in Large and Small law Enforcement Agencies? Police Practice، an International Journal No l14 (6).

Namgung Hyon (2013): How Do Specialized Units Affect the Outputs of Police Organizations? Investigating the Effect of Community Policing Units on Community Policing Activities in Local Police Departments, Ph, D، University of Missouri – Saint.

Plovirch (1999) Thurman Zhao; the Status of Community policing in American UK، Publisher Mop-up.

Robert (1990) Trojonwiz Z Bonnie Buequeroux، Community Policing، a Contemporary Perspective Anderson Publishing Co, OH، USA.

Sandstorm (1996), Orinc: Implement Tation Challenges Community Policing Innovative Neighborhood Oriented Policing in Eight Cities, National institute of, Justice.

The Theories and Practices of Community Problem Oriented policing، police Journal، Vol, 79, No، 2 U k.

Willard (2008) M, Oliver Community – oriented policing A systemic Approach to policing – Pearson Prentice Hall, USA.